

شرح المفصل

✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽

✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽

✽ على صاحبها افضل صلاة واكل نحيمة ✽

الجزء الثاني

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة المنيرية

اصحها وادركها وسيرها انا الذي

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

شرح المفصلة

- ✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
- ✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
- ✽ على صاحبها افضل صلاة واكل ثمينة ✽

الجزء الثاني

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة النيرية

اصحابها ومدايرها بمصر سنة ١٣٤٤ هـ

✽ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمورة ✽

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة النيرية بمصر بشارع الحكميين نمرة ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه ومجمله كقولك يا زيد الطويل والطويل يا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وقرىء والطير رفعا ونصباً إلا البديل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويازيد وعمرو بالضم لاغير وكذلك يا زيد أو عمرو ويازيد لا عمرو ﴾

قال الشارح : اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فقولك « يا زيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز وكذلك قولك مردت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشبهة لحركة الاعراب وذلك لأنه لما اطرء البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوغلة في البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع متادى فانه يكون مضموماً

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب في أمس ، وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * يا حاكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكثر في الكلام ، ونقول في التأكيد بالمفرد « يا تميم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة الا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضماع أعني ولا يجوز مثل ذلك في أجمعين ، وأما عطف البيان فانه يكون بالاسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبديل فنقول « يا غلام بشر وبشرا » فبشر الاول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة

إني وأسطار سطرٍنَ سطرًا أقاتلُ يانصرُ نصرُ نصرًا

فنصر الثاني محمول على لفظ الاول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعمة واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرا وهو اختيار أبي عمرو ويانصر نصرا نصرا نصرا الجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب وكان المازني يقول يانصر نصرا نصرا ينصبهما على الاغراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حجب رؤبة ومنه من الدخول فقال يضرب نصرا أوله ، ويروى يا نصر نصر نصرا يجعل الثاني بدلا من الاول ولذلك لم يتونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرتي نصرا وسيوضح أمر البديل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فنحو « يا عمرو والحارث والحارث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) ، وتقول في النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي وقراءة العامة (يا جبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في الالف واللام معنى سوى ماكان قبل دخولهما والالف واللام في الرجل قد أفادت معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يا زيد وعمرو » لم يكن فيه الا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الاول موجودة في الثاني لان حرف العطف أشرك الثاني في حكم الاول ولذلك لو أبدلت الثاني من الاول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو « يا زيد زيد » ويا أخانا خالد لان عبرة البديل أن يحل محل الاول ولو أحلته محل الاول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال « الا البديل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني في العطف بالحرف ويمثله بقوله « يا زيد وعمرو ويا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف في ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره الا أنه بوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فنقول « يا أيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأي مدعو والرجل نعمته ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أيًا اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل أُلزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذاك حملا على الموضع قياماً على غير المبهم والصواب ما ذكرنا للمانع المذكور.

قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله * أزيد أخا ورقاء * ويا خالد نفسه ويا نعيم كلهم أو كلهم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله ﴾ قال الشارح : وإن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة * يا زيد ذا الجمة * ويا زيد أخانا قال الشاعر

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت نائراً فقد عرّضتُ أحناء حقٍ فخاصم

الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة ورقاء حتى من تيسر والشائر طالب الدم يقول إن كنت طالبا أشارك فقد أمكنت ذاك فاطلبه وخاصم فيه ، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادي إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كتمخيص الالف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم) فدخول الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا تری انك لو قلت إن الرجل فإنه ملائكم لم يحز وإنما جاز في الآية لأنك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه الميزة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فكما لم يكن في المنادي إذا كان مضافاً إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يحز أن تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر وترفع حملا على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك إن أ كنت فقلت * يا زيد نفسه ويا نعيم كلكم ويا قيس كلكم * فتنصب لأن مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لأن المنادي مخاطب وجاز أن تقول كلهم بلفظ النية لأن المنادي وإن كان مخاطبا إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للنية ألا تراك تقول زيد فعل ولا تقول فعلت وإن كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول * يا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله * تنصب الثاني لا غير سواء جملة عطف بيان أو بدلا لأن عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة إذا كانت بمضاف لم يكن المنصوبا فكذلك عطف البيان ، والبديل عبرته أن يحل محل الأول وأنت لو أحلته محل الأول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن إلا نصبا ، وكذلك إذا عطف على المنادي المفرد مضافا لم يكن إلا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فكما أن الأول إذا كان مضافا لم يكن إلا منصوبا فكذلك الثاني لأنه شريكه في العامل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بنيرهما إذا لم يمتلأ بين عديني فان

وقعا أتبع حركة الاول حركة الثانى كما فعلوا فى ابنيهم وامرى تقول يزيد ابن أخينا وياهند ابنة عاصم
 قل الشارح * اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بين أو ابنة * كان حكمهما كحكم غيرهما من الاسماء
 المضافة اذا وصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو * يا زيد ابن أخينا * بضم الاول لانه منادى
 مفرد علم وينصب الصفة لانها مضاف كما قات يا زيد ذا الجملة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو
 كنية أو لقب نحو يا زيد بن عمرو ويا جعفر بن أبى خالد ويا زيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال
 وجاز فى المنادى وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يا زيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون
 وحقتها الضمة وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوف الصفة
 والعملة فى ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كلام الواحد اذ كل انسان معزو الى أبيه علماً كان أو
 كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلنا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قل الشاعر

* يا حكم بن المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جعلوها كلام
 الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافاً فتحوا أيضاً ميم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد
 أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادها شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرى
 وحركة النون من ابنهم فكما أن الراء من امرى تابعة للهمزة والنون فى ابنهم تابعة للميم كذلك أتبعوا
 الدال من يا زيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف الى ذلك كثرة
 الاستعمال فتقوى الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاول وابتداءً بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه
 الثانى أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى
 لغة قاشية فولى هذا يكون الالف من عيسى فى قوله (اذ قال الله يا عيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير
 مفتوح وعلى القول الثانى فى تقدير مضموم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهند ابنة عمنا وهذا
 زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى
 الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله * جارية من قيس ابن ثعلبة * *

قل الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء فى هذا
 الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافاً الى علم أو ما يجري مجرى
 الاعلام من الكنى والالقب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبد الله بن القمين فلما
 كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم
 يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف
 عندهم كالتى الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين
 الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين امماً واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة
 الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامريه وابنيهم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فإذا قلت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد
الظهير وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لالك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما
اسما واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول، وكذلك
النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعاً لفتح النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو
فتكسر الدال من زيد اتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط
لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف
التنوين وان لم يلقه ما كن بعده فلم بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تضاف
ابنا الى علم نحو « هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا » لم تحذف التنوين وأثبت الهززة خطأ لانه لم
يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجملوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبتت
هززة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الظهير ، ومثله إن بكراً ابن جعفر
وظننت محمداً ابن علي ، وكذلك ان ثبتت فقلت ضربت الزيد بن ابني جعفر أثبت الالف والتنوين لوجهين
أحدهما أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني أنه لم يبق بالتثنية علماً وصار تعريفه بالالف
واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله) فقد قرئ بالتنوين وبغير
التنوين فنون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله
وصفاً وقدر مبتدأ محذوفاً تقديره هو عزيز بن الله فيكون هو مبتدأ وعزيز الظهير وابن الله صفته ، وهذا فيه
ضعف لان عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيمكنني عنه ، والاشبه أن يكون أيضاً خبراً الا أنه حذف منه التنوين
لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) يحذف
التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) ينصب
النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَ كَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلاً بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله
« وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر » يعني أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك
اذا وقع ابن وصفاً بين علمين نحو قول الشاعر

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيمَةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٍ

البيت للاغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الخطيب

فَإِنْ لَا يَسْكُنُ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنَ مُهْلِيلٍ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البديل لا الوصف ليخرج

عن عهدة الضرورة •

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيثان أى واسم الإشارة فأى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل ويا أيها قال ذو الرمة ﴿ ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ﴾ واسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيويه الخرز بن لوزان ﴿ يا صاح يا ذا الضامر العنس ﴾ ولعبيد ﴿ يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه ﴾

قال الشارح : المبهم فى النداء شيثان أحدهما أى والثانى اسم الإشارة فأما أى فنحو قواك يا أيها الرجل وهى أشد ابهاماً من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تثني ولا تجمع فتقول يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجل ولذلك لزمتها النعت فى أداة النداء وأى المنادى وها تنبيه والرجل نعت ، والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعها وتغيير اللفظ عند النداء إذ الغرض أنما هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بأى وصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجملوه لاسم المادى وجعلوا الرجل نعتاً ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضاً عما حذف منها ، والذي حذف منها الاضافة فى قولك أى الرجلين وأى الدلايين والصلة فى نظيرتها وهى من ألا ترى أنك اذا ناديت من قلت يا من أبوه قائم ويا من فى الدار ، وتوصف أى فى النداء بشيئين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الإشارة نحو يا أيها الرجل فذا صفة لاي كما وصفت بما فيه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، والنكتة فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس نحو الرجل واللام فوصفوا به أياً فى النداء تأكيداً لمعنى الإشارة إذ النداء حال إشارة والغرض نعت ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يا أيها الرجل أنما هو الرجل وذا وصلة كأي قال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَمُتْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

وقال الآخر :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقال ذو الرمة :

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَمُّ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وقد يستغنون باسم الإشارة عن أى فيوقعونها موقعا فيقولون يا ذا الرجل ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كما تلزم أياً ولا يجوز فى صفتها الا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى يا أيها ولا بد من الرجل اذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أياً لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شيء كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم يابها الرجل والآخر أن تكون مكنتية لانه يجوز أن تقول يا هذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول يا هذا الرجل والرجل بالرفع والنصب ويا هذا الظريف والظريف وأجاز المازني يابها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأم ما أنشده من قول الشاعر

يا صاح إذا الضامر العنس والرحل الأفتاب والجلس

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضاير رفع وان كان مضافا الى العنس لان اضافته غير محضة اذ التقدير يا ذا الذي ضمرت عنسه ، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة في الماء قيل لها ذلك اصلاتها ، ومثله يا ذا الحسن الوجه تقديره يا هذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الى أن الرواية يا صاح يا ذا ضامر العنس بخفض الضامر وبضيغون ذا الى الضامر ويجملونه مثل يا ذا الجملة وتكون ذو بمعنى صاحب وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالالف وفي الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليه والرحل والافتاب والجلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرجل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير يا الذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد ، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء بارداً * فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغير الرحل لان الضرور يدل على تنبيه *

قال صاحب الكتاب * وتقول في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمر وزييدا وعمر وتقول يا هذا ذا الجملة على البدل *

قال الشارح : قوله في غير الصفة يعني عطف البيان والبدل فأما عطف البيان فنحو « يا هذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الاول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول يا هذا زيد بالضم لا غير لان تقديره يا زيد ، وتقول في المضاف « يا هذا ذا الجملة » تنصب لا غير في البدل وغيره فاعرفه *

فصل * قال صاحب الكتاب * ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانها لا تقارانه كما لا تقارن النجم مع انهما خالف عن همزة إله وقال

مِنْ أَجْلِكَ يَا إِلَهِي تَبَيَّنَتْ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شبهه بيا الله وهو شاذ

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لا تنجام ما فيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصل اليه بأى وهذا ، والعلّة في ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد تخصيصا واذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالاسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه ، الثاني ان الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لندائى التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جعتم بينه وبين النداء فلم يجاز ههنا ولم يميز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ابناء وقصد الى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كتعريف الواحد ولذلك شبه التحليل تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وإيماء الى حاضر ، والوجه الثانى وهو قول المازنى أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة التى كانت فيه وأزعمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا الله فانما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تقارقه وتزلا من منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم له ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعى بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره أله بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغموا اللام الاولى فى الثانية بعد اسكانها ونغموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين ثم خافتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام فى الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فأما قولهم

إِنَّ الْمَنَایَا بَطِّلُوسَنَّ عَلَى الْأَنَاسِ الْآمِنِينَ

فردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوّض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ، وتشبيهه لزوم الالف واللام فى اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد ظلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالدبران والميوق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لانها هى المعرفة فى الحقيقة ، فهما سياتان من جهة الزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزع الالف واللام من النجم تنكر والتكثير فى اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب » من أجلك • الخ • فشاذا قياساً واستعمالاً فأما للقياس فلما فى نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذى الذى والى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يازيد الذى فى الدار وياهند التى أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) • و (يا أيها الذى نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمر ، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء

فَيَا الْفَلَّامَانَ اللَّهُانِ فَرًّا لِيَا كَمَا أَنْ نَكْسِيَانَا شَرًّا

وكان الذى حسنه قليلا وصفه بالاذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

اللذان ؛ ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذي نفرون منه فاه ملافيكم) فإدخال موصوف الذي معاملته الذي في دخول الفاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا كرر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير • يا تيم تيم عدى لا أبالك • وقول بعض ولده • يا زيد زيد اليميلات الذبل • والثاني أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافاً وكرر المضاف » دون المضاف اليه وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل وبونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فإذا نصبتهما جميعاً » فسيبويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لغرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف اليه قال لانا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن الا منصوباً فلما كررته بقي على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاءً بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبالك وذلك أن الالف مضاف الى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الالف والالف لا يكون اعرابه بالحروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف الا تأكيداً معني الاضافة ، ومثله • يا بؤس للحرب • البؤس مضاف الى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثاني أن يضم الاول وينصب الثاني » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف اما بدلا وإما عطفاً بيان ، وأما البيتان اللذان أنشدهما فالاول لجرير وهو

يَاتِيمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَاكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمْرُ

فقد روى على الوجهين المذكورين بريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجا وعدي أخوهم ، يقول تنبهوا حتي لا يلقبكم عمر في مكروه أي يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينههم عن أذاه ويأمرهم بالاقرار بفضله ، وأما البيت الآخر وهو

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمِيلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هَدَيْتَ فَانْزِلْ

البيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الى اليميلات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أي انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه •

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل (يا عباد فاتقون) وقرئ يا عبادى ويقال ياربنا تجاوز عنى وفي الوقف يارباه ويا غلاماه ، والتاء في يابأت وياأمت تاء فأنث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف ﴾

قال الشارح : « متي اضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا بأس ويا غلام أقبل « وقال تعالى (يا عباد فائقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يا زيد لانها بمنزلة اذ كانت بدلا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون في الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومصطفى ومصطفى ومصطفى فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذا كانوا قد حذفوا الياء اجزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يا زيد وتسوغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه * اللغة الثانية اثبت الياء نحو « يا غلامي » وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادي فائقون وقال عبدالله بن عبد الاعلى القرشي

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِهِ وَحَدَّكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِ قَبْلَكَ

فاثبت الياء لانها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالاختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامي » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لانها أخف وذلك أنهم استعملوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فاتقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويا زيدا في يا غلامي ويا زيدا واذا وقفوا أحقوه الهاء للسكت فقالوا « يا غلاماه » ويا زيدا لخفاء الالف ، ومن يقول يا غلاماه ويا زيدا قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار يا غلامي حتي تبدل منها الالف على أن في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في قتي فنا وفي بقي بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقة علينا * يريد بباقية وفي جارية جارة وهو كثير واذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب ويا قوم بالضم يريدون يارب ويا قوم وانما يفعلون ذلك في الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمرة غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء في « يا أبت ويا أمت » فناء التائث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء في يا أبت لا تفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في حالة وعمة يعنى أنها للتائث والذي يدل على أنها للتائث أنك تقول في الوقف يا أبة ويا أمة فتبدلها هاء في الوقف ككقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالمعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا ابني ولا يا أمتي لتلا يجمع بين المعوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالى ويا عمى يا خالت ويا عمت لم يميز لانه كان يلبس بالثوب فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لفات قلوا ياأبت بالكسر وياأبت بالفتح وياأبتا بالالف واذا وقفت قلت ياأبتاه وياأمتاه وحكى بونس عن العرب ياأب وياأم ، فن قال ياأبت بالكسر فانه أراد ياأبني بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قل « ياأبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر ما يدعى هذا النحو مما فيه تاء التانيث مرخاً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر ما يقول العرب اجتمعت البيامة وهم يريدون أهل البيامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التانيث فقالوا اجتمعت أهل البيامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله • كليني لهم ياأميمة ناصب • والوجه الثانى أن يكون أراد ياأبتا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قل « ياأبتا وياأمتا » فانه أراد الياء الا انه استنقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لانها متحركة مفتوحة ما قبلها قال الشاعر • ياأبتا علك أو عساكا • وقال

يا أبتا ويا أبة حسنت إلا الرقبة

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر

وقد زعموا أنى جزعت عليهما وهل جزع أن قلت وياأباهما

وقال رؤبة • فى نرنى بأبا وانبيا • وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال ياأبت بالفتح أنه أراد ياأبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا يا ابن أمى ويا ابن عمى ويا ابن أم ويا ابن عم ويا ابن أم ويا ابن عم وقال أبو النجم يا بنت عمّا لا تلومى واهجى جعلوا الاسمين كاسم واحد ﴾

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخى ويا غلام غلامى فالقياس فى هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على النلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلام أخى فكما ان الاخ ليس له حظ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حظ فى النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابن أمى ويا ابن عمى على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاهما الخليل وبونس فالوجه الاول « يا ابن أمى ويا ابن عمى » باثبات الياء قال الشاعر

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى أنت خلقتنى لدهر شديد

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتها كما أثبتها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتها فى المنادى كان ثبوتها فى المضاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن تثبتها كما أثبتها فى يا ابن أخى وفى

يا غلام غلامى ، والوجه الثانى من الواجهة الاربعة أن تقول « يا ابن أم ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وصاغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لا تحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت يا غلام لان هذا الاسم أعنى يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما انها فى يا غلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعض للثانى فالفتحة فى الاول ليست نصبة كما كانت فى الوجه الاول وانما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباعا لفتحة النون فى ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول « يا ابن أم ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائى يا ابن أم بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامى ، والوجه الثانى أنهما لما جعلتا كاسم واحد وأضافتهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عما » فتجعل مكان الياء ألفا كما قال * يابنت عما لا تلومى واهجى * كما تقول يا غلاما فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحركة فتقلب ألفا فاعرفه *

المندوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت فى إلحاق الالف فى آخره مخير فتقول وا زيدا أو وا زيد والهاء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفه ويلحقها عند بولس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة يعبد المطلباء *

قال الشارح : اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فانت تدعوه وان كنت تعلم انه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تعدد حاضرا وأكثر ما يقع فى كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا فى أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخر الترنم كما يأتون بها فى القوافى المطلقة وخصوصا بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فحينئذ لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقعت على الالف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة

عليها الخفاء فتقول وا زيدا ويا عمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا و عمراه تسقط الهاء من الاول لانصاله بالثاني وثبتها في الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز أن لا تأتي بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ووا غلام زيدا لان المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كن ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف اليه اسما ظاهراً فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لا يجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهراً ، فان كان مضمراً فان كن المضمر متكلماً فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزى بالكسرة منها نحو يا غلام أو نكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وصكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لا تحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامي فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمراً غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف الى المخاطب « وا غلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها نحو « يا غلامكاه » اذا كان المخاطب مؤنثاً اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالذكر ، وكذلك تقول « وا غلامهوه » اذا كان المضمر غائباً اذ لو قلت وا غلاماه ألتبس بال مؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لا تقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والتحليل لان الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون وبونس من البصريين الى جوازه وقالوا ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان الندبة لما كانت بكاء ونوحاً بتعداد مآثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الاكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب الا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعنى « لا تندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذا » لابهامهما ويستبجحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستبجحون « وا من حفر بشر زمزمه » لانه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دنورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتى في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لا تنزف ولا تهدم ، وتسقى الحجاج الاعظم ، وهي بين الفرث والدم ، ففدا عبد المطلب ومعه

الحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب يتقر بين إساف ونائلة فخر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المذكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه •

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أى قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرني أنظر إليك) ونقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو ممرضاً عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد أو نائماً قد استنقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع ، فن كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر • أزيد أخا ورقاء إن كنت نائراً • لانها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً ، وقد « يجوز حذف حرف النداء » من القريب نحو قوله • حار بن كعب ألا أحلام تزجركم • ونحو قوله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتني من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرني كيف تحيي الموتى) وهو كثير في الكتاب العزيز ، وفي الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس لان الحروف إنما جئ بها اختصاراً ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن أنفي وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف الا أنه قد ورد فيها ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله « يجوز حذف حرف النداء » مما لا يوصف به أى « جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة » ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافاً فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعمتاً لاى نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيها لان أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره هلاً لنفسك كان ذا التعلّم

وقال الآخر • ألا أبهذا الباخع الوجد نفسه • فوصف أيا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول يا أيها الرجل فلم يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أيا صار يا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل ، وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبته منه تلك الإشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبي في قوله * هذى برزت لنا فهجت ريسا * وكان يميل كثيراً الى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعني بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الإشارة موصولا نحو قوله

عَدَسُ مَا لِمَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمْنَتٍ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

أى والذي تحمليه طليق ، وبحمل قول المتنبي على أن يكون إشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وقد شذ قولهم أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ؛ وقد التزم حذفه في الهم لوقوع الميم خلفا عنه * .

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من الشكرة المقصودة قالوا « أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا » يريد ترخيم كروان على قول من قال ياحار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت بحرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس الميرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول العجاج * * جارى لا تستنكرى عذيري * * فانه يريد يا جارية فأما رخم فحذف تاء التانيث وحذف أداة النداء ضرورة ، * ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به * فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغث يبالي في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والنراخي * وكذلك المندوب * قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يخلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة في الترنم ، فأما قولهم * الهم * فهو نداء والضمه فيه بناء بمنزلتها في يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

فجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الى أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا هلم والاصل ها الم فحذفوا الهمزة تخفيفاً وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويله والاصل ويل لانه وانما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جداً لوجوه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير قبح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فانه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم اهلكهم ولا تنهلكنا لانه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتاج الشرط الى جواب في الآية ولست مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيب بالفاء دل على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيبويه لا يري نعت اللهم لانه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا ههنا ويا ملكمان وفل وليس شئ من هذا بنعت ، وخالنه أبو العباس في ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) فسيبويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت •

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم والله اغفر لنا أيتهما المصيبة جملوا أيام صفة دليل على الاختصاص والتوضيح ولم ينعوا بالرجل والقوم والمصيبة الا أنفسهم وما كنوا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاتوام واغفر لنا مخصوصين من بين المصائب ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص بخصه فتناديه من بين من يحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتخصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لا اشتراكها في الاختصاص فاستمير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركة في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيطان اللذان تسأل عنهما تداستوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالي أقمت أم تمت وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم فأنتم غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لشاركتما في معنى التسوية لان معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في معنى فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لا اشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لا اشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى ، والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيها الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيت أنفسكم لانك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها المصيبة وتغنى بالمصيبة أنفسكم والمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز لفنائب لا تقول إنهم فعلوا كذا أيتهما المصيبة ، وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيتهما المصيبة » فأى وصفتهما مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو المصيبة المذكورة من أريد واذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو المصيبة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال

لأن الكلام قبلها تام ولذلك منها صاحب الكتاب بقوله «أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال ونحن
نفعل متخصصين من بين الأتوم» وذكر أي هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً إذ الاختصاص حاصل من أنا
ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ومما يجري هذا الجري تولم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان
كرماء وإنا معشر الصماليك لا قوة بنا على المروءة إلا أنهم - سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب
أقرى الناس للضيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه تولم الحمد لله الحميد والملك لله
أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وتري حمالة الحطب ومررت به المسكين والبائس ؛ وقد جاء
نكرة في قول الهندلي

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَشُعْمًا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّمَاءِ

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشم والترحم *

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر
غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم
كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في * بنا تميماً يكشف الضباب *
بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضاً * يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس
للضيف * وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء وإذا أرادوا ذلك توصلوا اليه بأي ونحوها
كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله * مما يجري
هذا الجري * يريد مجرى الاول في الاختصاص وإنما فصله من الاول وإن كانا جميعاً اختصاصاً لانهما
مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيها العصابة وأنا أفعل كذا
أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بني منقر * وقول الآخر * بنا تميماً يكشف الضباب *
وذلك الفصل مختص بأي دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بني فلان وآل
فلان وغيرها من الاسماء ، واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس بنداء على الحقيقة وإن كان
جارياً مجزاه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا المتكلم والمخاطب
وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد
الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في
قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضاً يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب
أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك
في النداء تختص واحداً من جماعة ليمطف عليك عند نوم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل
فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له ، والاسم المنصوب في هذا الباب
لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبَى اللَّهُ الْأَتْنَا آلَ خَنْدِفٍ بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأَنَامُ وَيُصْرُ

قال خندف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، ونصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باظهار أريد أو أغنى أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لانه يكون للحاضر نحو المتكلم والمحاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم ، فن ذلك « الحمد لله الحميد والملاك لله أهل الملك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتاني زيد الخيث الفاسق » ومنه قراءة من قرأ « وامراته حمالة الحطب » بالنصب على الذم والشتم ، ومن ذلك « مرت به البائس المسكين » فيجوز خفض البائس والمسكين على البذل ولا يجوز أن يكون نعنا لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باظهار أغنى وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه *

الترقيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ومن خصائص النداء الترقيم الا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغنا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فان العملية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا غزال ويا جاري لا تسذكرى ويا نبأ أقبلي ويا شأ ارجنى ، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فمن الشواذ *

قل الشارح : انما قال « ومن خصائص النداء الترقيم » لان الترقيم المطرد انما يكون في النداء وفي غير النداء انما يكون على سبيل النبرة وهو من قبيل الضرورة على ماسيأتي بيانه ولذلك قال « الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء » جملة خاصة للنداء ، والترقيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان ليينا ضعيفا والترقيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَأَ وَلَا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب في النساء ، « والترقيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخوا المنادى وحنفوا آخره كما حنفوا منه التنوين وكما حنفوا الياء في باقوم على ما سبق ، « ومنها أن يكون علما » لان الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحجب وقد تقدم علة ذلك في فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترقيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جاريتين على الاعراب في النداء كجرهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يحز فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائي والفراء الى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبَا عُرُو لَا تُبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرْفٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ

وقال زهير

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَادْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْفَيْبِ يَذْكُرُ

فرخم المضاف اليه فيها وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير منادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفاً أختته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الابنية واذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يحز أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لانها هي الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيمه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضر موت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معطلا كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيها كان فيه هاء التأنيث العملية بل يجوز في الشائم كما يجوز في الخاص ، وأما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « يائب وباعض » في ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكن في شيء ككثرت لما تقدم من أنه كاسم ضم الى اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبداً مطرداً ودخلها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكور نو كيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فاذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائماً كان أو خاصاً تقول في الخاص باسم أقبل وفي مرجانة يامرجان اقبل وفي النكرة قالوا « يا عاذل اقبل » يريدون عاذلة وقالوا يا جاري يريدون باجارية قال العجاج « جارى لاتسنكرى عنبرى » أراد باجارية وقالوا « يائب » في يائبة وهي الجماعة وقالوا « باشا ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقمي في البيت ، وقولهم هنا باشا إنما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حار بالضم فقياسه باشاه برد الهاء التي هي لام بعد حذف تاء التأنيث لثلاث يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عديم النظير ، واعلم انهم قد قالوا « يا صاح » وهم يريدون يا صاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كروناً فرخم على لغة من قال يا حار بالضم كأنه حذف الألف والنون وبقيت الواو وحتها الضم فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً

فالتقاييس لما ذكرناه من ان الترقيم بابه الاعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم يا صاح
شدوذ واحد وهو ترقيم الشكرة وليس فيها تاء التانيث وفي قولهم أطرق كراشدوذ من جهتين أحدهما
حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو يأيها الكروان والوجه الثاني انه رخه
وهو ذكرة ليس فيه تاء تانيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب **في الترقيم** حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتبار ثم اما أن يكون المحذوف
كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كأنه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال
على الاول يا حار يا هرق ويا ثمو ويا بنو في المسمى بينون وعلى الثاني يا حار يا هرق ويا نعي ويا بني
قال الشارح : اعلم ان الترقيم في كلام العرب على ضربين ترقيم يكون في باب التحقير وهو حذف
زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حرار
وصحراء حير وصحير وهذا بوضح في فصله من هذا الكتاب وترقيم يختص باب النداء وهو ما نحن
بصدده فسرره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء، وقوله « على سبيل الاعتبار »
يعنى من غير علة موجبة وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذا مات من غير علة قال أمية
مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

يقول من لم يموت شاباً طرماً يموت لعلة الكبر والهرم لا بد من ذلك « ثم هذا الترقيم على وجهين أحدهما
وهو الاكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به تدع ما قبله
على حاله في حركته وسكونه ليندانا وإشعاراً بآرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم
كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه
الاول في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث وفي هرقل يا هرق وفي ثمود يا ثمو وفي
بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف ، وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن
فزعم أن ترقيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلهما يحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وإنما كان كذلك
لأنه يشبه الادوات بمعنى الحروف نحو نعم وأجل والاسماء غير المتسكنة نحو كم ومن وهو قول واه لأننا
اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وإنما فعلنا ذلك
لأننا قدرنا ثبوت المحذوف وكال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحذفها النداء
مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة
كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك
هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كاه واذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما
لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكماً كالثابت لفظاً ولو اعتبر إلباسه بالادوات في حال سكونه لوجب
أن يعتبر إلباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح ؛ « ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار »
وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث كاه بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة
النداء وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالضمة وتقول في ترقيم

نود وبنون علماً يأتي ويأتي لئلا يبقى الاسم آخره وأو قبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة
فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما
رخته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقي وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد
ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين
أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما
زيادتان في حكم زيادة واحدة كالتين في أعجاز أسماء مروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح
ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكاله فليل يا بخت
ويا عمر ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعسرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شرأ
وبرق نحو فلا يرخم ﴾

قال الشارح : اعلم أن « المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما ما لا يحذف منه في النداء
إلا حرف واحد » نحو قولك في عامر وحاتر وشبههما يا عامر ويا حار ويجوز فيه الضم والكسر قال مهلهل
يا حارُ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذُوو السُّورَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقال زهير

يا حارُ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوءَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

ينشدان بكسر الراء وضمة ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يا مال لبقيض علينا ربك فقال ما أشغل
أهل الذارعن الترقيم فقال ذلك لأنهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم ، « والثاني ما
يحذف منه في الترقيم حرفان وذلك شينان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معاً » فن ذلك ما كان
في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميت مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التانيث
نحو حمراء وصحراء إذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياهي النسب نحو بصري وطائفي إذا
سميت بهما ، وتقول « في ترقيم ما في آخره ألف ونون » يامرو وياسعد وياسلم قال الشاعر

يا مَرَوَ إِنِّ مَطِيئِي مَحْبُوسَةٌ رَجَوُ الْحَبَاءِ وَرَيْبُهَا لَمْ يَبْأَسْ

وتقول « فيما كان في آخره ألفا التانيث يا حمر أقبل ويا صحر في حمراء وصحراء علمين وبأسم في
أسماء اسم امرأة قال الشاعر

فَبِئْسَ فَاظْطَرِّي بِأَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي أَهَذَا الْمُفِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُدْكَرُ

فأسماء اسم امرأة بمحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوساماة
وهي الملاحاة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة وبمحتمل
أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماء فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد قلبها
ألفاً على حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف
الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار إذا رخما ، وتقول « فيما كان في

آخره ياء النسبة « ياطائف ويا بصر ترخيم طائفى وبصري علمين نحذف الحرفين معاً لانهما زائدان زيداً معاً لمعنى واحد فنزلة الزيادة الواحدة فلما زيداً معاً حذف معاً ، وأما الثانى مما يحذف منه حرفن فى الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فذلك نحذف الاصل وما قبله من الزائد معاً ونجربهما معاً مجرى الزائدين اذا بقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث أن الاصل يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثانى من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراها ، ولو كان قبل الحرف الاصلى زائد غير مدة لم يحذف لمفارقته الزائد الاول فى مروان وحمراء وذلك لو سميت بسنور وبرذون لقلت فيمن قل يا حار بالكسر ياسنو اقبل ويا برذو اقبل وعلى قول من قل يا حار بالضم وياسنا ويا برذا فقامت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره فى الترخيم كأمر تاء التانيث نحذف الكلمة التى ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التانيث « فنقول فى بخت نصر اسم رجل يا بخت » يحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء وفى حضرموت يا حضر وفى مارمرحس يامار « وفى عمرويه ياعمرو وفى سيبويه ياسبب وفى المسمى بخمسة عشر يا خمسة » جملوا الاسم الآخر بنزلة الهاء فى نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصفير فانه اذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التانيث فتقول حضيرموت وبعيا بك وعميرويه كما تقول تمرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول فى النسب الى حضرموت حضري والى معدى كرب معدى كما تقول فى النسب الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التانيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثانى لا يالحق الاسم الاول بشئ من الانبسية ، وأيضاً فان الاسم الثانى اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك اذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمرة وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون منه تاء التانيث وكان الحذف فى الترخيم أجدر اذ كان يحذف فى الترخيم ما لا يحذف فى الاضافة ألا ترى أنك تقول فى جعفر يا جعفر فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جعفرى فتثبتها واذا ساغ حذف ما ثبت فى الاضافة فى الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو رخت اثنا عشر علماً لقلت يا اثنى فتفتح النون على قول من يقول يا حار بالكسر ومن يقول يا حار بالضم قال يا اثنى لان عشر ههنا بنزلة النون من اثنين وأنت لو رخت اثنان لقلت يا اثنى ، وأما ما يحكى من نحو « تأبط شراً وبرىق نحره » ونحوها فانه لا يرخم لان النداء لم يؤنر فيه وانما هى جعل محكية والترخيم انما يكون فيما أنر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخت هذا لرخمت رجلاً يسمى

يقول عنزة يا دار عبلة بلجواء تكلمى ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جمل محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاهرنه *

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يا لَعْنَةُ اللَّهِ الْأَقْرَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفي التنزيل ألا يا اسجدوا ﴿

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً * قد يحذفون المنادى * لدلالة حرف النداء عليه فن ذلك قولهم * يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد * فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويا ويح لك فيها حكاية أبو عمرو وكأنه نبه انساناً ثم جعل الويل له وايس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة للمعنى الاضافة على حد زيادتها في لا أبالك ولا تزداد هذه اللام الا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويح له ، وأما بيت الكتاب الذى أنشده * فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لجرد التنبيه كأنه نبيه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لانها مضافة ، قال سيبويه فيالغير اللعنة يشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللعنة ، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالنقص أمره ظاهر وهو المطف على لفظ اسم الله فنقص المعطوف الثانى كما خفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * يرفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المبتدأ الذى هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرا به على حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فن كسر كان كمران وحقطان ومن فتح كان كحقطان ومروان ، وقوله تعالى (ألا يا اسجدوا) فقد قرأها الكسائي ألا خفيفة وقرأها الباقر بالتشديد فن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتدبر ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيها ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين فأكيدا لان الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

أَلَا يَا اسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنَى بَذَرٌ وَلَمَّا كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى أن أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فاعرفه *

التحذير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير اياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط وماز رأسك والسيف ويقال اياى والشر واياى وأن يحذف أحدكم الارب أى نحى عن الشر ونح الشرعى ونحى عن مشاهدة حذف الارب ونح حذفها عن حضرتى ومشاهدتى والمعنى النهي عن حذف الارب *

قال الشارح : قد اشتمل هذا الفصل على ضرور من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد أو اياك نح واتق نفسك لحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ، فمن ذلك قولهم اياك والاسد فاياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نح وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا ، « فان قيل » كيف جاز ان يكون الاسد معطوفا على اياك والمعطوف بالواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتراكا فى البعد ، وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وان اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتمدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تعدى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه وإلى الثانى بحرف « فان قيل » هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدي الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عدته الى الاول بنفسه ثم عدته الى الثانى بحرف جر « فان قيل » فهل جاز حذف حرف الجر فقلت اياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحو قوله

فَايَاكَ لِيَاكَ الْمِرَاءُ فَانَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والمراد والمرء بحرف العطف أو من المرء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المرء بفعل غير الفعل الذى نصب اياك كأنه لما قال اياك اياك اكتفى ثم قال اتق المرء أو جانب المرء ، وقوله « أى اتق نفسك

أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته : ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقدير بن أي اتق رأسك أن يندق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فإذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبلاً لأن أحد الاسمين كالمعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازناً ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن نعيم وكان اسمه كراماً أمر بجير القشيرى فجاءه قنعب البربوعى ليقتله فنهه المازنى منه فقال للمازنى ماز رأسك والسيف سماه مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازنى ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف ياء النسبة كما تقول ياطائف في ياطائفى فبقى مازن ثم رخم ثانياً ومثله في الترخيم كثير ، « وقلوا اياي والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له اياي باعد عن الشر ويوقم الفعل المقدر عليه فيجىء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل اذ كان الفعل عاملاً في الاول ، ومثله « اياي وأن يحذف أحدكم الارنب » يعنى يرميه بسيف أو ما أشبهه فأن في موضع نصب كأنه قال اياي وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه اياي واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يحذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يحذف في المصدر الصريح فاعرفه •

قال صاحب الكتاب « ومنه شأنك والحج أي عليك شأنك مع الحج وامراً ونفسه أي دعه مع نفسه وأهلك والليل أي بادرهم قبل الليل ومنه عذرك أي أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك وقولهم كلمها وتمراً أي اعطى وكل شيء ولا شتيمة حر أي اتت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر »

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحج » هو بمنزلة رأسك والحائط في تقدير العامل أي خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك « امراً ونفسه » كأنك قلت دع امراً ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفاً على الاهرل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لأن معنى المبادرة مسابقة الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الأسد ، وأما قولهم « عذرك » فهو مصدر كالمندر يقال لمن جنى جنابة واحتملت منه عذرك من فلان قال الشاعر

أَرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فلنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذرك أو أحضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقيم مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من يذرنى فى احتمالى اياه ، وقال بعضهم ليس العذر مصدراً وإنما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضمف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعلاً لم يأت فى المصادر الا فى الاصوات نحو الصهيل والصرير فإذا قال عذرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك فى اسم الفاعل على انهم قد قالوا وجب القلب وجبياً فجاء المصدر على فعيل فى غير الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذو الرمة

أَقْدَ خَطَّ رُومِيٍّ وَلَا زَعَمَاتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أى مازعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتوهم وشبهه لانه جرى مثلاً والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير ، وقالوا « كليهما ونمراً » ويروى كلاهما ونمراً وكثر ذلك فى كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله ان انساناً خير بين شيئين فطلبهما الخير جميعاً وزيادة عليهما فن نصب فباضمار فعل كأنه قال أعطى كليهما ونمراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما الى ثابت وزدني نمراً والنصب أكثر ، وقالوا فى مثل « كل شيء ولا شتيمة حر » ويروى بنصبهما جميعاً ورفع الاول والنصب الثانى فن نصبهما فباضمار فملين كأنه قال ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أمم ولا تشتمن حرأى كل شيء محتمل ولا تشتمن حرأ ومثله كل شيء ولا هذا أى ايت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لانها أمثال •

قال صاحب الكتاب • ومنه قولهم انته أمرأ قاصداً لانه لما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه قال الله تعالى (انتهوا خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيدا أى تذكر زيداً أو ذا كراً زيداً •

قال الشارح : أما قولهم « انته أمرأ قاصداً » فان أمرأ منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمرأ قاصداً فلما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان المنهى عن الشيء أمر بضده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكن استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتهوا خيراً لكم » وما كان مثله نحو قوله تعالى (فآمنوا خيراً لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التى قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وائتوا خيراً لكم وآمنوا وائتوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه والتحليل قال سيبويه لانه حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتى الخير ، الثانى وهو مذهب الكسائى انه منصوب لانه خبر كان محذوفة

والنقدير انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيراً متصلاً بالاول ومن
جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم ، ومن ذلك
« حسبك خيراً لك ووراك أوسع لك » فهذان المثالان من قبيل الاول فقواك حسبك أمر كأنك قلت
أكففت عن هذا الامر واقطع وائت خيراً لك وقولهم وراك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي
هو وراك وائت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر
لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضاً من اللفظ
بالفعل ، وبما جاء منصوباً بضمير فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلاً
غير معروف بفضله تسمى يزيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول
باسم ذي الفضل دفع عن ذلك ثقل له من أنت زيدا على جهة الانكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا
أو ذا كرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً ولانه قد علم أن زيدا
ليس خيراً فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الا جواباً كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت
تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خبراً عن مصدر
محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان
مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والنقدير من أنت كلامك
كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توصلاً على حد واسأل القرية ،
والنصب أجود لانه أتى اضماراً ونحوها لانك تضرع فلا لا غير وفي الرفع تضرع مبتدأ وت حذف مضافاً
فكان مرجوحاً لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت
بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قلوا أطرى فانك ناعلة والضيف ضيعة الابن فتخاطب الرجل بهذا وان كان
اللفظ المؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معنى أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه
قيل من أنت عمراً على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب « ومنه مرحباً وأهلاً وسهلاً أي أصبت رجلاً لا ضيقاً وأنت أهلاً لا أجنب
ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً وان تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فانك تأتني أهلاً لك بالليل والنهار »
قال الشارح : وقلوا « مرحباً وأهلاً وسهلاً » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيبويه
فقال تقديرها رحبت ببلادك وأهلت وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فرده الى فعل من لفظ
المدحوبه كما يقدرون ترحباً وجندلاً بتربت يدك وجندلت وانما الناصب له أصبت ترحباً وجندلاً على حسب
للمعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا في موضع الدعاء به ألا ترى أن
الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحباً وأهلاً فليس يريد رحبت ببلادك وأهلت وانما يريد أصبت رجلاً
وسعة وأنساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلاً كأنه قال أصبت سهلاً أي مكاناً سهلاً لا
حزناً وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلاً يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أي أصبت القرطاس
على طريق التغاؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلاً وسهلاً أى أدركت ذلك وأصبته فخذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراد وبك وأهلاً وسهلاً فإذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا قال وبك أهلاً فأنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة قد استقرا استقراراً يغنيهما عن الدعاء فإذا رددت فأنما تعنى أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلاً لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وإنما جاءت بك في قولك وبك أهلاً ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك سقياً لك كذلك وتقديره سقاك الله سقياً ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ مخذوفا ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيُّونُ النَّدِيمَةِ قَوْلُهُ لِمَتَمَسِّ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَتَرْحَبُ

قال سيديويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضر هو ما يظهر يريد أنه اذا رفع أضر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما اذا نصبت لانك في حال النصب تضر فعلاً والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا « ان تأتني فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فانك تأتى أهل الليل وأهل النهار أى تأتى من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعى وإبطاء الصبي ومنه أخاك أي الزمه والطريق الطريق أي خله ، وهذا اذا نفي لزم اضرار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضرار الفعل المستروك اظهاره وذلك قولك في التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي » والطريق الطريق اذا كنت تحذره من الاسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه اذا كان في طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق الخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا في الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب هذه الاسماء بفعل مضمر تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب الصبي لئلا تطأه وخل الطريق والزم أخاك فخذفت هذه الافعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جري من الذكر عليها ، « فاذا كرروا هذه الاسماء لم يجوز ظهور هذه الافعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبه بالفعل فأغني عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء جملوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت جاز ظهور العامل » فاذا قلت الاسد الاسد لم يجوز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك اذا قالوا الصبي الصبي لم يجوز أن تقول باعد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي واذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق واذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَبْرَزَ بَرَزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

واعلم أن هذه الأسماء المنصوبة على اضممار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الأفراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لان هذه الاشياء تجري مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمرى ونحو ذلك تصب ان شاء الله *

ما أضممر عامله على شريطة التفسير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم اضمماره ما أضممر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كأنك قلت ضربت زيدا ضربته الا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ قَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِرُ

ومنه زيدا مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضممار جعلت على طريقي ولا يست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود *

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الماه في ضربته ولولا الماه لم يحجز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذفت الماه وأنت تريد ما قللت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لان الماه وان كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

والنصب باضممار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واتماً عليه من جهة المعنى فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يحجز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يحجز أن يعمل فيه أضممره فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسر هذا الظاهر فلم يحجز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضممار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلاً زيد أضممر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيراً له ولم يحجز اظهار ذلك المضممر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدى الى ضميره كان متعدياً اليه وهو قول فاسد لان ما ذكره وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه فاسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعمديه الى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى الى آخر ، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مررت به » فنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدي الا بحرف جر ، فأما قوله

« إذا ابن أبي موسى بلالا الخ » فليت لذي الرمة وقوله

أَقُولُ لَهَا إِذَا شَمَرَ اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ بِهَا الْيَدُ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَارَةُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشمري ، والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال إذا بلغ ابن أبي موسى لان إذا فيها معنى الشرط فلا يليها الا فعل هذا هو الوجه ، والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول إذا أوصفتني الى بلال استغنيت عنك لاني أستغني به عن الرحيل الى غيره ، وقوله « فقام بفأس بين وصايك جازر » دعاء ولولا ذلك لم يجوز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أناني زيد أتيت ولا يجوز فأتيت وتقول إن أناني زيد فأحسن الله جزاءه لان فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله إذا أوصاته الى مقصوده وطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر اليها لا أن ينحرفها فهو إذا الى المعجاء أقرب والحق أنه مدح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إِذَا بَلَغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةً فَأَشْرَقِي بِدَمِ الْوَيْتَنِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إِذَا مَارَايَةَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةً بِالْيَمِينِ

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الا أن النصب ههنا أضعف منه في قولك زيدا ضربته لانك إذا قلت زيدا مررت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقى لانك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به وإذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع ، ومثله قولك « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » في جواز النصب لان الفعل إذا وقع بشئ من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا إذا أوصلت الاكرام الى غيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الاخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لابت زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لان ضربت الثاني ليس واقعا على ضميره وانما هو واقع على الاخ والنصب ههنا أضعف منه في مررت بزيدا وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مررت به والرفع

في قولك زيد مررت به أقوى من الرفع في قولك زيدا ضربته ، قل سيئويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيح في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفقر الى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفقر الى اضمار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ثم انك ترى النصب مختاراً ولازماً فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل (يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) ﴾

قال الشارح : يريد أن المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره ، قال ﴿ فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ ﴾ وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته اذ النرض توافقي الجمل وتطابقها لاختلاف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قل الله تعالى (والقمر قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لأن قبله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) فنصب كلا لأن قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضرله فعلا نصبه به ثم عطفها على الأولى لتساكها في الفعلية وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً اذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمة نصب الظالمين باضمار يمدب الظالمين أو بهين ، وقول تعالى (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) نصب فريقاً لأن قبله فريقاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة ، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإن كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمه لم تختفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمه ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرفه الى النصب فجري كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلاً ، فأما اذا كان الكلام مصدراً بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على اضمار فعل على ما أصلناه ، فإذا

قلت زيد لقيته ففيه جملتان احدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر وهي زيد لقيته بكاملها والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو لقيته وهي الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذلك فانت اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار ان شئت رفعتة وان شئت نصبته لانه قد تقدمه جملتان احدهما اسمية وهي قولك زيد لقيته بكاملها والثانية قولك لقيته فان عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا لان صدر الجملة اسم وان عطفت على الجملة التي هي لقيته نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احدهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعني ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعني انها مشتتة على جملة اسمية وجملة فعلية فهي ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجوز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لان لقيته جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وانت لو جمعت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجوز اخلاؤه من المائد الى زيد اذ الهاء في ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بعائد فيها قلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة قلها في ضربته تعود الى عمرو والهاء في عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم ينتج الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ فان اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفي التنزيل (وأما نمود فهديناهم) وقرئ بالنصب ﴾

قال الشارح : يعني بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك « اذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الاول واتما ههنا حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التي للمفاجأة لانها بمنزلة كلام مبتدأ ، ومن قال زيدا ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما نمود فهديناهم) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما نمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيدا ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القارى ما من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه •
قال صاحب الكتاب والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام
قولاك أعبد الله ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس
عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به •

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه موطوفا على فعل وذلك اذا
ولى الاسم حرفا هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقم على ضميره فلاختيار نصب الاسم باضمار فعل
وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبد الله ضربته » وأعرا مررت به وأزيدا ضربت أخاه
النصب في ذلك كانه هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت
عبد الله ضربته وأقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي
يقدر بهـ الاستفهام وهو في الاستفهام مختار كما كان لرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام
فجائز بلا تبدل وما بعده الظاهر الا انه مرجوح وانما كان النصب هو المختار من قبل ان الاستفهام في
الحقيقة انما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع التشكك فيه وأنت انما تشكك في الفعل
لا في الاسم ألا ترى أنك اذا قلت أزيدا ضربته فانما تشكك في الضرب الواقع بزيد ولست تشكك في ذاته
فلما كان حرف الاستفهام انما دخل الفعل لا الاسم كان الاولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله ، وانما
دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بلا ابتداء لان المبتدأ والظهير قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا
استفهمت فانما تستفهم من تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « السوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم
وأزيدا سميت به » فان الاختيار في السوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك اذا قلت ضرب زيد
بالسوط وأكل اللحم على الخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع
نصب وذلك أنك أقت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مر زيد
بسمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكتابات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب
أن تنصبها لان الحروف التي اتصلت بكتابتها في موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل
على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفها وكان الفعل مما يتسمى بنفسه لم تكن الاسماء الاولى
الا منصوبة وذلك نحو السوط ضرب وألخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يتكلم به لم يكن الا كذلك
لان الفعل الواحد لا يرفع اثنين فاذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت
محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لما كان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم
الفاعل واسم المفعول مجريان مجرى الفعل في عمله فقولاك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه
وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل
التصحب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أزيدا أنت ضاربه لانه في مضاه والنية التنوين والافصال
فالضمير وان كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن
يذهب الى أن الضمير في موضع منصوب للبناء ، وكذلك اذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

أنت مكابر عليه فحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فحبوس في معنى تجبس ومكابر في معنى تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره حبوس ومكابر كأنك قلت أنتنظر زيدا أنت حبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختبر النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من حبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع إلى أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتجبس ؛ فلن لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت حبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الأسماء • قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالمعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد واه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهو من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالي في أى موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت أزيدا ضربت عمرا وأخاه فعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه أيضا النصب لان قولك في داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيحبه نعت لرجل والنعت والمنعوت ينسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من صلب الاسم الاول اذ كان في جملته عائد اليه ، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فمقطعتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجوز ذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها •

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفاعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذي اتصلت به كنيته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنيته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل في قولك أزيد ذهب به إلى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره في محل نصب وهذا الاختلاف فيه بين أصحابنا •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا نجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدها اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا نجده فأعطه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا نجده فأكرمه وتقديره حيث نجده زيدا نجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلية كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة مني وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكانا دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان مني وأين تجزمان واذا وحيث لانجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيديوه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معنى المجازاة لانها لا تقع الا للمستقبل فاذا وابها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفوعا كان أو منصوبا تقول اذا زيد جالس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك انه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير
فَلَا حَسَبًا فَمَخَرْتُ بِهِ لَيْتِيْمًا وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُوْدُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فالاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا اقيمت أباه ولا عمرا مررت به وانما صار النصب هنا مختارا لشبهه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما ان ما بعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فقولك ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيد ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته اشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه تقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجري مجرى الايجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ما قام زيد فتزد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر

• فلا حسبا نفرت به الخ • فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبنا نفرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمرو ابن لجأ وهو من تميم عدى يقول لم تكنسب لهم حسبنا يفخرون به ولا لك جد تمول عليه عند ازدحام

الناس للمفاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَمُرُّ كُنَّ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وَأَنْ تَقَعَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَقَوْلِكَ زَيْدًا أَضْرِبْهُ وَخَالِدًا أَضْرِبْ أَبَاهُ وَبَشْرًا لَانْتَشَمَ أَخَاهُ وَزَيْدًا لِيَضْرِبَهُ عَمْرُو وَبَشْرًا لِيَقْتُلَ أَبَاهُ عَمْرُو ، وَمِثْلُهُ أَمَّا زَيْدًا فَاقْتُلْهُ وَأَمَّا خَالِدًا فَلَا تَشْتَمِ أَبَاهُ ﴾ قال الشارح : ومن ذلك « إذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فإنه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو » وبشرا ليضرب أخاه جعفر وزيدا لانتشمه وخالدا لانضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وإنما كان النصب مختارا لاجل الأمر والنهى إذ الأمر والنهى لا يكونان إلا بالأفعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فليهما موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها ولا النهى عنها وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبت به باضمار فعل على نحو ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهى أقوى منه في الاستفهام من قبل أن الأمر والنهى لا يكونان إلا بالأفعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأهبط الله عندك ، وإنما قال في التمثيل زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو إريك أنه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وإنما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الأمر والنهى ، ومثله أما في قولك « أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه » في اختيار النصب وذلك من قبل أن أما تقطع ما بعدها عما قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه في الأمر والنهى غير أنك لا تقدر الفعل بعد أما لأن أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه إلى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتل فاقتله وأما خالدا فلا تنه فلا تشتم أباه ولا بد من الفاء بعد أما لأنها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ وَالِدَعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَوْلُ اللَّهِ زَيْدًا فَاعْفُ عَنْهُ زَيْدًا أَمْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْعِشْقُ قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ * فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ * وَأَمَّا زَيْدًا فَجَدَعَالَهُ وَأَمَّا عَمْرًا فَسَقِيَالَهُ ﴾ قال الشارح : « والدعاء بمنزلة الأمر والنهى في اختيار النصب » لأن سبيله سبيل الأمر والنهى في الأعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الأمر وذلك أن الداعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به إلا أن الجمهور لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

البيت لعمر بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والأعم الأكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية إليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، وقال أبو الأسود

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا قَلَّ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاء الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاه وأما عمر أفسدياه » فالاختيار للنصب لانك تريد جدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل * قال صاحب الكتاب « واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تراه تضربه قال * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهم يطلبون الفعل ولا مبتدأ بعدها الاسماء »

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبت باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفي الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم أم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازما ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تراه تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره ان تراه تراه تضربه ومنه قول الشاعر

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا أَهْلَكْتُ فَعَيْنَدَكَ فَاجْزَعِي

البيت للنمر بن توبل والشاهد فيه نصب منفسا بفعل مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفسا لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصنى الي من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعي لاتلافي نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك عني ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء قلت زيدا ان تراه تضربه لم يجوز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجوز ان يفسراه ، ومن ذلك هلا ولولا وألا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمير يفسره الظاهر فحكمها حكم ان الشرطية وذلك من قبل أن معاني هذه الحروف التخصيص والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضاً واذا وليها الماضي كن توبيخاً وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى طَوَطَرِي أَوَّلَ السَّكَمِ الْمُقْنَمَا

فمعناه لولا تعدون النكب المقنما فنصب النكب المقنما باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فيها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضرب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإلاؤه الاسم وذلك نحو قواك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا أضرب وذلك لأن هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقهران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شاملاً في المستقبل والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز اضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بعموله من قبل أن معانيها الحاضر في المستقبل وهو استدعاء والوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتمدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الأول قوله تعالى (الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) لانه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما تري في قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقري قوله تعالى (وما علمته أيديهم وما عملت) ومن الثاني قولهم فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله هر وجل (وأصلح لي في ذريتي) وقول ذي الرمة وإن تَتَنَبَّرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَا قَبِيهَا نَصْلِي ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه ، وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد ، فلاول نحو ﴿ قوله تعالى (الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر) ﴾ وقوله (أهدنا الذي ببث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) ﴾ (وسلام على عباده الذين اصطفى آله) ﴾ و (ابن شركائ الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على ارادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا ارادة الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد ، ومنه ﴿ قوله تعالى (وما عملت أيديهم) ﴾ قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزة والكسائي وما عملت بنير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فمن أثبتها فهو الاصل ومن حذفها فله طول الامر بالصلة

حذفت الهاء تخفيفاً ويكون التقدير لياً كلوا من ثمره وما عملته أيديهم فإني موضع خفض بالمعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى لياً كلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفأرأيتم ما نحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة ، والثاني قولهم « فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع » والمراد يعطي ذوي الاستحقاق ويمنع غير ذوي الاستحقاق وينفع الأعداء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضي راجعاً ولم يكن المراد إلا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل ، وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الفاعل بالاضطرار الاخبار عن الفاعل وإنما كان الغرض ببيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسياً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف إلى سواء فكذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول ، « فأما قول ذي الرمة * وان تمتدز بالحلل الخ * » فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود إلى النوق يقول ان اعتذرت النوق بقلة الابن لاجل المحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضرورها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب * ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه *
قال الشارح : اعلم أن المنادي وان كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لأن الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفاً وناب حرف النداء عنهما وبقي المنادي من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو إذ حرف النداء إنما يدل على النداء ولا يدل على مدعو مخصوص لأن حرف النداء إنما ناب عن الفاعل والفعل نحو أدهو وأنادي ولم ينب عن المفعول ، فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو صاغ حذفه ومن ذلك قولهم ياؤس لزيد والمراد ياقوم ياؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالْعَالِيْنَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

وبروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألا يا سجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن إعادته *

المفعول فيه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل أما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم واللييلة والسوق والدار والمستعمل أما وظرفا مجاز أن تمتب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحي وعشاء وعشية وعقمة ومساء إذا أردت سحرا بعينه وضحي يومك وعشيتة وعشاءه وعقمة ليلتك ومساءها ومثله عند وصوى وصواء ، وبما يختار فيه أن يلزم للظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلًا وقديما وحديثا *

قال الشارح : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الاواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للآزمة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

وذلك نحو قمت يوماً وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر ، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فنقول قمت اليوم وقمت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت اكن عن اليوم قيل قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمناً معنى في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وإنما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمشتامين عليها فظهور الهمزة حينئذ كال تكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته « والظرف ينقسم الى مبهم وموقت » والمراد بالمبهم النسكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص بنحو اليوم واليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم ، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسماً وظرفاً وقسم لا يستعمل الا ظرفاً لا غير فالاول كل متضمن من الظروف من أسماء السنين والشهور والايام والليالي مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسماً غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبتني اليوم وعجبت من يومك فتجربها مجرى سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فنقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بنى والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً وظرفاً الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ منها ما عنهم ، « والقسم الثاني هو ما لا يستعمل الا ظرفاً » وذلك ما ازم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الاصل فمن ذلك سحرٌ وسحيراً اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك « فان قيل » العدل انما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان سحر وان كان فعلاً كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاها بما عرفته

كانها جزء منه فحرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياه برمع فلما عدلت سحر صار كأنك عدات مثلاً من هذه الأمثلة إلى فعل فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى (الآل لوط نجيناهم بسحر) لانه قد زال السببان معاً بالتشكيك لانه إنما كن ممدولاً في حال التعريف وكذلك اذا أدخلته الألف واللام سمرته نحو السحر لانه قد رددته إلى الأصل فزال العدل ، ومعنى قولنا « غير متصرف » أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون إلا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العملية وتعريف الإشارة وتعريف الألف واللام وتعريف الاضافة إلى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف للمعهود خرج عن نظائره فمنع التصرف لذلك ، فإن صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الألف واللام فيكون معرفة ممدولاً وانما دو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء إلا انه فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك « ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء » اذا أردت ذلك من يومك لم تكن إلا ظروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب الوهم إلا إلى عشاء يومك وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم تمكن عندهم ترفع وتجر لا تقول غداء ضحى ولا موعده مساء ، ومن ذلك « ذات مرة » تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون إلا نصيباً وانما امتنع من التصرف لانها قد استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وانما المرة في الأصل مصدر ألا ترى أنك تقول ضمرت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة ، « فان قيل » فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم فترفعونه وهي مصادر استمرت الزمان فما الفرق بينهما وبين ذات مرة قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلقة فلان وما أشبهها استمرت الزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلقة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فانه استمر الزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى انه لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت مرة فاقترعا ، ومنه في منع التصرف « ذات يوم وذات ليلة » لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لان نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجري مجرى ذات مرة ، ومن ذلك « بميدات بين » فهو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والمصر وانما استعملتا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك « بكر » فهو كضحوة وعتمة اذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف فخرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، وبما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقيل وحديث » تقول سير عليه طويلاً وسير عليه حديثاً وسير عليه قليلاً فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعمة وام تجيء بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلاً فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قواك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فيثبت تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لا يحسن أن تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرهم جيد وتقول أتيتك به جيداً لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهماً كان أو مختصاً كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالاته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالاته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعديه اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوماً كما تقول ضربت ضرباً وضربت الضرب الذي تعلم ، وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الارضين وهي على ضربين مبهم ومختص فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الامكنة كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل واذا دل على الخاص كان دالاً على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الامكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهماً منه لدلالاته عايه تقول جاست مجاساً ومكاناً حسناً ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأت ترغم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالاته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدي انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قمت مكاناً حسناً لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهماً من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قلت جلست مكاناً حسناً وقمت خلف زيد فالفعل انما تعدي الى مكان مبهم وانما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لان خلفاً لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وانما أضافه بعد أن كان مطلقاً وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصاً

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعرفكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر
كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد
وجلس في مكة لان الفعل لا يدل على انه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز أن يتعدى اليه بنفسه ،
فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

• أمرتك للخير فافعل ما أمرت به • والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه
أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمر منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال
غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولان نظيره وتقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت وتقيضه خرجت
وتلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بالازوم لذلك قالوا وانما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم
حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التي تتعدي تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر
نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرت له فشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو
الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحداً كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة
على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فننفق
على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضاً متصرف
وغير متصرف فالتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الألف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت
ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر

فقدت كلاً الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

فرفع خلفها وأمامها لانه بدل من مولى المخافة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير
فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك
لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم
تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا الذنب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة
للموصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك ، وأيضاً فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيها
بعدها نحو قوله • ان سواءها • دهماً وجوناً • وهذا المبنى لا يكون الا في الظرف وقد دخلها حرف الجر
شاذاً قال • وما قصدت من أهلها لسوائكا • كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه •
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقد يجعل المصدر حيناً لسة الكلام فيقال كان ذلك مقدم
الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه تروبحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله
تعالى (وادبار النجوم)﴾

قل الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحياناً وأوقافاً توسعاً وذلك نحو «خفوق النجم» بمعنى مغيبه
« وخلافة فلان وصلاة العصر » فالخلافة والمصدران في الحقيقة جملاً حيناً توسعاً وإيجازاً فالتوسع
يجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير في قولك
فمات خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منتزعة كالزمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعلها
وجودها وانقضائها أوقانا للأفعال وظروفا لها كإسماء الزمان ، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد
له ستون عاما يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم وإقامة المضاف اليه مقامه ليس بأبعد
من قولهم ولد له ستون عاما إذ التقدير ولد له الأولاد في ستين عاما فحذفت الأولاد وفي المخوف شينان
والمخوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت إلا أن الصيغة تقتضي في ولد له ستون
عاما أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاما ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الأولاد
للاعوام مجازا إذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لأن النوم في الليل والاصوم في النهار ، ومن ذلك
« سير عليه ترويحيتين وانظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحيتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة
هذا الزمن ، والترويحيتين تنذية للترويح واحدة الترويح في الصلاة يقال صلى ترويحيتين وصلى خمس
ترويحيات وهي أزيمة موقنة تقع في جواب متى من حيث هي موقنة فيقال مني سير عليه فيقال خفوق
النجم ومقدم الحاج وسلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل كم سير عليه
جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان أن شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وإن شئت نصبته على
الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علم ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبر النجوم) » قرئ بكسر
الهمزة وفتحها فمن كسر كانت مصدرا جمل حيناً توسماً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح
الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأفقال أودبر على حد طنب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفاً كقولك
جئتك في دبر كل صلاة وفي ادبار الصلوات قال الشاعر

عَلَى دُبُرِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَدَّتْ سِنُونُ تَلَمَّعُ

فقرأة من كسر الهمزة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك يعل ظهور في مع المكسورة بخلاف من فتح *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في انشاعا فيجري
لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرت يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سلبا وعامراً * ويضاف اليه
كقولك * ياسارق البيلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الانشاع لقل سرت
فيه وشهدنا فيه ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد
على الاسم فعلم أن ثم حرفاً أفاده وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فلذلك قيل انها مقدرة مرادة فإذا
قلت صمت اليوم وجئت خلفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجزاء أن يكون مفعولاً
على السعة فإذا جعلته ظرفاً على تقدير صمت في اليوم وجئت في خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم
بتوسط الحرف الذي هو في فأنتم تنوبها وإن لم تلفظ بها وإذا جعلته مفعولاً به على السعة فأنتم غير ناو
لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد إذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر
في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج
عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمستهي في التمدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهما الساعة ألا ترى أن ضربت انما يتعدى الى مفعول واحد وأعطيت يتعدى الى مفعولين لا غير فلو لا بقاء معني الظرفية ما جاز تعدى اللزوم والمنتهى في التعدى لان المنتهى كاللزام ، ولا يكون هذا الاتساع الا في الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها في اليوم والليلة ونحوهما من الازمنة وخلف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة اذا أريد بهما من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فانه لا يجوز فيها الاتساع فاذا قلت قتت سحر وصليت عند محمد لم يكن في نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين أحدهما أنك اذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور في مع مضمره تقول اليوم قتت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر في مع لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بني عامر

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سَوَى الطَّمَنِ النَّهْلِ نَوَافِلُهُ

فالشاهد فيه أنه لم يظهر في حين أضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغم الا النغمس بما أوليناهم من كثرة الطامن والنهال المرتوية بدم وأصل النهل أول الشرب ، والثاني أنك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « * ياسارق الليلة أهل الدار * » أضافوا اسم الفاعل الى الليلة كما تقول يا ضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولا على السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَلٍ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلَ

جمله مفعولا به حين أضاف اليه ور بما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حد قوله • لله در اليوم من لامها • وهذا الفصل انما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكرم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر الثاني أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قوله • طلب المعقب حقه المظلوم • وانما امتنعت الاضافة الى الظرف لان معني الظرف ما كانت فيه في مقدرة محدوفة فاذا صرحنا بنى أو بنهرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا قاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك مني سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر • أسائر اليوم وقد زال الظاهر • ومنه قولهم لمن ذكر أمرا قد تقدم

زمانه حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، ويضمّر عامله على شريطة النفس-ير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وينطلق يوم الجمعة ﴿

قل الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمّر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمّر عامله اذا دل الدليل عليه فن ذلك ﴿ قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة ﴾ وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوباً اذا اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت بمتى ولا يكون الفعل الواحد ظرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر المكان عربياً جيداً وحذنه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وان شئت أتيت به وقت زيد عندي فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم في المثل السائر ﴿ أسائر اليوم وقد زال الظاهر ﴾ هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد أنك تسير سائر اليوم أى باقى اليوم ، أخوذ من السور وهو البقية ومنه الحديث اذا ضربتم فأسروا أى اتركوا فى الاناء بقية هكذا ذكره الفارابى ، ومن ذلك قولهم ﴿ حينئذ الآن ﴾ فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه امتنان منهم من بينيه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عرض من الجملة التى حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل فى اللفظ فكنا مقدرين فى النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلاً سمع آخر يذكر شيئاً فى زمن ماض لا بهم ولا يعنى فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذى تذكر كان حينئذ واسمع الى الآن فكان تامة وهى عاملة فى حينئذ واسمع عامل فى الآن ولا تكون كن عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرفاً زمان ، وقد شبهه سيدي به بقولهم نالهم كالיום رجلاً والمراد ما رأيت رجلاً أراد اليوم فأضافوا الرجل المرتى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، وبما حذف فيه عامل الظرف اذا شملت الفعل عنه بضمره نحو قولهم ﴿ اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله ﴾ والتقدير سرت اليوم سرت فيه وينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شملت الفعل عنه بضمره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول زيداً ضربته ، فإذا كان الظرف متمكناً وقد تقدم وصف المتمكن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فى مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شملت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قمت من غير فى ومنه قول الشاعر ﴿ ويوم شهدناه ﴾ والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره فى زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه •

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وانما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب
وكونوا أنتم وبني أيكم مَكَانَ السَّكَنِيِّينَ مِنَ الطَّحَالِ

ومنه قوله عز وجل (فاجمعوا أركانكم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيداً وما شأنك وعراً لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفالك
قل • فإلك والتلدد حول نجد • وقل • فحسبك والضحاك سيف مهند • ﴿

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم أو منتهى في التعمد نحو قولك « ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل » ولو تركت الناقاة وفضيلها لرضعها وانما اقتضت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصلها الى ما بعدها كما ضعف قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها لياها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها هرقا واستملاً فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيارة فالاصل استوي الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيارة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والاضمار والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه اليه فأقروا الواو مقام مع لأنها أخف لفظاً وتعطى معناها ولم تكن الواو اما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى انك اذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد لصبت غيرا بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بلا وقت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى ما بعد الا لان الا حرف لا يعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضتم ما بعد الواو اذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجر الثاني انها ثابتة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضاً فالجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو قمت وزيداً جارية هنا مجرى حروف العطف والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيداً لم يمتنع أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقاة وفضيلها لرضعها لوردت الفصيل بالمطف على الناقاة لجاز ولو قلت انتظر نك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجوز هند أحد من النحويين والعرب وانما لم يجوز ذلك عندهم لانك لوردت أن تجعلها عاطفة على الناء لم يجوز لان الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيداً قمت وزيد فتعطف زيدا على الناء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أتيت بها ، واذا كانت في مذهب العاطفة لم يجوز أن تعمل جراً ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لم يجوز أن تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يجوز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيديويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب في المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا واسطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيديويه وأصحابنا وانما هي مصاحبة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ما صنعت وزيداً انما تنصب زيدا باضمار فعل كأنه قل ما صنعت ولا يست زيداً قل وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون في المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قلوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قلوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك ، والصواب ما ذهب اليه سيديويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائية من مع قمتي كما تعدي الفعل المتقوى بحرف الجر نحو مرتت زيد الا ان الواو لاتعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لانها في الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت في جواب الشرط خاع عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخرين ليست الاسماء فيها ظروفًا فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد يتعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا تري انك تقول ضربت زيدا وعمراً فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثاني لانه مخالف الاول لجاز نصب الاول أيضاً لانه مخالف للثاني لان الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني فليس نصب الثاني المخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول نحو قولك قام زيد لاعمرو ونظائر ذلك فلو كان مذكوره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف الا منصوباً « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

المعطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للمعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لانها توجب المصاحبة فإذا عطفنا بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملازمة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملازماً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك فأنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشبة وما زالت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فأما قول الشاعر

• وكونوا أئمة بني أبيكم الخ • البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحتملهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلابين من الطحال أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكلبيين إلى الطحال ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو المعطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيلاسة ويجوز أن تضرع للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يَا بَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلاً رمحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهزة وفتح الميم فعلي هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمراً » فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا ههنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والمعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجوز رفعه بالمعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملفزاً يعني أن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملفزاً فلما لم يجوز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما نصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيداً ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه المعطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيداً وما لزيد وأخاه فصار ههنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والمعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو • لمية موحشاً طلل • لأن الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا أَكَّ وَالْتَدَّدُ حَوْلَ تَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرَّجَالِ

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب التلدد باضمار فعل تقديره ما تصنع وتلايس التلدد والمعنى مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جديها وترك تهمامة مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد الذهاب والجيء

حبرة ، ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك » في معنى حسبك كله منصوب لانه يقبح حمله على الكاف لانهما ضمير مجرور فحمل على المعنى اذ المعنى كذا فكأنه قال كذاك وزيدا درهم وبحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَى فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المحفوض وكان معناه يكفيك ويكفي الضحاك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس لك أن تجره حملا على المكني فاذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تمرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لان العطف على المضمر المجرور لا يجوز الا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتموا الله الذي تساءلون به والارحام) فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريد ما على حد ما روى عن رؤبة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك انعز الحمل على المضمر المجرور ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجرد لانه حمل على الظاهر وليس فيه تنكاف اضمار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موقفا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصة من تريد فالرفع قال • ما أنت وبب أبيك والفخر • وقال • وما النيدى بمدك والفخر • الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصة من تريد قال سيبويه لان كنت وتكون تفعان ههنا كثيرا وهو قليل ومنه • فما أنا والسير في متلف • وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع ﴾

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصة من تريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل بنصب ولا بمنع عطفه على ما قبله لان الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَبُ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

البيت للمخبل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَلَامٌ سَكَنَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان في الذي قبله ، ومعنى وبب أبيك التضمير له والتحقير وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا نفر له في سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالبطر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قدناه ، وقول الآخر

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِعَدِكَ وَالْفَخَارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالمطف على القيسي برئي رجلا من سادات قيس يقول كنت كريما ومعتمد
نفرها فلم يبق بعدك نخر ، « وحكى سيديويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون
التقدير كيف تكون أنت وقصة من تريد وما كنت أنت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع
قد كثر استعمال الفعل فيه ، فنظير ذلك قول زهير

بَدَأَ إِلَى أَنِّي اسْتُ مَدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الاحوص مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَائِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

١١٠ كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها تخفيض بالمطف على تقدير وجودها وان لم تكن
موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود
لانه لا اضمار فيه ، قال « وهو قليل » يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي
فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّاطِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أوفاء كون أنا والسير ولورفع لكان
أجود يقول مالى أنجشم المشاق بالسير في الغلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناة
والضابط القوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء
لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي على وقوم يقصرونه على السماع لانه شيء وقع موقع
غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب له وذلك قولك فعلت
كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبا له وقصدت عن الحرب جبناً وفعلت ذلك أجل كذا وفي
التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل
الذي قبله وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدراً لانه
علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى أنما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتذب
به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لا ابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب
بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا
حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان نحدث وتنقضى فلذلك
كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في
برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك
لتقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه انما يتوصل به الى

غيره ، وإنما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت
 وإنما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والفرض نحو جئتكَ لتكرمني ومرت لادخل المدينة
 أى الفرض من مجيئي الاكرام والفرض بالسبب دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والفرض به والفعل
 يكون لازماً أو منتهياً في التمديد فصي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأنتك
 مخافة فلان وأصله حذار الشر وخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب
 كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلاً واستغفرت الله ذنباً ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه
 لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على
 المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلاً
 الا لفرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر
 ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيت وقصدتكَ لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا
 فتقول في قصدتكَ لا كرام زيد قصدتكَ زيدا وأنت تريد لزيت لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض
 الاماكن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيدا وأنت تريد لزيت التباس بالمفعول به ، وقوله
 تعالى (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك
 موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعنى اللام فتقول
 خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُفْضِي حَيَاءً وَيُفْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ف قوله من مهابته في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته في موضع
 اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لثلاث تروى الدلالة على العلة فاعرفه •
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفاعلاً لفاعل الفعل المعلن
 ومقارناً له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتكَ للسمن والابن ولا كرامتك الزائر وخرجت
 اليوم لمخاضتكَ زيدا أمس •

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشروط الثلاث أما « كونه مصدراً »
 فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدراً وأما اشتراط « كونه فاعلاً لفاعل الفعل المعلن » فلانه علة وعذر
 لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمناً له صار كالجزء منه يقتضى وجوده وجوده
 فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقوية له وتأديباً فكما أن الضرب
 لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له الغير فاعل الفعل
 بخلاف الفعل عن علة وذلك لا يجوز لان العاقل لا يفعل فعلاً الا لعلة ما لم يكن ساهياً أو ناسياً ، وأما اشتراط
 كونه « مقارناً له في الوجود » فلانه علة الفعل فلم يجوز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتكَ اكرامك
 الزائر أمس كان محالاً لان فاعلك لا يتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء
 معروفه فقد جمع هذه الشروط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشروط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وانما تقول جئتك لزيدا ولا اكرامك الزائر ولخاصمتك زيدا أمس ، وانما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديبا وصار في حكم أدبته تأديبا وجري مجري ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجم القهقري وعدا الجزري ، فأما اذا فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجري مجري سائر الاءاء الاجنبية فلم يتعد اليه الفعل اللازم والمنتهى في التمدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعلّة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعها العجاج في قوله

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَجُورُ وَالْهَوَلُ مِنَ هَوَلِ الْهَبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك رداً على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبرا وأبنته ركضاً أى صابراً وراكضاً حكى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غداً في نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لان بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابتة

وَحَلَّتْ يَبُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ تَحَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا
حَزَارًا عَلَيَّ أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِنِي وَلَا يُسَوَّرَنِي حَتَّى يَمُتَنَّ حَرَارِيرًا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يجمعون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ الْإِيمِ تَكْرُمًا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما قول العجاج الذي أنشده ، فشاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المجبور تعرف بالاضافة والمهول معطوف على كل عاقر ولذلك نصب ، يصف ثوراً وحشياً يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أولزعه ومسروره والزعل المسرور المجبور ، والمهبور جمع هبر وهو المظمن من الارض لانها مكن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها الى كل عاقر ، ويجوز أن يكون المهول أيضاً مفعولاً له أى يركب ذلك لهول بهوله كهول القبر على من روي القبور *

الحال

فصل قال صاحب الكتاب ﴿ شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد معنى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها وبحيثها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدا قائما نجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنتره

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَظَارَا
ولقيته مصعداً ومنحدرأ ﴿

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكا وأقبل محمد مسرعا وضربت عبد الله باكيا ولقيت الأمير عادلا والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال ؛ واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فكان سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكا كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت ، وإنما سمي حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما يأت من الأفعال إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى انه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكبا وأقبل عبد الله مسرعا فأقبل وجاء فعلا لا زمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا ، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فلراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لان اتحاد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك مخاطبها ربها فيقول يا نفسي أقامى مخاطبة الاجنبي ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة ، وإذا ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها نجية بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الاحوال فأشبهه قولك جاء عبد الله راكبا قولك ضرب عبد الله رجلا ولأجل هذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله ﴿ ولها بالظرف شبه خاص ﴾ يعني ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فإذا قلت جاء زيد راكبا كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخشى الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال أخرى كما ان الزمان منقضى لا يبقى ويحلّفه غيره واذن لا يجوز أن تكون الحال خلقة فلا يجوز جاءني زيد أحر ولا أحول ولا طويلا فإذا قلت متحولا أو متطاولا جاز لان ذلك شيء يفعل ولا يصح أن يكون

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بيانا لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائما فتكون بيانا لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائما فتكون بيانا لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالا من أيهما شئت » يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائما ان شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء وان شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيد ، وهذا فيه تسميح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاحظه فتقول ضربت قائما زيدا فاذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاحظه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فان كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا ، « وقد تكون الحال منهما ما » فان كانتا متفتحتين نحو قلم وقلم أو ضاحك وضاحك فأنت مخبر ان شئت فرقت بينهما فقلت ضربت زيدا قائما قائما تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالى أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس في ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك قد وقع في الحال والفاعل واحد وصار كأنك قلت ضربت قائما زيدا قائما واستغنيت بالثنائية عن التفريق قال الشاعر

• متى ما تلقى فردين الخ • البيت لعنزة وقبله

أَحْوَلِي تَنْفُضُ أَسْنُوكَ مِنْ رَوِيهَا لِنَقْتَانِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رانفة والرانفة أسفل الآلية وطرفها مما يلي الأرض من الانسان اذا كان قائما وأما قوله وتستطارا فيحتمل وجوها أحدها أن يكون مجزوما بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد اليها الضمير بافظ التثنية وان كان جمعا لأنها ثنية في المعنى لان كل آلية لها رانفة فهو من قبيل وتد صفت قلوبكما والثاني أن يكون عائدا الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفردا عائدا الى المخاطب والالف بدل من نون التأكيد والاصل تستطاران فأبدل من النون ألها كما في قوله • ولا تمبد الشيطان والله فاعبدا • يخاطب قريته ويصف نفسه بالشهامة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعدا منحدرًا » ورأيت زيدا ماشيا راكبا اذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرًا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا فالمراد أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعدا حالا قائما ومنحدرًا حالا لزيد وكيف قدرت بمد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر فانه لا بأس عليك بتقدم أي الحاليين شئت ، واعلم انه قد يكون للانسان الواحد حالان فصاعدا لان الحال خبر والمبتدأ قد يكونه خبر ان فصاعدا فتقول هذا زيد واقفا ضاحكا متعذرا ، ولا يجوز ذلك ان تضاد الاحوال نحو هذا زيد قائما قاهدا كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان أردت أن تسبك من الحاليين حالا واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا فتقول هذا الطعام حلوا حامضا كأنك أردت هذا الطعام مرآ فسبكت من الحاليين معنى كما تقول في الخبر هذا حلوا حامض •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقواك فيها زيد مقبها وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفي التنزيل (هذا بعلي شيخا) . و (فألهم من التذكرة معرضين) وليتولمل وكأن ينصبها أيضا لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني الا متقدما وقد منعوا في مررت راكبا يزيد أن يجعل الراكب حالا من المجزور ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال لا بد لها من عامل اذ كانت معرفة والمعرب لا بد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ما هو جار مجري الفعل من الاسماء او شيئا في معنى الفعل لاسيما كالمفعول فيها ، « فمثال العامل اذا كان فعلا » قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه ألا ترى انك اذا قلت مررت بزيد القائم فانت لا تقول ذلك الا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وان لم يكن احد اسمه الفرزدق غيره فضمنت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انمقدت الجملة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، « ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل » من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما قائم حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ما سيأتي بيانه « ومثال العامل فيها اذا كان معنى فعل » قولك زيد في الدار قائما فقائما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنائبته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرا له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد في الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه « اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه » فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، « فان كان العامل في الحال معنى فعل لم يجوز تقديمها على العامل » تقول « فيها زيد مقبلا » وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقبلا حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنائبته عن الفعل الذي هو استقرار فتقول عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاول وانما هو موضح له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معنى الفعل لالفظه ألا ترى ان الفعل ليس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقول مقبلا فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معنى هذا مذهب سيبويه في ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم ، واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف ، وحجة سيبويه انا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف إن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن في الدار زيدا لو كان في الدار يرفع زيدا قبل دخول ان لما غيرتها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن يقوم زيد لم يجوز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان في الدار زيدا ، ومما يدل على بطلان ما قالوه اجماعهم على حوازي داره زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها اضماراً قبل الذكر اذ الظرف قد وتم في مرتبته فلم يجوز أن ينوي به التأخير وإنما يجوز سيبويه وأصحابه في داره زيد لانه خبر قدم اتساعاً فجاز أن ينوي به التأخير الي موضعه فأعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائماً على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الإشارة فالتنبيه بها والإشارة بهذا فإذا أعملت التنبيه فالتقدير انظر اليه منطلقاً أو انبته له منطلقاً وإذا أعملت الإشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه إياه وأنت تقدر أنه يجمله كما تقول هذا عبدالله إذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد ينصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف ففسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائد والمائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قبل » فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذى الحال والحال ههنا في قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير اليه أو انبته له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فأعرفه ، ويجوز الرفع في قولك منطلقاً من قولك هذا عبدالله منطلقاً قال سيبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه الآخر أن نجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلوا حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع الطعمين ونحوه قوله تعالى (كلا إنما لفي نزاعة للشوى) والوجه الثالث أن نجعل عبدالله معطوفاً على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن نجعل منطلق بدلاً من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلاً من عبدالله بدل التنكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فما استفهام وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناصب لقائماً شأنك لانه في معنى ما تصنع أو ما تلبس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه انكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى اليه فكانه قال لم تمت ، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى « (فإلهم عن التذكرة معرضين) » كأنه أنكرا عرضهم فوبخهم على السبب الذي أداهم الى الاعراض فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ ؛

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مرتت بزيد راكبا » على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلاف في جواز ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مرتت راكبا بزيد وأنت تجمل راكبا لزيد فإن سيئويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعنا من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازته ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدراً في قولهم قم قائماً وفي قوله « ولا خارجاً من في زور كلام » وذلك قتله صبراً واقبته فجاءة وعياناً وكفاحاً وكلمته مشافهة وأتته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمماً أي مصبوراً ومفاجئاً ومعايناً وكذلك البواقى وليس عند سيئويه بقياس وأنكر أنانا رجلة وسرعة وأجازته المبرد في كل ما دل عليه الفعل *

قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال « أتته ركضاً وقتلته صبراً واقبته فجاءة وعياناً وكلمته مشافهة » والتقدير أتته راكضاً وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الماه فإن كان من النساء فتقديره قتله صابراً واقبته مفاجئاً ومعايناً وكلمته مشافهة فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانصببت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر الموزون نحو قم قائماً والاصل قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله

عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

البيت للفرزدق وقبله

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَسَيِّئَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربّي لا يخرج من في زور كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالا والمراد عاهدت ربّي غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقاً وهو رأي عيسى بن عمرو ، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه ، والادل مذهب سيئويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاماً وشراباً ، « وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أنا رجلة وأنا سرعة » ولا يقال أنا ضارب ولا أنا ضاحك لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الأتيان لأن الآتي يتقسم اتياناً إلى سرعة وإبطاء وتوسط ويتقسم إلى رجلة وركوب ولا يتقسم إلى الضرب والضحك وكان يقول إن نصب مشياً وشبهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أنا يمشي مشياً ، والصحيح مذهب سيئويه وعليه الزجاج لأن قول القائل أنا زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أنا كم زيد ومما يدل على صحة مذهب

سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى معرفاً وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أنا زيد يمشى المشى كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها تترك العراك ، وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أنا زيد مشياً مصدراً مؤكداً والعامل فيه أنا لأن المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبتني حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضمته إذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يتمتع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • والاسم غير الصفة والمصدر بمنزاتهما في هذا الباب تقول هذا بسرأ أطيب منه رطباً وجاء البرق ففيزين وصاعين وكلمته ذاه إلى في وابعته يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما ويثبت له حساب به بابا بابا •

قل الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالاً فمن ذلك قولهم « هذا بسرأ أطيب منه تمرأ » فهذا مبتدأ وبسرأ حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسرأ وتمرأ حالان من المشار إليه لكن في زمنين لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً ولا بد من إظهار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد فإن كان زماناً ماضياً أضمرت إذ وإن كان زماناً مستقبلاً أضمرت إذا وكانت الإشارة إليه في حال ما هو بلح والعامل في الحال كان المضمر وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا بسرأ أطيب منه تمرأ لأن كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اخص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنته معنى أفعل وجاز أن تعمل في الطرفين لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني أفعل قل وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بسرأ من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمرأ وهو إذ كان أو إذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لأن أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والجرور عليه لضمته أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا مار يزيد وهذا معطوئيد أس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعاقى بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فاما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنِي النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة وإذا كان كذا لم يعمل أطيب في بسرأ لتقدمه عليه وإذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا وأما المضمر فإن عملت فيه المضمر الذي هو إذ كان لزم أن يكون العامل في إذ المضمر هذا

أو ما فيه معنى الفعل غيره فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من أعمال عامل في الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغثيت عن أعمال ذلك المضر وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضماراذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه ، وأما قولهم نمرأ فالعامل فيه أطيب ولا يتمتع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في بسراً لأن ما تأخر عنه لا يتمتع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوس فإِنَّا وَجَدْنَا الْيَرُضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِبْطٍ مَلَأَهُ مُسَهَّمٌ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تأخر عنه ، وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر نحو هذا عنباً أطيب منه زيباً لأن العنب يتحول زيباً ولو قلت هذا عنباً أطيب منه نمرأ لم يجوز لأن العنب لا يتحول نمرأ وإذا كان كذلك لم يجوز فيه إلا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه نمر فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر ونمر الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فتقولهم قفيزين حال من البر وكذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قل جاء البر مسعراً أو رخيصاً والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، وربما قلوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون النون لانه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لانهم اذا اعتادوا ابتياع شيء بشئ بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه الى في » فتقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والنائب الحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافها وليس مم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لانه معرفة بمنزلة الجاء الغفير ورجع عوده على بدئه هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه الى في باضمار جاعلاً أو ملاصقاً كانه قل كلمته جاعلاً فاه الى في أو ملاصقاً فاه الى في ، والمذهب الاول وهو رأي سيديويه اذا لو كان باضمار جاعلاً لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وأشبه ذلك وفي امتناعه دليل على ما قلناه ، وبعض العرب تقول كلمته فوه الى في فيرفعونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه الى في الا أنك استغثيت باضمار العائد اليه عن الواو ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضاً من باب كلمته فاه الى في لانه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أي ناقداً الا أن معناها مختلف ولذلك لا يجوز في بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه الى في لان المراد من قولك بايعته يدا بيد التعجيل والتقدم وان لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه الى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فعناهما مختلفان وان كان طريقيهما في تقدير الاعراب واحداً ، وأما قولهم « بعث الشاء شاة ودرهما » فشاء نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذي هو بت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فإذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجمعت الواو في معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثنى والدرهم ثمة ، وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما اذا قل شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالظير محذوف كما تقول كل رجل وضعته بمعنى مع ضيعته لان في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه في معنى مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول الى في لانتك انما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بابعته يداً حتى تقول بيده لان المراد أخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه بابا بابا لو قلت بابا من غير تكرير لتوهم أنه رتبته بابا واحدا وليس المعنى عليه وإنما المراد به جملة أصنافا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحققا أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما ﴾ أرسلها العراك * ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيتهم وفلمته جهدهك وطاقتك فصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعن معتركة ومفردا وقاطبة وجامدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجاء الغفير ، وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لمزة موحشا طلل قديم * ﴿

قال الشارح : انما « استحققت الحال أن تكون نكرة » لانها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأبضا فانها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وأما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب اذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى ، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات فنما ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها العراك » قال ليبيد

فأرسلها العراك ولم يذرها ولم يشفق على نقص الدخا

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يمارك معاركة وعراكا وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة اذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجوز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال

وليس بها وإنما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايمته له فصار معترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إليه المراك إذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أي أزدحوا في المعترك ، وأما ما جاء مضافا فتحو قواك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى الإجماع جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحده بمروري إجماعا أو إجماعا في معنى واحد أي منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، وبمحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فإذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري أفرادا ، وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجعله الممرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أوحالا قدر فيه مستقر فاصب للظرف ومستقر هو الأول ، وأعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد شاذا قلوا هو نسيج وحده وعير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج أفرادا يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل ، وأما عير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عبر وهو الحمار يقال للوحشى والأهلى وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخاطب أحدا في رأى ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضهم بقضيضهم » أي جميعا ولما كان معناه التنكيز جاز أن يقال حالا قال الشماخ

أَتَتْنِي سَلِيمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا • تَسْحُحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَالَهَا

فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف للمفعول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضاها تابعا مؤكدا لما قبله فيجري مجرى كاهم فيقول أتتني سليم قضها بقضيضها ورأيت ساليا قضها بقضيضها ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهدا وطاقتك » فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكيز كأنه قال فعلته بجتهدا ، وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير « فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قواك الجسم الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المنفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونصبه على الحال لأنهما قد جملا في موضع المصدر كالمراك كأنك قلت الهجوم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين ، وذهب يونس إلى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الألف واللام في نية الطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القاتم فتنصبه على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتنكيز ذي الحال قبيح » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة التنكيز نصبته على الحال وذلك لا ممتنع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجرى الصلة في الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجوز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على - بنواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبسح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحَتَّ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظْلَةً ظِلَّاهُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقاءه صفة مع التقدم ؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر

• لمرّة موحشا طلل قدبم • فالبيت لكثير وعجزه • عفا كل أسحم مستديم • والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفيه السحب اياها فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتب ﴿ والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها لتؤكد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالمطوف الابوة والمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفي التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا فحققت ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك ، ولو قلت زيد أبوك مطلقا أو أخوك أحمات الا اذا أردت التبيين والمصادق والعامل فيها أثبتة أو أحقه مضمرا ﴿ قل الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال ولبس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها ولبس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالمجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ؛ وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتا غير منتقل يذكر نو كيدا لمعنى الخبر وتوضيحا له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا وأنا زيد معروفا » فقولك عطوفا حال وهي صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لا يزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيد لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فمصدقا حال مؤكدة اذ الحق لا ينفك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أنا ابن دارة معروفا بها نسي وهل بدارة يا للناس من عار

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد لو قلت « هو زيد مطلقا » لم يجوز لانه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قلته كما أوجب قوله معروفا بها نسي أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبد الله كريما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحاً في الانسان يعرف بها فجاز أن نحى . مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكدة لذاته ،
وتقول « انى عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آ كلا كما يأكل العبيد »
فقولك آ كلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ما صح به
المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « نحى » على اثر جملة عقدها من اسمين لاعل لها
يعنى ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الخبر فيها اسم صريح ولا يكون فعلاً ولا راجعاً الى معنى
فعل لان الحال ههنا تكون تأكيداً للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له والفعل لا ثبات له ولا يوصف ،
وقوله « ولو قامت زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحمات » يعنى انه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو
وقت دون وقت فن أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبنى به جاز لان ذلك مما
ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما العادل في هذه الحال فهو عند سببويه فعل مضمر
تقديره أعرف ذلك أو أحقه ونحو ذلك مساوات عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف
كتوكيده باليمين فإذا قالت أنا عبد الله معروفاً فكأنك قالت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في
التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن المساواة في الحال الخبر
لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول *

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت
اسمية فالواو الا ماشاء من قولهم كلمته فوه الى في وما معنى أن يثمر عليه في النكرة وأما لقيته عليه جبة
وثني فمعناه مستقرة عليه جبة وثني وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فان كان
مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فالتثبت بنفي واو وقد جاء في المنفى الامر ان وكذلك في الماضي
ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدره *

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية
فمثال الاسمية قولك مردت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد
هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدأ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها
ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً فالتضمين كقولك أتبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه
نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمره ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وانما جاز استثناء هذه الجملة
عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغنت عن ذلك بربطها بما بعدها بما قبلها فلم نحتاج
الى ضمير مع وجودها فان جئت بالضمير معها فجيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم
تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أتبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على
عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجوز لانيك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير
يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قل الشاعر

نصفَ النهارِ الماءَ غامرةً ورقيقه بالغيث لا يدرى

يصف غائماً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورقيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انتصف النهار على الفائص وهذه حاله والهاء في غايه ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة تدأمنهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقد أغندى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلي

فوضع الشاعر أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالا مع خلوها من عائده الى صاحب الحال اكتماء بربط الواو بهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال ، وإذا قلت جاء زيد ونوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكما ان نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقفه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فإن كانت الجملة اسمية فالواو » فإشارة الى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يماق الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فإذا وقعت الجملة حالا فلا بد فيها مما يماقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتمم أنها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وأما ضمير يعود منها الى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال ، فأما قوله « إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في » فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال ف قريب لان استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، فأما « لتبته عليه جبة وشى » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشى بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه وهنا لاعتماده على ذى الحال والأمر الثاني أن يكون جبة وشى مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرج على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا بركب أي راكبا قل الله تعالى (فجاءته إحداهما نمشى على استحياء) أي ماشية وقال الشاعر

مق تأتته نمشو الى ضوء ناره فجد خير ناري عندها خير مؤقيد

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معني ضاحكا فان جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لان قد تقر به من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترب به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيءُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَيْتُ مِنَ الْمُتَقَفَّةِ السَّمْرُ

فموضع قد نهيت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ قل الشاعر

وَطَمَنَ كَفَمِ الزَّقِّ غَدَا وَالزَّقُّ مَلَانُ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن واليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وقول الشاعر * وطمن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر
وَأَنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرِكِ نَفْصَةً كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَمَّةِ الْقَطْرِ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بللة القطر في موضع حال ، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفة للسكره وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للسكره ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضي ، وأما ما ذكره من المعنى ففاسد والامر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للسكره وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للسكره يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للسكره نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه إنما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخبرا في الاثنين بإو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهيت منا المتقفة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال وتلقاه بمحكمة وهذه وإو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه الذاتي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فتقوله لا تتبعان في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس ينهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيدي لان نون التأكيدي لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقبيا غير متبعين ومثله قول الشاعر

بِأَيْدِي رِجَالٍ أَمْ يَشِيْمُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً في البحر يساً لا تخاف دركا ولا تخشى) فتقوله لا تخاف دركا ولا تخشى في موضع الحال فأنى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فاذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلا نه فعل مضارع *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها مجرى الظرف لانقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أيتها وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال * وقد أغتدى والطير في وكناتها *﴾

قال للشارح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف اذ وقد شبه سيديويه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبية الموضع كما أن الواو منتصبية الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد اذ لا تقتصر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معني قوله « لانقاد الشبه بينهما » *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن انتصاب الحال بعامل مضمير قولهم للمرتجل راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً باضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أى رجعت وان أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أى دنا منه متعرضاً﴾
قال الشارح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً فنقول « راشداً مهدياً » وتقديره اذهب راشداً مهدياً ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحباً معاناً » وتقديره اذهب أو صافر مصاحباً معاناً فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ؛ ولو رفعت هذه الاشياء وقت راشد مهدي ومصاحب معان لكان جيداً عربياً على معنى أنت راشد مهدي ومصاحب معان فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب باضمار فاعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجوراً مبروراً » والمعنى قدمت مأجوراً مبروراً أو رجعت مأجوراً مبروراً ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقاً والله » أو أنشد شعراً فنقول صادقاً والله أى قاله صادقاً لانه اذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقاً فالرفع جائز على اضممار مبتدأ كما جاز في راشد مهدي ومصاحب معان ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فنقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أى عرض لك والمعنى أنه دخل في شئ لا يعنيه *
قال صاحب الكتاب ﴿ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً أى فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ومنه أقيمياً مرة وقديماً أخرى كأنك قلت أنحول ومنه قوله تعالى (بلى قادرين) أى نجمها قادرين﴾
قال الشارح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً » فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائداً تقديره أخذته

بدرهم فذهب الثمن زائدا كأنه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جمل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصمود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالغاء لأنه لا يتقدم بعضه على بعض إنما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق إنما ذاك بالواو لأنها للجمع بين الشئيين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمتا في موضع الاسم الموصوف ، ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف الا الغاء ونم لوقلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضها والغاء ونم تدلان على ذلك لافدتهم الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز الا الغاء ونم والغاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها ؛ وأما قولهم « أنيميا مرة وقيسيا أخرى » فإنه منصوب على الحال وإن كان أمما جامدا غير مشتق من حيث كان منسوبا والنسب يخرج من حيز الجمود الى حكم المشتقات حتي يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أنحول نيميا مرة وقيسيا أخرى أو ننقل كأنه رأي رجلا في حال يكون ويتحول من حال الى حال لا يثبت على شئ فقال أنيميا مرة وقيسيا أخرى والمعنى أنخلق مرة بأخلاق نميم وتارة بأخلاق قيس ولا نعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويورثه عليها وليس يسترشد عما يحمله وإن كان بالفظ الاستفهام ؛ وحكي سيبويه أن رجلا من بني أسد قل يوم جيلة وهو يوم لبني نهم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فنظر الاسدي الى قومه فقال يا بني أسد أعور وذا ناب أتى بالفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشد لهم ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره وانهمزوا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أنستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائم وقد قعد الناس الا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج الى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أنتم نيميا مرة وتنقيس قيسيا أخرى كما قلت في قوائك أقائم وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في قولك أنيميا مرة وقيسيا أخرى فنقول أنيميا مرة وقيسيا أخرى على معنى أنت نيميا مرة وقيسيا أخرى فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، فأما قوله تعالى (أبحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قدرين على أن نسوي بنانه) فانتصاب قدرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجتمعها قدرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى (أن لن نجتمع عظامه) وتسوية البنان ضم بعضها الى بعض ؛ وذهب الفراء الى أن انتصابه باضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولا وهو قوله أبحسب الانسان وتقديره بلى فليحسبنا قدرين على أن نسوي بنانه فهذا لجعله مفعولا ثانيا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم الى أن تقديره بلى قدر قدرين وهو ضعيف أيضا لأن اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قت قائم وأنت تريد الحال لأن الحال لا بد فيها من فائدة اذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنك لا تقوم الا قائما والوجه هو الاول وهو مذهب سيبويه •

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شحماً و ﴿ أبرحت جارا ﴾ وامتلأ الاناء ماء وفي التنزيل (واشتعل الرأس شيباً . ونجرت الأرض عيوناً) ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقفزان برأً وعشرون درهماً وثلاثون نوباً وملء الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كف سحاباً ، وشبه المميز بالمنعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن نخبر بخبر أو تذكر لفظاً محتمل وجوهاً فيتردد مخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تمييزاً للفرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً ، وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شحماً ، ألا ترى ان الطيبة في قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشياءه وبمحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصيب والتفتؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فلما ان إبانة العشرين بشكرة جنس كذلك إبانة هذه الجمل بشكرة جنس ، وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً ، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي والراقود وعاء كالطب ، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به وبمحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان ثنية مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معني قوله ﴿ رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته ﴾ وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وإنما كان نكرة لانه واحدي معني الجمع ألا تراك اذا قلت عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم فقد دخل به هذا المعني الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا تری انك اذا قلت عندي عشرون احتمال أنواعاً من المعديرات فاذا قلت درهماً أو ديناراً فقد أزلت ذلك الابهام وانضح بذكره ما كان متردداً مبهماً كما انك اذا قلت جاء زيد احتمال أن يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا في الايضاح والبيان استويا في لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد ما بين النوع فبين بالنكرة لانها أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعني لان الفتحة أخف الحركات إلا أن يمرض ما يوجب المدول عنها الى غيرها ، وكانت جنساً لان الغرض تخليص الاجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لانها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فاذا وقع بعد عدد نحو

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف، وأما اذا وقع مفسراً فغير عدد نحو هذا أفوه منك عبداً وخير منك علاجاً والافراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فإذا قلت هو أفوه منك عبداً أو خير منك أعمالاً دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قل الله تعالى (قل هل ننبئكم بالآخسرين أعمالاً) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا غير ، وقوله « وشبه التمييز بالمفعول » يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخراً نحو طاب زيد نفساً وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضاة بعد تمام الكلام ونهني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما ان المفعول كذلك « فان قيل » لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فن العامل فيه معنى والمماثي لا تحمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً فانه وان كان العامل فيه فعلاً فان الفعل فيه غير متعدي فطاب فعل خبر متعدي لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأما تصيب وتفقأ ففعلان لازمان لانهما اللطافة فائتاء ههنا بمنزلة النون يقال صبيته فصيب وتفقأه فتفقأ كما تقول صبيته فانصب وتفقأه فانفقأ ولذلك لا تقول تصيبته ولا تفقأه ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولاً فقولك طاب زيد نفساً بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرماً بعد التمام كوقع المفعول ورطل زيتاً ونحوه بمنزلة ضارب زيداً ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونته نصبت ما بعده واذا أزلت النون خفضت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نونته نصبت به نحو ضارب زيداً واذا حذفت النون خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفزان بمنزلة ضاربين من الجهة المذكورة عشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم ، وتوكل « ملء الاثاء ماء ومثلها زبداً وموضع كف سحاباً » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبتني ضرب زيد عمراً فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زيتاً والنون في عشرون درهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زيد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح : يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كلشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ،
 « والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل
 ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجلة الامر أنك اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتاً فلا
 يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فنقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا
 يكون وصفا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممنوعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقود خل ورطل زيت
 وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف
 والمعنى من خز ومن صوف فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك
 رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحو ما من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وعلمه
 وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملء الاناء عسلا ومثلها زيدا وموضع كف سحابا حالت
 بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والتنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتزيلا
 للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب والنحو عن درجة اسم الفاعل فاختص
 عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو
 له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم »
 يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت
 أثبتته ولصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخففت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية نقول هذا راقود
 خلا ورطل سمن وأوقية ذهباً تثبت التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذف التنوين وخففت فقلت
 راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لان التنوين معاقب للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها
 وإثباتها مخير نقول عندي منوان سمن ورطلان عسلا تنصب سمن وعسلا بعد النون ولك حذفها والخفض
 نحو منوان سمن ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين النون
 فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه و اضافته الى المميز لان نصبه ما بعده بالحل
 والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يبق قوتها فيتصرف
 تصرفها وإنما لضعف شبهة ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فإن أضفته الى مالك نحو عشرون وعشرو
 زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وإن كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشر وخمسة عشر ،
 « وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازماً » نحو ملء الاناء عسلا وهلى التمرة مثلها زيدا لان المضاف والمضاف
 اليه معا هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زيد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وتميز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا
 كنون أو مساحة كوضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا ككلؤه ومثاها ، وقد يقع فيما ليس إياها نحو
 قولهم ويحه رجلا والله دره فلوسا وحسبك به ناصراً »

قال الشارح : « تميز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشيء بمدله من غير
 زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان

دقيقا وتبزان برأ والموزون منوان سمنا وورطلان عسلا والمسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما في السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى إبانيتها بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المتماصح بها نحو الجريب والذراع والمدى ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل دنائير ودرام وثياباً وعبيداً وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك إبانيتها بالنوع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفاً بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعاً فلا أنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة وأما كونه معرفاً باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وان أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لان الواحد المذكور شائع في الجنس فلشباعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياسا » فالقياس المقدار يقال قست الشيء بالشئ اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فإشارة الى قولهم ملء الاناء عسلا وعلى النمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محقة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الاناء ومثل النمرة ليسا بكيل معروف ولا ميزان ولا مساحة وإنما هو تقريب لمقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويحه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا » فويحه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم والله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الاشياء مبهمه لانه لا يعلم المدح من أى جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي المدحوعة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا اذا أردت أنه هو المدحوع بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الاضافة الى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويحه من رجل والله دره من فارس وحسبك به من ناصر ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قلت ويحه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما أبو سيويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجوز لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر
وما كاد نفسا بالفراق تطيب • •

قال الشارح : اعلم أن « سيويه لا يرى تقدم المميز على عامله » فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقاً تصبب زيد ولا نفساً طببت وكذلك لا يجوز سمناً عندي منوان ولا برأً عندي قفيزان على تقدير عندي منوان سمناً و قفيزان برأً ، أما إذا كن العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك ينتم تقديم الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائماً في الدار زيد على ارادة في الدار زيد قائماً ، وأما إذا كان العامل فعلاً منصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصبب في قواك تصبب زيد عرقاً وتفقاً شحماً في الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقاً شحمه فلو قد مناهما لا وقعناهما موقماً لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج من أن يكون فاعلاً وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عند الفعل اذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ؛ « فان قيل » فأنت اذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى فا الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى لذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين الى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أشدوه وهو

أَهْجَرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَدَّ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

أراد وما كاد تطيب نفساً بالفرق ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفرق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هي منتصفة عنه ومنادية على أن الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودرهم عشرون وعسل مل الاناء وزبد مثل لتمر وسحاب موضع كف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب رأسى لان الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيده ﴾ قال الشارح : اعلم أنك اذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لان الاوصاف توضح الموصوفين وتزيل ابهامها فتقول عندي خل راقود وثوب ذراع ودرهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة قال الاعشى

لَا بِنَ كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرَقِيْتُ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وساغ ذلك لان المقادير اذا افردت كانت نعتاً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلّة والكثرة فاذا قال رأيت ثوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً واذا قال رأيت ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً واذا قال مررت بابل مائة فكأنه قل كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبسمل رطل فيكون جميع ما

مررت به من البر قنيزا واحداً وجميع ما مررت به من العمل رطلا واحداً إلا أنهم قد يقدمون الوصف الذي هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيده العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار إذ كان جوهراً ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه سائغة إذ أن منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمراد ثوب من خز وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم وإذا قلت عندي عسل رطل وخل راقود فقد أتيت به على الأصل وإذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الأخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصفة عنه » يريد أنها منتصفة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الأصل في قولك عندي راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الأصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيد نفسا وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد وإذا قلت تصيب عرقاً فتقديره تصيب عرقه وإذا قلت تفقأ شحماً زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ؛ وقوله « لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالجحر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصيب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصيب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة شيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيده ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يمدب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفوا انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالسكرة التي هي فاعل في المعنى فقبل طاب زيد نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله « والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالآ من كلام موجب وذلك جاءني القوم الأزيدي »
قال الشارح : اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناء عن الأمر يثنى به إذا صرفه عنه فلا استثناء صرف

اللفظ عن عمومه باخراج المستثنى من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخل تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله الصدر فالأصحخرج الثانى مما دخل فى الاول فهى شبهه حرف النفي فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيدا الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فإذا قلت جاءنى قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أ كثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم الا بالاضافة، وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لانه كالفعول وإنما يعدل عنه لغرض يذكّر بعد ، ولتقدم الكلام على العامل فى المستثنى ثم على أفعاله ، وفى « العامل فى المستثنى » أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا « فان قيل » الفعل المتقدم لازم غير متعمد فكيف يجوز أن يعمل فى المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى مودت يزيد ، « فان قيل » فهلا أعملوا الا فيها بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى ما بعدها فالجواب ان إلا إنما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل انها لم تخلص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تراك تقول ما جاءنى زيد قط الا يقرأ ولا مودت بمحمد قط الا يصلى ولا أقيت بكرا الا فى المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخلص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجوز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لان العامل ينبئ أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن إلا اختصاص بالاسم لم يجوز لها أن تعمل فيه ، وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أثبت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مراداً فقتضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندى عشرون درهما ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب للمستثنى الا نياية عن أستثنى فإذا قال أثنى القوم الا زيدا فكأنه قال أثنى القوم أستثنى زيدا وهو ضعيف لانك تقول أثنى القوم غير زيد فنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثنى غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انك لا تقول ما زيدا قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً وإنما لم يجز ذلك لانهم إنما أنوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازا واختصارا فإذا أخذت تعمل معانى هذه الحروف كان فيه تطمع الى الافعال وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادغام فى مثل جلبب ومهدد لان فيه إبطال غرضهم وهو الالحاق ، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن الا مركبة من حرفين إن التى تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التى للعطف فصار إن لا تخففت النون وادغمت فى اللام فأعملوها فيها بعدها عملين فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بان وعطفوا بها فى النفي

اعتبارا بلا فاذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فعملوها عاطفة واذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضا لانا نقول ما أتاني الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأنيير الحرفين معاً، وحكي عن الكسائي انه قال إنما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع الى قول سيبويه وإنما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء بالتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب « المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم الا زيدا » فانه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بلا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الافعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفى ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب ادمم النافي أو ما يجري مجراه وليس بمنفى والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتاني القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كوقعه وإنما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا واما مضمرا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصبا سواء كان الاستثناء من موجب أو منفي تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد المنفى موجب مثبت وإنما كان المستثنى بهما منصوبا لانهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمرة مستتر فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمرة المقدر ببعض موحد أبدا وان كان المستثنى منه منى أو مجموعا لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم في أصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد

في أصله من عداه الأمر بعدوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما جعداً لما فيهما من معنى الجاوزة والخروج عن الشيء فجرباً في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، « وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشي كذلك فيكون لفظهما مشتركاً بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهي فعل ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما أبو الحسن الاختش فعدها مع خلا مما يجز .

قال صاحب الكتاب (فاما ما عدا وما خلا فلانصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جازي القوم أو ما جازي عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال البيه
 * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعال مضمر فاعلوها »

قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا منصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتهما الافعال وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرأ كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدا وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدئه ونظائره كثيرة ؛ فاما قول البيه
 ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصوباً منفيًا كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قولك في المرجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفى ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصاب المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمر والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لان هذه الافعال أنيبت في الاستثناء عن الافعال لا يكون بعد الا في الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الا اسم واحد لانها في معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ؛ وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضماراً فكان أولي ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من النكرات تقول اتنى امرأة لا تكون هنداً فوضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً ومررت بامرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول اتنى امرأة خات هنداً وعدت جملاً وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جعد تخالف ما بعدهما ما قبلهما فجرباً في ذلك مجرى غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وإنما يستثنى بهما على التأويل لانهما جعد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جعداً فيجرباً مجرى غير ؛ « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل بمقتل وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاماً مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول للفائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاؤه الثالث) ثم قال (فان كان له اخوة فلاؤه السادس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له اخوة ، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلاماً واحداً فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوباً وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحداً وما مررت الا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البديل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح لان البديل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن التبيين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائماً رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال الا أن الحال ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تمين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت لا يكتفى ومشعب الحق طريقه والشيعه الاعوان والاحزاب والاصل فالى شيعة الا آل أحمد وما لى مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرَ

بخطب النبي ﷺ والالب المتألبون المجتمعون والوزر الملبأ وأصله الجبل •

قال صاحب الكتاب ﴿ وما كان استثناءه منقطعاً كقولك ما جاءني أحد الاحرار وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ﴾ قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لا تقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه اذ اللفظ اذا كان موضوعاً بآراء شئ. وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فاما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سبويه بلكن وذلك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفاً لما قبلها كما ان إلا في الاستثناء كذلك الا ان لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف الا فإنه لا يستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا تقول « ما جاءني أحد الا حماراً » وما بالدار أحد الا وتدأ فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البديل اذ لا يبدل في الاستثناء الا ما كان بعضاً للاول واذا امتنع البديل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ما جاءني أحد الا حماراً وما بالدار أحد الا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل المجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني تميم وهو أن يجوزوا فيه البديل والنصب فالنصب على أصل الباب والبديل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ما جاءني أحد الا حمار فكأ لك قلت ما جاءني الا حمار ثم ذكرت أحداً توكد انك لا تكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشراكة فيه بين الاحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشئية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شئ أحد أو غيره الا حمار ، الثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف ونحيبتك الضرب كما قال

وخيِّلْ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ نَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجَمِيعُ
وقال الآخر ليس بيني وبين قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرَ طَعْنٍ الْكَلْبِيَّ وَضَرْبِ الرِّقَابِ

أى هذا الذى أقامه مقام النحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو تميم يقرؤنها برفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلَيْسُ^(١)

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّسْوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سبويه . وقد استشهد به في كتابه مرتين الاولى لجواز اضممار حرف الجر فى التقدير (ورب بلدة) وليست الولو عنده عوضاً من رب كما هي عند غيره بل هي حرف عطف الا أنها دالة على رب . والثانية لرفع اليعافير واليس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيها النصب . والرفع والنصب اقتان أما بنو تميم فيرفعون وأما أهل المجاز فينصبون . واليعافير أولاد الغناء واحدها يعفور واليس بقر الوحش . وأصل العير البياض سميت به البقر لياضها . وأصله فى الابل فاستمر للبقر . وهذا البيت من أروحة لجران النود فيما ذكره العيني ولم ينسبه الاطعم (٢) وهذا البيت من شواهد سبويه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لانها من غير جنس الاحدين . وقد طلت أنه يجوز الرفع على البديل والتقدير وما بالربع أحد الا الاواري على أن تجعلها من

ينشد برفع الأورى ونصبها فن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس ، وأما الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فن في موضع نصب لانه من غير الجنس لان عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمه الله والفعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أى مدفوق وقوله تعالى (فى عيشة راضية) أى مرضية ومنه قول الشاعر • أناشر لازالت بيمينك أشره • ^(١) بمعنى مأشورة أى مقطوعة وهو ضعيف لانه خلاف الظاهر وإنما يصار الى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة ، ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لانه هو الراحم والمعنى لا بعد من أمر الله إلا الله ، ومن ذلك ما حكاه صيبويه عن أبي الخطاب « ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ماضر » فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها فى موضع مصدر منصوب وفى زاد ضمير يعود الى مذكور وكذلك فى نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضرر أقام النقصان مقام الزيادة والضرر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، فهذا وأشباهه لا يجوز فى المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتمنر البديل اذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الاول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها أحد الاحرار فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، وكذلك اذا رددت المحذوف الذى هو خبر عاصم لم يجز أيضاً لو قلت فى لا عاصم لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البديل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك ، والنسبة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفى هذا الباب استدراك فاعرفه •

قال صاحب الكتاب • والثانى جائز فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءنى أحد الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البديل قال الله تعالى (ما فلوله الا قليل) وأما قوله عز وجل (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأسر بأهلك) •

قال الشارح : قوله الثانى يريد النوع الثانى من القسمة الاولى وهى الانواع الخمسة وهذا • المستثنى

جنس الاحدين توسماً ومجازاً • ويروى فى البيت الاول (وقتت فيها أصيلا كى أسائها) ويروى بدل أصيلا (طويلا) ويروى (وقتت فيها أصيلا لا أسائها) ويروى أصيلا كما هنا فأما من ردى أصيلا أو طويلا فردايتيه ظاهرة وأما من روى أصيلا - بالنون - فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الاصيلان تصغير أصلان - بضم الهمزة - وهو جمع أصيل كزغيف وزغان وليس يخفى أن تصغير الجمع إنما يجوز اذا كان من أوزان جوع القلة والوجه الثانى أن يكون أصيلا تصغير أصلان - بضم الهمزة كرمال - وهو مفرد بمنزلة غفران وتكلاان والأورى - ومنه الاواشى - محابس الخيل واحدها آرى • واللاشى البطء • والنوى حاجز من تراب يعمل حول الخباء ليدهم عنه الماء ويبيعه . والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير اقامة • والجلد الأرض الغليظة الصلبة من غير حجارة وإنما ذكر الجلد لان الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شئ بالنوى والبيتان من معلقة النابغة الذبياني وقيلهما

يأدار مية بالمايا فالتسند أتوت وطال عليها سالف الامد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلاً يأتى بمعنى مفعول وقال القاموس : وأثر الغضب بالنشر شق والآشرة المأشورة اهـ

من كل كلام غير موجب تام ، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهى نحو قولك
 ماجاءني من أحد الا زيدا وهل في الدار أحد الا زيدا ولا يقيم أحد الا زيدا فهذا يجوز في المستثنى فيه
 النصب والبديل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البديل ، هو الوجه فعلى أن تجعل زيدا
 بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاءني الا زيدا لان البديل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قولك مررت
 بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحييت الاخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاءني أحد
 الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وانما كان البديل هو الوجه لان البديل
 والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى وفي البديل فضل مشاكلة ما بعد اللمسا قبالها
 فكان أولى ، وكان الكسائي والغراء يجعلان ماجاءه سيويه ههنا بدلا من تبديل العطف ، وقال أبو العباس
 نعم لم كيف يكون بدلا وأحد منى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك
 أنا اذا قلنا ماجاءني أحد فالرافع لأحد هو جاءني واذا لم نذكر أحدا وقلنا ماجاءني الا زيد فالرافع لزيد
 هو جاءني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني اذا أفردته فذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع
 الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تاسعا له كما يتبعه اذا قلت جاءني أخوك زيد اذ الفعل
 لا يكون له قائلان ، وأما اختلافهما في النفي والایجاب فلا يخرجهما عن البديل لانه ليس من شرط البديل
 أن يمد في موضع الاول اذا قدر ذو الاله بل من شرط البديل أن يعمل فيه ما يعمل في الاول في موضعه الذي
 رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجبا والثاني متفيا فالعطف نحو
 جاءني زيد لاعمرو ومررت بزيد لاعمرو ورأيت زيدا لاعمرا فالثاني معطوف على الاول وهما مختلفان في المعنى
 من حيث النفي والاثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لانه نعت
 لرجل وأحدهما موجب والاخره نفي واذا جاز ذلك في العطف والعت جاز مثله في البديل لانه مثلها من حيث
 هو أتابع ؛ فان قيل « فلم لا جاز البديل في الايجاب كما جاز في النفي فقلت جاءني القوم الا زيدا كما قلت
 في طرف النفي والافس الفرق بينهما قيل لان عبوة البديل أن يحل محل المبدل منه وفي المعنى يصح
 حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أتاني الا زيد وانما كان كذلك من قبل ان
 النفي الذي قبل الا قد وقع على ما لا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ما أتاني أحدكنا
 قد نفينا اتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا ثبت اتيانهم على هذا الحد لكان
 محالا لانك توجب لهم الاتيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد
 الا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حال الا
 القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك سأل البديل في المعنى ولم يسغ في الموجب ، فأما
 قوله تعالى (ما فعلوه الا قليل منهم) فشاهد على اختيار البديل في النفي وذلك لاجتماع القراء على رفع قليل الا
 عمل الشام فانهم نصبوه على أصل الباب ؛ وأما قوله تعالى (الامرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو
 وابن كثير فانهما قرءا امرأتك بالرفع وانما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله
 (فأسر بأهلك) ولم يجعلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الاثبات ولو كانت مستثناة من المعنى لم

تكن داخله في جملة من نهى عن الالتفات ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى (مصيها ما أصابهم) فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على انها كانت داخله تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقرأه ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وإنما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير في كلامهم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا ﴾

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون بالاً وإنما كانت الا هي الاصل لانها حرف وإنما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الايجاب الى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فلي هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفى من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما فن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والاثبات ألا ترى انك اذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد كان الذي نفي عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لا يكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كفى مكانك فاذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فنصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفي سوى ثلاث لغات فتح السين وكسرهما وضمهما فاذا فتحت مددت واذا ضمت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منصوباً كما يكون في عصا ورحى ، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فنقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الاءاء الا ما كان ظرفاً قال ابيد

وَابْدَلْ سَوَاءً الْمَالَ ! نَّ سَوَاءَهُمَا وَجَوْنَا (١)

فنصب سواءها على الظرف ودعماً وجوئاً اسم ان وتخطاه العامل الى ما بعده كما تقول ان عندك زيداً

(١) ابيد هو ابن ربيعة العامر من عامر بن صعصعة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سواء تكون ظرفاً وهو مذهب سيويه والجمهور فهي عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان . وابن مالك والراجح على أنها بمعنى غير تقع صفة واستثناء . وسواء المال — بتشديد الميم على فواعل — ومثله السائمة الابل الراعية . والهم جمع الادهم وهو من البعير الشديد الورقة حتى يذهب البياض وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملاً . والجون - بضم الجيم - جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الادهم .

قال الله تعالى (ان لدينا أنكالا وججها) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذي هو مكانه وبديل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤني سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوي مجرور وليس داخلها قبلها كما كان في غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوي لا تضاف الى معرفة وهي باقية على تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوي ظرف فاضافته كإضافة خلفك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوي كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقت بينهما قيل الوصف بسوي لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثنى بها خرجت من حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تَجَانَّفُ عَنْ جَوْ الْبِمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا سِوَايَكَا (١)

وقال أبو ذؤاد

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُلَّلٌ بِسِوَاهِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ (٢)

ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بمأقوله وفيه معنى الاستثناء كما ان حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد قال الشاعر

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضِيَاءٌ عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتَمِ (٣)

(١) هذا البيت الاعشى مبدون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواء ضرورة سألها وقوعها في موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل في الكلام الا ظرفاً . والثانية في باب ما ينصب من الاماكن والوقت لانها ظروف (ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضاً هذا سواءك وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة مكالك اذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسما الا في الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فيل منزلة غير . والتجانف الانحراف . يريد أنه انما عول في قصده على هذا المدح دون خاصة أهله وجمل الفعل للنافع مجازاً (٢) أبو ذؤاد هو حارثة بن الحجاج بن أياد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنى بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل أن حرف الجر يدخل عليها . وعمل الاستشهاد قوله (سواء) وقد علمت أن سيبويه يجعل ذلك وأمثاله ضرورة تجوز للشاعر ولا تحوز لغيره وهذا عنده وقول المراس العجلى

ولا ينطق الفعشاء من كان منهم * اذا حلسوا منا ولا من سوائنا مثل قول خطام الجاشمي :

وصايات ككها يؤتقين حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر لجعل الثاني بمعنى مثل

(٣) هذا البيت من قصيدة للجميع وهو من عبد بن الطلاح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسيرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النجاة هكذا يشذونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فأنهم لفقوا بيتاً واحداً من بيتين وهما كما ورد في رواية المضليات :

حاشا أبي ثوبان ان أيا * ثوبان يس بيكة ندم عمرو بن عبدالله ان به * ضنا عن الملحاة والشتم

والبيكة الابكم : والفندم اغبي المبي . والضم - بكسر الصاد - البخل . والملحاة - بفتح الميم - مصدر ميمي بمعنى الملاحة وهي المنازعة . وأبو ثوبان : كنية رجل يؤخذ من البيتين أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم الفراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لان الفعل لا يتخو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيديويه وتكون فعلاً ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه ينصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

وَلَا أَرَى فاعِلاً فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (١)

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت الفراء الا بأعمرو حاش لله وليس للقياس في الحروف الحذف انما ذلك في الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصمغ فتنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال خلا ، وقال أبو اسحق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر * بأى الحشا أمسي الخليط المبان (٢) * فإذا قال حاشا لزيد فعناه تبعاً لغيره وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أذك اذا قلت قد تنحى فعناه قد صار في ناحية منه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب (٣) والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس

* وَلَا سِيماً يَوْمَ بَدَارَةِ جَلِجَلٍ * وَبُرُوءٍ مَجْرُوراً وَمَرْفُوعاً وَقَدْ رَوَى فِيهِ النَّصَبُ *

قال الشارح : « لا سيما » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها مضافة السى اليه كأنه قال ولا مي زيد أي ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعنى الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبدأ محذوف والمعنى مى الذى هو زيد وهو العائد الى الذى ومثله قوله تعالى (انما على الذى أحسن) برفع أحسن على تقدير الذى هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلاً ما بعوضة وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة ، والسى منصوب بلا وليس بمنى لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبني مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك اجفاف والسى المثل قال الخطيئة

فَأَيَّائُكُمْ وَخَيَّةَ بَعْنٍ وَإِدٍ هُمُوزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَيْتٌ (٣)

(١) استشهد بهذا البيت للذهب المبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت ولهذا المعنى بينه استشهد الرضى بهذا البيت : والضمير البارز المتصل في قوله يشبهه راجع الى الزهتان بن النذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويمتدح له

(٢) استشهد به على أن الحشا في اللغة الناحية . وقال في الناموس (وأنا في حشاه كنفه وناحيته)

(٣) الخطيئة هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بنى عدى بن فزارة وقبله

فَأُطْعِمَ عَامِراً عَنِ رَسُولٍ * رِسَالَةَ نَاصِحٍ كَمْ حَنِ وخامس هو ابن الطنيل والرسول الرسالة بينهما وهموز الناب مأخوذ من همزه اذا دفعه . قال أبو الحسن السكري (السى المعدل يقال فلان مى فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والثنية سيان قال أبو ذؤيب

وَكَانَ سِيَانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوا بِهَا وَغَبَرَتِ السُّوحُ (١)

ولا يستثنى بسيا إلا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سباً زيد لم يجز حتى تأتي بلا ولا يستثنى بلا سباً

إلا فيما يراد تعظيمه فأما بيت امرئ القيس

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيماً يَوْمٍ بِدَارَةٍ جَلْجُلٍ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد روى منصوباً على الظرف وهو قليل شاذ

قال صاحب الكتاب والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاء في الازيد

وما رأيت الازيداً وما مرت الازيد

قل الشارح : اذا استثنيت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الاحتجاجاً الى ما بعدها

ومثال ذلك « ما جاءني الازيد وما رأيت الازيداً وما مرت الازيد » وما ذهب الا عمرو فهذا لا

يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفرغ لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب

أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا الا أنك حذف

الفاعل استثناء عنه لعموم النفي وأنت تريد ولسنا نعي أنه مضمرة وأن المذكور بعد الا بدل منه وإنما

نعني أن المنفي على ذلك ولما حذف ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجز ترك الفعل بلا فاعل أو

ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع

به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقمته مقام من لم يذكر

اذ كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه ولا أقمته مقام الفاعل وشغلت

الفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد

اقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلاً لهذا الفعل غير المذكور ، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما

بعد الا ومُسند اليه أمران أحدهما أن هنا فعلاً لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال

الفاعل محذوف اذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى فيقال ما قامت الا

هند قل ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن ثنية سيان • قال ابن هشام (وثنيته سيان ويستثنى حينئذ عن الاضافة كما استثنت

عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلاً • واستغفروا بنثنيته عن ثنية سواء ظم يقولوا - واه ان الا شاذاً كقوله :

فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا - سواءين فاجعلني على حبها جلدأ - اه • وسرح نعمه من باب منع أسامها • والنم الابل

والسوح ومثله الساح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين دور الحى

(٢) امرؤ القيس هو حنيد بن حجر حامل لواء الشعراء وسابقهم • وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث

في يوم • قال ابن هشام (يجوز في الاسم الذي يقع بعد لاسيما الجر والرفع مطاقاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة

وقد روى بين ولاسيما يوم الخ) اه • وقال التبريزي (ويروى ولاسيما يوم ويوم بالجر والرفع فن حره جمل ما زائدة

للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جمل ما بمعنى الذي وأضمر مبتدأ والمعنى ولاسيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف

اسماً منفصلاً من اصلة وليس هذا بمنزلة قولك الذي أكلت خبز لان الهاء متصلة بحسن حذفها) اه • ولم يذكر التبريزي

رواية النصب وجعلها ابن هشام تغييراً قل (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى

بَرَى النَحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَاشِعُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى لا مسا كنهم فأنت وإن كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير لما بقي شيء ولا يرى شيء فذا قلت اقام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد الا كما يعمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معنى قوله « جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء » وفائدة الاستثناء في قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه •

قال صاحب الكتاب • والمشبّه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لحيثه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف •

قال الشارح : قوله « والمشبّه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثاني في أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبذل في المستثنى من المنفى التام نحو قولك ما جاني أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبذل ، والفرق بين البذل والنصب في قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام ازيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع المعتمد في نحو زيد في الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لا يتمد الى المفعول منه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتمد الى المستثنى الا بواسطة وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجزئ فيه البذل والنصب في غير الموجب ، وقولوا انما عمل فيه غير المتعدي اشبهه بالظرف لابهائه • قال الشارح : لما كانت الا حرفا لا يعمل شيئا ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقصداً لما بعدها تخطى عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد « وغير » اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الاحراب

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بني عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب قبته به صاحبه مية وتقول براه السفر والابن أي هزله وأضمه . والنحز مأخوذ من قولهم بهير ناحز ونحيز وناقعة محزة أي أصابها النحاز - بوزن غراب - وهو داء الابل في رؤها تسمل به شديداً . والاجراز يحتمل أن يكون بكسر الهمزة مصدراً من قولهم أحرزت الناقة فهي مجرزة أي هزلت ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة جمماً لقولهم أرض جرزة - بضمهين أو بضم فسكون - وأحرز اذا كانت لا تثبت أو أكل نباتها أو لم يصيبها مطر . والفروض جمع للفرض - بضم معجمة مفتوحة فراء ساكنة - وهو للرحل بمنزلة الخزام للسرير والمراد به مكانه الذي يشد عليه . والجراشم جمع جرشم - بوزن قنفذ - وهو المظلم من الابل والحيل والمعنى أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصل في نفس غير فإذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك إذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمارك تقول الا حماراً وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني الا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك - بانثرا مع الا ، « فن قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فت نصب غيراً بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيراً ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا نري أنك إذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوى بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه في معناه وهذا معني قوله « وقولوا إنما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن إلا وغيرها يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي انغير في أصله أن يكون وصفاً بـه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف الماثلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصداً الى أن مرورك كان بالسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفات القاعدون والجرح صفات المؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على إلا في الاستثناء ﴿ قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به حكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحليلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكد أنه أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم إذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبراً أن عندك تسعة وتسعين درهماً وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك إذا قلت عندي درهم غير داني وغير داني إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بصفةً للدراهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لانه مذكور على سبيل التعريف فإذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم الماثلة ولم تنف عن زيد الجيء وإنما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب لأنها ههنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمه ، وقوله « يسمي اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف يتبع ما قبله في اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لان موصوفه مرفوع تقول رأيت رجلاً غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلاً عالمًا ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعمت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة

الذات ومن جهة الصفة « يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيرا وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيان حامل ومحمول فالخامل الذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ؛ وأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) الخ » فقد قرئ بالرفع والجذر والنصب فرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البدل في الاستثناء لانه بصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجور على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا في الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا المضارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بالا •

قال صاحب الكتاب « وقد دخل عليه الا في الوصفية وفي التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) اى غير الله ومنه قوله

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا أَيُّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجوز وشبهه سيديويه (١) بأجمون •

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير في الوصفية » فوصفوا بها وجمالوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الاول فتقول جاءني القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفع على الصفة للقوم واذا قلت ما أتاني احد الا زيدا جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) والمراد غير الله فهذا لا يكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه بصير في تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدنا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتاني الا زيدا لم يصح لان الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أتاني الا زيدا كذلك لا يصح ان أتاني الا زيدا فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذاك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب • وكل أخ مفارقة أخوه الخ • (٢) فلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعله وصفاً لأخ لخص و قال الا الفرقدان لان ما بعد الا في الوصف يكون اعرابه تابعا لاهراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٣٧١) ونظير ذلك من كلام الرب أجمون لا يجرى في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه فاعب ولا رافع ولا جارا •

(٢) ذكر المصنف تكلمته ونسبه الى عمرو بن مديكرب قال الاعلم (وروى لسوار بن المغرب) اه وهذا البيت من شواهد سيديويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير • ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدان مفارقة أخوه • قال الاعلم (وهذا على مذهب الجاهلية كأنه قل هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يريد في مدة الدنيا) اه • والفرقدان ثنية فرقد - بوزان جعفر - وهو النجم الذي يمدى به ومنه فرقدود - بوزن عذود -

ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فانهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الاخوين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الصفة الا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معني الجمع إما نكرة منفية وإما فيه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فتقارضا ولم تكن بمنزاتها في غير هذا الموضع لانهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الازيد على معني غير زيد لم يجوز لان الا موضوعا لان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارفعاه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فلا انما وصف بها حملا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعمنا اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدماً عليه كان ماحل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لا رافع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف واقامته مقامه فلا تقول ما قام الازيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد « وقد شبهه سيبويه بأجمعون » في التأكيد من حيث انه لا يكون الا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا في الصفة كذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ما جاءني من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البديل على محل الجار والمجرور لاعلى اللفظ وتقول ليس زيد بشيء الا شينا لايمبأ به قال طرفة ﴾

أَبْنَى لُبَيْنَى لَسْتُمْ رِبِيدٍ إِلَّا بَدَأَ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (١)

وما زيد بشيء الا شيء لايمبأ به بالرفع لا غير ﴿

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ما قد تزداد في الكلام لضرب من التأكيد ونخص زيادتها بموضع دون موضع فن ذلك من قد تزداد مؤكدة ونختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تؤكد فمثل الاول قولك ما جاءني من رجل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لآنك لو قلت ما جاءني رجل جاز أن يكون نائياً لحي رجل واحد وقد جاءك أكثر

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به في باب ما حل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب { ح ١ ص ٣٢٢ } ولم ينسبه إلا أعلم لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبه الشارح فيما يأتي قريباً . ورواية سيبويه والأعلم (يا بني لبني اسما بيد) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع البناء وما عملت فيه والتقدير لستما يدا الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد الأ موجب البناء مؤكدة للنفي . وروى : (ألا يدا مخبولة العضد) والحبل الفساد والمحق اسماً أو أتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها فلا غناء بها ولا منفعة

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعني ما أتاني أحد لان أحد أعم من غير دخول من كطوري وعريب وانما أكدت ، فاذا قلت « ما أتاني من أحد الا زيد » جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البديل من الموضع لان موضعه لو لم يكن الخافض رفع لان من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد الا زيد ولا يجوز خفض زيد على البديل من اللفظ لان خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد الا ههنا موجب لانه استثناء من منفي والمستثنى من المنفي موجب قامتنع البديل من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد الا زيد لجاز الخفض فيما بعد الا على البديل من المحفوض لان من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفي والموجب بخلاف الاولى ، ونقول « لا أحد فيها الا زيد » ولا إله الا الله بالرفع على البديل من موضع لا أحد لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد الا على النصب الذي توجبه لا النافية لان لا انما تعمل في منفي وما بعد الا ههنا موجب ولان المنفي ههنا مقدر بمن والمعني لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البديل منه لانه لا يصح تقدير من هذه بعد الا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعبا به » ولا يجوز فيه الا النصب على البديل من المحل لان محله نصب والتقدير ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعبا به ولا يجوز الخفض على البديل من اللفظ لان خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد الا ههنا موجب فلذلك لم يجز الخفض ، قال الشاعر * أبني لبنى الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد انه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد الا بدلا من محل الجار والمجرور لتمذر حمله على لفظ المحفوض لان ما بعد الا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروي مخبولة المضد والخيل الفساد والمعني أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لاعضد لها ، ونقول « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به » بالرفع لا غير وذلك لان الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لانهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها واذا كان في موضع رفع تمذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من ان هذه الباء لاتزاد مع الموجب وما بعد الا ههنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لانهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفي فاذا دخلت الا بطل عملها لان نقاض النفي وصاروا الى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد غلاماً صالحاً بنصب الغلام لانه بدل من محل الغلام الاول ومحل نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك انك لو حذفت الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت الا شيء لا يعبا به بالرفع وما كان زيد غلاماً صالحاً بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد الا الخفض اذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فنقول على هذا ما أتاني من أحد الا رجل وما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به ولو قلت الا زيد وما أنت بشيء الا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الاول وهو رأى سيديويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع انما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق بموجب وما بعد الا موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيديويه أن لا تكثر الصفة وتحمله على البديل والثاني أن تنزل تقديره على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد أو تقول إلا أباك وإلا عمراً ﴿

قال الشارح : « إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تنكث للصفة لأنها فضلة والثاني أن تصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عنيان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) ألا تری أنه أدخل الفاء في الخبر وهنا لوصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان الخبر عنه الذي وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لأحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وإن شئت نصبت وقلت إلا أباك ، وتقول « ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد نعمت أحد وعمرو مخفوض لانه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء ﴿

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في تنبيه المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمراً وإلا زيدا إلا عمرو ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو ؛ وتقول ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشراً على ابدال بشر من أحد فلما قدمته نصبت ﴾

قال الشارح : إذا قلت « ما أتاني إلا زيد إلا عمراً أو إلا زيدا إلا عمرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظراً إلى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمراً لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجوز رفع الآخر لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل وإما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلاً لأن الثاني ليس الأول ولا بعضه ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخل في نفي الاثنين ، وقوله « لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو » إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول والأول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فإن قيل » كيف استثنيت منه وليس بعضاً له قيل لأن زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجوز نصبهما جميعاً لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ؛ والامتحان جميعاً مستثنيان فعناهما في ذلك واحد وإن اختلف اعرابهما ومما يدل على أنهم

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك « ما أتاني الا زيدا
الا عمرا أحد » والذي يوضح ذلك قول الكمي

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبُّ غَيْرُهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ (١)

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضح •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة
ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لنوفى اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم ﴾
قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال
دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة
دخول الا اثبات الخبر للاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء الا
قائم فشيء هنا في معنى جماعة لان المعنى ما زيد شيء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة
والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالماً أفادت بالا اثبات مرورك بقوم
كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ؛ وتقول في
الحال ما جاء زيد الا ضاحكا فنفي مجيئه الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجملة موقع هذه الاشياء بعد
الا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فنقول ما زيد الا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في
موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول في الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك
زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم
وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول في الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه
قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما
مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً لان الحال من النكرة جائز وان
كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فنقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كلمت أحدا الا
وزيد حاضر فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الاول لخلو
الجملة من العائد الرابط وإنما الواو هي الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميراً رابطاً فان أتيت بالواو
كان تأكيداً للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة في هذه المواضع الا أن تكون اسمية
من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون
بعدها الا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيد الا قام على أن تجعل قام
خبراً وما أتاني أحد الا قم أخوه ونحو ذلك لم يجز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أتاني

(١) الكمي هو ابن زيد بن خنيس الأسدي من ثعلبة بن دودان بن أسد وهو شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبر بأيامها
من شعراء مضر وأستشهدوا بالتمهيد على التحطانية المقارنين المقارنين اشترائهم العلماء بالكتاب والأيام العفاة من بها
والبيت من شواهد سيويه في باب تانية المستثنى أى تكراره { ج ١ ص ٢٧٣ } والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير
وما لي ناصر الا الله غيرك نالته بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما تقدم على المستثنى متودد ناصر لزم ان نصب
من جهة أن البديل لا يتقدم على المبدل منه

أحد الا يضحك لكان جيدا لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم » يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وإنما معك في ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحد الا زيد خبر منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضى ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعنى تفيد الاستثناء من حيث جاءت زيدا خيرا من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحد الا زيد خبر منه ونفيت زيدا أن يكون شيئا الا قائما في قولك ما زيد الا قائم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعنى ما أطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعنى الا ضربت ﴾

قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل على المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الى مفعولين فالمتعدى الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدوا النصيب

ظَلَمْتُ بذي دَوْرَانَ أَنْشُدْ نَاقِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قُلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصَيِّحُ لِلنَّاقَةِ أَسْمَاعُهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الإصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف

الضرب الآخر أن يتعدى الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أي ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شرأهر ذا ناب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان كان شاعرا فعلا فصيحاً مقدما في النسب والمدح ولم يكن له حظ في الهجاء وكان عفيفا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بأمراته وقد استدلل الشارح بهذا البيت على أن نشد - من باب نصر - يتعدى الى مفعول واحد وقال في القاموس : « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدا نا بكسرهما - طلبها وعرفها » اهـ ورواية غير هذا الكتاب « وقفت بذي دوران أنشد ناقتي ومالي لديها من قُلُوصٍ ولا بكر » وبهذه « وما أنشد الرعيان الا تلة بواضحة الأنبا طيبة النشر » وذو دوران - بفتح فسكون - موضع بين قديد والجمعة والقلوص - بفتح القاف من الابل الشابة أو الباقية على السير أو أول ما يركب من أفتانها الى ان تنق ثم هي ناقة والبكر - بالفتح - الفتية من الابل والجمع بكار - بكسر الباء - .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلمة كالذي مضى قبله وقد عرفت ان الناشد يأتي بمعنى الطالب والمعرف فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة اذا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما ان الناشد كذلك (٣) ونقول ذكر ابن الأنباري عن الفراء ان نشدتك الله وكذا أقسمت وأحلف أفعال يصلح معها تقرير الجحد لأنها جواب وفيها معنى تحريج والتحريج يدل على الجحد المنوي

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك الا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد

فقالوا ما أنشأ قلتُ الهُوَ الى الإصباح آثِرَ ذِي أُثِيرِ (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما أنشأ الهُوَ ، وإذا صاغ أن نحمل شرأهر ذاناب على معنى المنفى كان معنى المنفى في نشدتك الله الا فعلت أظهر لقوة الدلالة على المنفى لدخول الا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب الا المسك فجاز دخول الا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وان لم يجز زيد الا منطلق لما كان عاريا من معنى المنفى ، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وانما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد ما يدافع عن أعراضهم الا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لانك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه في معنى ما يدافع الا أنا كذلك جاز أسألك الا فعلت لانه في معنى لا أسألك الا فعلك ، وأما « أقسمت عليك الا فعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على نشدتك الله الا فعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت والا فعلت لم جاز هذا وانما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكم أجازوا هذا لانهم شبهوه بقولهم نشدتك الله الا فعلت اذ كان المعنى فيهما الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر الا جالستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار في وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر الا جالستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصروا) فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتباً لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكاتب اليه عمر اذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى الا ضربت أى لا أطلب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يعظمون عزائم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى بحذف تخفيفاً وذلك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثنى بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعم المحاطب بمراد المتكلم وذلك قواك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يجز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فانهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المحاطب نحو ما جاء في الا زيد والمراد ما جاء أحد الا زيد ومثل

(١) يقال فعل فلان هذا الامر آثر ذى أثير - بكسر التاء المثلثة - وأثيرة ذى أثير وأثيرة ذى أثير بضم الهمز - بوزان غرة والكل بمعنى فعله أول كل شيء

(٢) هذا من بيت للفرزدق وكان قد نذر ألا يهاجى أحداً ووضع نفسه في قيد فلج جريد في هجائه والنيل منه وقذف نسائه فقال قصيدة يمجو بها جريراً منها

فان يك قيدي كان نذراً نذرته

أنا الزائد الحامى الذمار وانما

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحايته وهو بوزان ككتاب

ذلك ما منهم الا قد قل ذلك يريد ما منهم أحد الا قد قل ذلك واذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم وغير الخبر وهي منتصبة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات ، وقال أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيرا فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيره وليس غيره فإذا رفع فعلى انه اسم ليس وأضر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحا واذا نصب فعلى انه الخبر وأضر الاسم كأنه قال ليس الجاءي أو ليس الامر غيره واذا لم يضمنها أجاز في غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم ان تيم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذفت منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم في بابي كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ماعمل فيه بالفاعل والمفعول ﴾ قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها ههنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعاً فخير كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة ان الفعل في المرفوعات بما أغني عن اعادته ، وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها علامات الافعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف تصرف الافعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وايست أفعالا حقيقة لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقواك كان زيد قائماً بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائماً بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وانما هي مشبهة بالافعال لفظاً واذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمراً فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون الا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائماً فالقائم ليس غير زيد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجر ا فخنجر وان سيفا فسيف أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان شرا فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبها أي ان كان خيرا كان خيرا والرفع أحسن في الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرفع أي ان كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر • قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • ﴾

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرة استعمالها في الكلام فمن ذلك قولهم « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا نغير وإن شرا فشر » فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثاني وأن ترفع الاول وتنصب الثاني فإذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزيون بأعمالهم « إن خيرا نغير » وانتصبهما بفعلين مضمربين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفاً لدلالة إن عليهما إذ لا يقع بعدهما إلا فعل والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً أو فهو مجزي خيراً فلاول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت مجزي ، وإذا رفعتهما وقلت « إن خير نغير » وان شر فشر فلاول مرفوع بفعل محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بلاسماء فيكون ارتفاع خبر الاول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمرب كان التامة فلا يحتاج الى خبر وأما خبر الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجلل الاسمية اذا كان معها الفاء نحو قولاك ان أتاني زيد فله درهم ، وإذا نصبت الاول ورفضت الثاني وقلت « ان خيرا نغير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الاول ويكون ارتفاع خبر الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وإنما كان هذا الوجه المختار لان ان من حيث هي شرط تقتضي الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فإذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كالشيء الواحد وإذا رفعنا أضمرنا كان وخبراً لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه فهما شيئان وكلما كثرت الاضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء انما أتت بها في الجواب اذا كان مبتدأ وخبراً فأما اذا كان فعلاً لم يحتاج الى الفاء نحو قولاك ان أكرمتني أكرمتك وان تكرمني أكرمك ولو قلت ان أكرمتني لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتي تأتي بالفاء فتقول ان أكرمتني فلك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندي ، وإذا رفضت الاول ونصبت الثاني قلت « ان خير نغير » وان شر فشر فترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو مجزي خيراً ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل وأما ذلك مسموع منهم تضر حيث أضمرنا وتظهر حيث أظهرنا تعطف في ذلك حيث وقفوا فأما قوله قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً وما اعتدأرك من شيء إذا قيلاً (١)

(١) البيت من شواهد سيويه في باب ما يضمرب فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف {ج ١ ص ١٣٩} والشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضي النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذباً والرفع جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومثله قول هذبة بن خنم

قال لك في أموالنا لا نضربها فراخا وان صبر فنصبر للصبر

غير أن الرواية فيسأزم بونس في بيت هذبة بالرفع . قال سيويه : « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله دار وقع صبر أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اهـ والبيت المذكور في الشرح قصة تزوجها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد البصري

قانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كن فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت انعم بن المنذر قوله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه ليبيد بن ربيعة والربيع واكاه فقال

مَهْلًا أَيْبَتَ اللَّعْنُ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ أَسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ

فأمسك النعمان عن الاكل فقال الربيع أبيت اللعن ان ليبيدا كاذب فقال النعمان

• قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً • البيت فقال قوم هو له وقيل هو لغيره وانما تمثله به •

قال صاحب الكتاب • ومنه ألا طعام ولو تمرا وائتنى بدابة ولو حمارا وان شئت رفعتني بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصعبا ومنه أما أنت منطلقا انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي • أبا خراشة أما أنت ذا نفر • وروي قوله

إِمَّا أَتَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا نَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني •

قال الشارح : قوله • ومنه • أي ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله • ولو تمرا • يريد ولو كان تمرا تمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفتم الفعل لعلم بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيها مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها الا فعل ، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضا على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط الينا تمر ، ومثله • ائتنى بدابة ولو حمارا • على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك قلت ولو أئتنى بحمار وهو ضعيف لانك تضرر فعلا والباء وكلما كثر الاضمار كان أضعف ، ومثله • ادفع الشر ولو اصعبا • نصبت اصعبا على معنى ولو كان الدفع اصعبا أي قدر اصعب يعني يسيرا ، وأما قولهم • أما أنت منطلقا انطلقت معك • فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهي المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لأن

كان ندبما للنعمان بن المنذر وكان النعمان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بني عبس وبين بني حاصر قوم ليبيد جفاء فكان الربيع اذا خلا بالنعمان يطعن في بني حاصر ويذكر مما يبهيم فدخلوا عليه يوما فرأوا منه جفاء وقد كان قبل ذلك يكرمه ويقدم مجلسهم فخرجوا من عنده غضابا وهوا بالانصراف وليبيد يومئذ صغير • وكان مقيما في رحالهم يحفظ أمتهم ويرعى اياهم • فلم الاصر فقال لهم هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه ثداً حين يقدم الملك فارجه به وجزأ مضاً مؤثلاً لا يلتفت اليه النعمان بده أبدا فاحتقروا شأنه وما زال به حق حلتوا رأسه وتركوا له ذؤابدين وألبسوه حلة وغدوا به معهم فدخلوا على النعمان فوجدوه يتفدى مع الربيع فلما فرغ انهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام ليبيد وقد دهن أحد شقي رأسه وأرخی مشرره وانتعل نملا واحدة وكذلك كانت تفعل التمراء في الجاهلية اذا أرادت الهجاء فنبل بين يديه فقال رجزاً منه

مَهْلًا أَيْبَتَ اللَّعْنُ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ ان أَسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ

وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا أَصْبَعُهُ يَدْخُلُهُ حَقُّ يُوَارِي أَشْجَعُهُ

كما يطالب شيئا ضيمه

فعاول الربيع بعد ذلك أن تعود له مكانته وأن يجوع آثار ماله ليبيد فيه فاستمعى ذلك عليه • وقال له النعمان قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا • فاغتدارك من قول اذا قيل

كنت منطلقا انطلقت معك أي لا انطلاقك في الماضي انطلقت معك وانما قدرناها في الماضي لانك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقيم بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بنزلة ان الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزء ، قل سيبويه وسأنته يعني التحليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزءا لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى ان أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الاصمعي ويحملون قوله تعالى (أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تفضل احدهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ، وأما قوله

أَبَاخِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوِيَّ لَمْ نَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذانفر على أن كان ذانفر فحذفت كان وجعلت زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع همنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومي موفورون لم تنهكهم السنون فأما أن في البيت فموضعا نصب بفعل يدل عليه قوله لم نأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم نأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم نأكلهم الضبع لأنه في خبر ان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوى مذهب الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائية عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قواك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجوز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره ، فأما قول الشاعر * إما أقت وأما أنت مرتحلا الخ * فالشاهد فيه إما أقت بكسر الهمزة وقد روى في اما أقت وأما أنت مرتحلا واما كنت فن رواه كنت كسر اما في الاول والثاني لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يتنع عند المبرد وغيره اذا حذفت ما أتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

(١) البيت من أبيات لعباس بن مرداس السلمي يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن نديبة السلمي في ملاحاة وقت بينهما قال العيني « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان فبقي اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم حذفت الضمير المتصل ثم عوض عن كان ما الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كن) مثلا يجتمع العوض والموضع ثم أدغم نونها في الميم فصار أما أنت ... وقال ابن يسمون أم ههنا مركبة من ان وما اتى تدخل للتأكيد وقال أبو علي والفتح ما في أما هي الزائدة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الراجع الناصب يعني كان فعمدت عمله في الرفع والنصب » له وروي « أما كنت ذانفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .. والبيت من شواهد سيبويه في باب ما ينتصب على اظهار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي { ج ١ ص ١٤٨ } قال الاعلم « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا النى لنفى الجنس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفى مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لا خيرا منه قائم هنا ولا حافظا لقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك﴾ قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال لحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في النكرات خاصة لعل عارضة وهي مضارعها ان كما عملت مافي لغة أهل الحجاز لمضارعها ليس والاصل أن لا تعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعها لان وذكرا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائية عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجمعت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك بحذف معدوم ألا ترى انك لا تنجد اسمين جملا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضر موت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا ترى ان قولهم يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذف ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيدا من تمام ضاربا لانه مفعوله وللقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن وبدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين نبتاته في المغرب كذلك تكون الفتح في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لا امتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا قول لا مرور بزيد ان جمعت الجاز والمجرور خبرا وعلاقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وان علق الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مروراً بزيد واقع أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تتريب عليكم اليوم) فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ المبغرين) فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشري مبنيا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا بشري

ويكون بشرى منصوباً في تقدير المنون الا انه لا ينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة فاعرفه •
 قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا
 أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنيّاً مفتوحاً
 لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس
 ولم يوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد في الدار
 فانه وان كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة
 وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله • لا نسب اليوم ولا خلة • فلي اضمأر فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما
 قال الخليل في قوله • ألا رجلاً جزاه الله خيراً • كأنه قال ألا تروني رجلاً وزعم يونس انه نون مضطراً ﴾
 قال الشارح : أما قوله

لا نَسَبَ اليومَ ولا خِلَّةَ لِمَاسَعِ الخَرَقِ على الراجح (١)

البيت لانس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة
 لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصببت الثاني ونونته بالمعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا
 الاولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للأجحد كما يكون كذلك في ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا
 جارية فيكون في الحكم كقوله

ولا أَبَ وابناً مثلاً مَرَوَانَ وابنه اذا هو بالمجدِ ارْتَدَى وثأراً (٢)

الثاني أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين الخلة إشكال فذهب
 سيبويه والخليل الى أنها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله
 ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبييت (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه في باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل نيما بعدها فنصبه بغير تنوين
 { ج ١ ص ٢٤٩ } واشتبه به نصب المطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب
 وخلة اليوم كالذي ذكره الشارح في الوجه الاول وانما نون المطوف لان المطوف عليه والمطوف لا يحملان شيئاً واحداً
 كيف وهما مع حرف المعطف ثلاثة أشياء . ولورفت الخلة عطفاً على محل اسم لا لجاز • والبيت لانس بن العباس السامي
 يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولي والحليم وضرب انصاع الحرق مثلاً لتفانم الاسر واشتد الغضب
 وقداخته • وقطع الهزة من اسم وانما هي هزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف
 عند انتهائه فهو بسبيل أن يستأنف في الشطر الثاني فيبتدى به

(٢) البيت لرجل يمدح به سروان بن الحكم وابنه عبدالمك وقد جعلها لشهرة مجدهما كاللاسين له المتردين به ،
 وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يمنيما اختصاراً لام السامع • وهو من شواهد سيبويه في باب النصب بلا { ج ١
 ص ٢٤٩ } والشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه للآلة التي ذكرناها في البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه في باب ما اذا لحقه لا لم تقبله عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٢٥٩ }
 والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه جملة على اضمأر فعل فهو منهول له وجعل الا حرف تخفيض والتقدير الا تروني
 رجلاً اذ لو كانت الا منه هي التي لتنفى لكان الاسم منصوباً بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتنفى •

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا ترونني رجلاً ، وذهب يونس الى ان انتصابه من قبيل الضرورة والذي دعاه الي ذلك أن ألف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التثنية واذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لأرجل في الدار ولا غلام أفضل منك فتفتح الاسم المشكور بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما في ذلك قال الشاعر • حار بن كعب ألا أحلام تزجركم ^(١) • واذا كانت تنهياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع لا كما كان انما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأي سيبويه والخليل والجزمي وانما ينصبونه لانه قد دخله معنى التثنية وصار مستغنياً كما استغني الله غلاماً ومعناه اللهم هب لي غلاماً ولا يحتاج الى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازني الى انه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وان كان معناه التثنية كما ان قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، واذا كان ما بعد ألا في كلا وجهيهما لا يكون الا مبنياً على الفتح أشكل الامر في قول الشاعر • ألا رجلاً جزاه الله خيراً • فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أرؤني رجلاً جعله من قبيل هلا خيراً من زيد • • لولا الكي المقنعا ^(٢) • وحمله يونس على ان تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لانه لا ضرورة ههنا •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر • لاهينم اليلة للعطى • وقول ابن الزبير الاسدي

أرني الحاجات عند أبي خبيث نكدن ولا أمانة بالبلاد

هذا تقدير الخليل وسيبويه • ورأي يونس أن الا هي التي للتثنية وانما نون للضرورة قال الاعلم • وتقدير سيبويه والخليل أولى لانه لا ضرورة فيه وحروف التخصيص مما يحسن اضممار الفعل بعدها • اه بتعرف • والحصول المرأة التي تحصل الذهب من تراب المدن وتخلصها

(١) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه وعجزه : • عني وأنتم من الجوف الجاخير •

وبعده : لا بأس بالقوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام المصافير

من كلمة يهجو بها بني الحارث بن كعب وهم رهط التجاشي - وكانت بينهما مهاجرة وملاحاة - والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف • والجاخير جمع جخور وهو الضعيف • وأفرد الجيم وهو يريد الجمع كقوله في حلقةكم عظم وقد شجينا يريد في حلوقكم • وهذا البيت من شواهد سيبويه في باب ما يجري من الشتم مجرى التهظيم { ج ١ ص ٣٥٤ } والشاهد عنده في قوله جسم البغال حيث وقع على اضممار مبتدأ وتقدير انكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام المصافير - والاحلام المقول • واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الا لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب اليه يونس

(٢) هذه قطعة من بيت جرير وهو : • تمدون عقر النيب أقصّل بجدكم • بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة والضو طرى الحنى ، والكمي الشجاع الذي يكى شجاعته أى يخفيها ، والمقنع الذي يلبس المنفر والبيضة - وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبو الفزدق قد فاخر سحر بن وثيل الرياحي في نحر الابل والاطمام حتى نحر مائة ناقة فنحر صحيح ثلثائة وقال للناس شأنكم بما فقال على بن أبي طالب هذه مما أهل به اقبر الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكتفها السباع والطيور والسكاب فكان الفزدق يفتخر بذلك في شعره فذلك قول جرير تمدون عقر النيب الخ يريد أن النحر انما هو بقتل الشجمان ومنازلة الابل لا بمقر الجمال • ولولا هنا للتوبيخ والتنديم وهي المختصة بالفعل الماضي •

وقولهم لا بصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسمها زيد فمثل لا مثل زيد ﴿ قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لا يكون الا فكرة من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فن ذلك قول الشاعر • لا هيثم الليلة للمطى • (١) أنشده سيديويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهي لا تعمل الا في نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الخداء للمطى ، ونحوه قول ذى الرمة

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جِبْرَةٌ أَيْلَى لَا أَمْثَلُهَا لَيَالِيَا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلاً نكرة وان أضيفت الى معرفة ، وقد بطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) في قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية في البلاد » فهو لعبد الله بن الزبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزيمه والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كلذى قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أنه مستمعاً فلما مثل بين يديه قال له انه نفدت نفقتى ونقبت راحتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قل أدبر بها فأدبر فقال ارقمها بسبت وأخصفها بهلب وأنجد بها يبرد خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به : فقال له ابن فضالة اننى أتيتك مستحسلاً لا مستوصفا فلن الله نائة حملتى اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها وانصرف عنه وكان مبغضاً فذمه ومدح بنى أدية فقال

(١) أنشده سيديويه في باب ما لا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا { ج ١ ص ٣٥٤ }

وقال « واعلم أن المارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لان لا لا تعمل في معرفة أبداً فاما قول الشاعر • لا هيثم الليلة للمطى • فانه جملة نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لها نجعله نكرة . قلت فكيف يكون هذا وانما أراد علياً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وانما تعملها والنكرة فاذا حظت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعام الخطاب أنه قد دخل في هؤلاء المذكورين على فان قلت انه لم يرد أن يتل كل من اسمه على فاما أراد أن ينفي مذكورين كاهم في قضيته مثل على كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها اه

(٢) هو من شواهد سيديويه في باب ما جرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذى عمل فى المنفى { ج ١ ص ٣٥٢ } والشاهد فيه قوله لا أمثالين لياليا فنصب أمثالين بلا لان المثل نكرة وان كان مضافاً الى معرفة وانما نصب لياليا على التبيين لامثالين على مثال قولك لا مثلك رجلاً فمثل تبيين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب لياليا على التمييز كما تقول لا مثلك رجلاً بتقدير من رجل وفى نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت اية داراً زمن المرتبج ونجاور الاحياء وفضل تلك الليالى لما نال فيها من النعم بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير - بوزان أمير وجزاى المعجمة - قال صاحب القاموس الزبير كأمير - ابن عبد الله الشاعر وجده الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير - يضم الزاى لاحرره : لن الله نائة حملتى اليك فقال له : أن ورا كها اه

أَقُولُ لِنَلْمَنِي شُدُّوا رِكَابِي أُجَاوِزْ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ أَلِي ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها ثمر أمهاني فغيرني بها وهي خير عماته ، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعي

مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا خُبَيْبٍ وَافِدًا إِلَّا أَرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

وقوله نكدن أى ضغن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته ، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقيين ، وتوهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة على أى لا فاضل ولا قاضى مثل أبي الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتشكيك لانفى هؤلاء المرفقين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أو على وإنما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى فلمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التشكيك وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما « لاسيا زيد » فالسى المثل فكأنه لا، مثل زيد فهو فكرة من جهة المعنى •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لأب لك قال نهار بن نوسمة البشكري ﴾

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا اقْتَحَرُوا بِتَيْسٍ أَوْ نَجْمٍ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ، وأما توهم لا أب لك ولا غلامى لك ولا ناصرى لك فشبّه في الشذوذ باللامح والمذاكير ولعن غدوة وقصدم فيه الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما أقعمت اللام المضيفة توكيدا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لأبا فيها ولا رقيبى عليها ولا مجيرى منها وقضاء من حق المنفى في التشكيك بما يظهر بها من صورة الانفصال ﴿

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبنى مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

(١) تقول : نكد زيد حاجة همرو - بزنة فرح - اذا منه ايها كما تقول نكد فلان فلانا اذا منه الذى سألته أولم يسطه الا الله

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال في القاموس : « والخببان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه أو وأخوه مصعب » اه وقال حميد بن الأرقط :

فَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدَى لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْعَدِ

فن رواء على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواء على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوف وهذا الوجه هو الاصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافاً الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معرباً غير مبني منفصلاً عن لا الثاني وليس كذلك الواحد ، فعلى هذا تقول « لا أب لك » ولا أخ لعمر و فيكون الاسم المنفى مبنياً مع الثاني ويكون الجار والجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فإذا كان صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ و جاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والجرور بياناً لصفة ولا خبراً على تقدير أعني قال الشاعر * أبي الاسلام لا أب لي سواه الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب الثاني والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً ومعناه ظاهر يقول انني لا افتخر بأبائي وانما لي قبائل العرب من قيس وتيم ونحوهما كما يفعل غيري وانما افتخاري بالاسلام وكفى به فخراً ، ويجوز أن تقول لا أباً لزيد ولا أخاً لعمر و قال الشاعر

يا تيم تيم عدي لا أباً لكم لا يلتقينكم في سومة همر (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى الى الجرور فقلت لا أبك ولا أخك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قال الشاعر

وقدمات شماغ ومات مزرد وأى كريم لا أبك تحلده (٣)

وقال الآخر أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أبك تحويفي

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك في قوله * يابوس للحرب * (٤) الا ان النية في

(١) هو من شواهد سيويه في باب المنى المضاف بلام الاضافة {ج ١ ص ٢٤٨} والمعنى اذا اعتزى غيري الى قومه واتمنى في الشرف اليهم فانما معتز للاسلام منتسب له منهم في الشرف اليه وانما قال ذلك لان يشكر من قبائل بكر بن وائل وهي في غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجرير بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم دهم بن لجا التيمي الخارجي وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيماً اليه خوف التباسه وكانت بين جرير وبين عمر هذا حاجة فلما نوهذ جرير قومه أنوه به موثقاً وحكموه فيه فأعرض عن مجرمهم ومعنى لا يلتقينكم في سومة لا تقاتلوه ولا تناصروه على فأقرضكم باهم فقتلوا منه في سومة وشين والسومة : القملة القبيحة ومعنى لا أبالك : الغلظة في الخطاب والخطب وأدله أن ينسب الرجل مخاطبه الى غير أب معلوم شتاه واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جمعت في كل خطاب يفاظ فيه على المخاطب . والبيت من شواهد سيويه وقد استشهد به مرتين احدهما في باب الفعل الذي يتمدى اسم الفاعل الى اسم المفعول {ج ١ ص ٢٦} والثانية في باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر {ج ١ ص ٣١٤} والشاهد فيه اتحام تيم الثاني بين الاول وما اضيف اليه والتقدير ياتيم عدي تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وقدم تيماً فانصل بيدي فوجب له النصب وقد كان تيم الاول مضافاً فيقي على نصبه و جاز هذا لان التداء كثير الاستعمال فاحتل التثنية . ومحل الشاهد عند الشارح هنا قوله لا أبالك حيث نصب المنى بلا وحذف تنوينه للاضافة كما بحذف في لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لمسكين الدارمي ورواه سيويه «وأي كريم لا أبك بجمع» ثم قال ويروى بخلافه وقال أبو سعيد السيرافي «فان قبل ذكرتم ان قول القائل لا أخاك تقديره لا أخاك واللام زائدة نادا قل لا أخاك واللام زائدة على لا أخاك وليس في الكلام رأيت أخاك فالجواب أن الاصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استعملوا تشديد الباء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو يدي ودمي فانما فصلوا بينهما باللام رجع الحرف الى أصله ونطاق به على قياسه في لا أخاك ونحوه» اهـ (٤) هي آقطة من بيت للناطقة وهو : قالت بنو حارخلوا بني أسد يابوس للحرب ضرارا لاقوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والافصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيد ، وقول « لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفي مبني مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وثبتت النون فيه كما ثبتت مع الالف واللام والثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيديويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انهما معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يجوز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظر واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظر أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف نبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أب لك فجعل المنفي مضافاً وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشبه باللامح والمذا كبر ولدن غدوة » يريد ان هذا الالقاحم ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذا كبر كذلك ألا ترى أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذا كبر ذكر ولا يجمع واحد من هذين البنائين على مفاعل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملحمة وجمع مذكر جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أب لك ولا غلامي لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على ندرة وضرورة ؛ وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة لدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب بندوة فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدهم الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الفرض بقولهم لا أب لك ولا غلامي لزيد الاضافة وأن التقدير لا أب لك ولا غلامي وان كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك نبوت الالف في الاب في قولك لا أب لك وحذف النون في الثانية من قولك لا غلامي لك ولو كان الاب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب ولا يستعمل تماماً الا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباً ومررت بأبيك وكذلك النون في الثانية لا تسقط في حال الافراد أما تسقط للاضافة فحذفها هنادليل على ارادة الاضافة انظروا ، وقوله « وإنما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد انما خصت هذه اللام بالاقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فإذا قلت أبوزيد فتقديره أب لزيد فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أباً فيها ولا بجيري منها ولا رقيب » عليها ولم يحتموا

انحام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يا بؤس للحرب توكيداً للاضافة حلوه على أن اللام لو لم تحمى لقلت يا بؤس الجهل وانما ضل هذا في المنى تخفيفاً لان النون في موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف . . . وقول الثانية خالوا معناه قاطعوا وتاركوا ويقال للمرأة المطلقة خلية من ذلك ومنه خليت للبت اذا قطعت . ونصب ضراً على الخيال من الجهل : والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

غير اللام لأنها لا تؤكد الاضافة كما تزكدها اللام (١) ، وقوله « وقضاء من حق المنفى في التشكير » يريد ان زيادة اللام في لا أبالك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التشكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف في الاب ومن جهة نهية الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شئت في أنها مزيدة ومؤكدة بتيمة الثاني في • يأتيه تيم عدي • والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبنى ؛ واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيوييه وأجازها يونس ، واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف ﴾

قال الشارح : قد شئت اللام هنا في أنها مزيدة للتأكيد بتيمة الثاني من قوله « يأتيه تيم عدي (٢) » فعدي مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثاني مقحمة زائدة للتأكيد ومثله اقحام الناء في قولهم ياطلحة أقبل بفتح الناء قال الشاعر

كَلَيْفِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَكَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف الناء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل الناء في الترخيم ، قال « والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبنى » يعني أنك اذا قلت لا أب لك من غير أنف كان الاب سبباً لسملا مركباً الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون في موضع الخبر واذا قلت لا أبالك كان معرباً منصوباً لانه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشيء وفي الاول يتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفى وما أضيف اليه » بظرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أباً فيها لك ألا ترى أنك اذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلاً مصاباً عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من ينخفض بها

(١) قال سيوييه « وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك اذا قلت لا يدي لك ولا أبالك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لا يدي بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت لك خبراً فرارا من القبح . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذي قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اهـ

(٢) ذكرنا البيت الذي فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد في الفصل الذي قبل هذا فانظره

(٣) البيت مطعم قصيدة للناطقة الذياني والشاهد فيه أن الهاء موجودة في قوله يا أميمة وهي مع ذلك مفتوحة مع ان من حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح انه قدر الكلمة المضافة مرحة ثم أقحم الناء فزادها ولم ينظر اليها وجاز الحذف والاقحام لان النداء كثير الاستعمال محتمل لاغير . وناسب نمت لهم وفعله أنصب وكان القياس أن يقول منصوب فجاء على معنى ندى نصب ولم يجر على فعله وكأني معناه أتركبني وهو من وكانك الى كذا اذا تركتك . . يقول اتركبني وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالهر ولا تزيدني باليوم والمذل وجعل بعده الكواكب دليلاً على طول الليل كأنها لا تغرب فينقضي

مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله • لله در اليوم من لاما (١) • وقوله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيْفَالِهِنْ بِنَا أَوْ آخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (٢)

وإذا قبح الفصل مع اعتقاد الاضافة كان الاختيار الوجه الاول وهو البناء واثبات النون في التثنية وحذف الالف من الالب فتقول « لا يدن بها لك ولا أب فيها لك » وهذا معنى قوله « امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه » يريد حذف النون من التثنية واثبات الالف في الالب فلا تقول لا يدن بها لك ولا أب فيها لك لان حذف النون من التثنية واثبات الالف في الالب يؤذنان بالاضافة والفصل يبطل ذلك ، « وكان يونس يذهب الى جواز الفصل » بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح اذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدن بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لان بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لانه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فان وصفت المنفى فقلت « لا غلامين ظريفين لك » لم يحذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفى فلانك وصفته وأنت تنوي اضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولان الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز اسقاط النون من الصفة لان ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفته •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبني معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب ، فان كررت المنفى جاز في الثاني الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وان شئت لم تنون ﴾

قال الشارح : أما قال « المفرد » تحوزاً من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يحذف فيه البناء البتة « فاذا وصفت المنفى المفرد » جازاك في الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف ونجعلهما امماً واحداً على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناء وتركيب وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه فكأن الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يحذف تركيبهما أيضاً لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، « والوجه الثاني

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن قبيصة وصدره • لما رأيت سائداً استعبرت • والشاهد فيه اضافة در الى من مع الفصل بالظرف ضرورة اذ لم يمكنه اضافة الدر الى الظرف ونصب من به لانه ليس باسم فاعل ولا اسم فاعل فيعمل عمل الفعل وسائداً جيل بعينه واستعبرت بك وأحرت عبرتها وهي الدمة يصف امرأة نظرت سائداً فذكرت به بلادها النازحة البعيدة فبكت شوقاً اليها ثم قال لله در اليوم من لاما على استعبارها وبكائها وشوقها انكاراً على لاقها لانها انما بكت بحق فلا ينبغي ان تلام

(٢) البيت لذى الرمة والشاهد فيه اضافة الاصوات الى أواخر الميس مع فصله بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة - ير الا بل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج • والميس شجر يعمل منه الرحال ويقال هو النشم والايغال شدة السير •

أن تعربه» ولك في اعرابه وجهان أحدهما أن نعبه اللفظ فننصبه وننونه فنقول « لا رجل ظريفا عندك »
فإن قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والاول مبنى والثاني معرب قيل لما اطراد البناء ههنا في كل
نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويمط عليه وإن كان مبنياً
ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يازيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ وإن كان مبنياً
وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمّة في
المنادى نحو قولك يازيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفى لان محله
نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتها ان على ما تقدم وانما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء فائبة
عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضاً الرفع حملاً على موضع النافي والمنفى لان لا وما عملت فيسه بمعنى
اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل فصلنا بين لا واسمها بظرف أوجار
ومجرور بطل عملها وارفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى (لا
فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والمطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على
الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيدي به بقوله * فلسنا بالجبال ولا الحديد ^(١) في اجرائه على موضع البناء
اذ كان موضعها نصباً على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين
المنفى وصفته » بظرف أوجار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء لانه لا
يجوز لك أن نجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر
وخمسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفاً عندك
ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل ، « فإن أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام
ظريف عافلاً عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيت ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونونته
ولا يكون الثاني الامنونا معرباً اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً
واحداً ، فإن كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء بارداً فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نونته وان
شئت لم تنونه لانك جعلته وصفاً كما قالوا مررت بحائط آجر وباب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان
جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسماً غير مشتق فقالوا لا ماء ماء بارداً فاذا
نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفاً وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

(١) هذا عجز بيت لعقبة الاسدي صدره * معاوى أنا بشر فاسجج * وبه * أدبروها بني حرب عليكم *
ولا نرموها الفرض البعيدا * يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يشكو اليه جور الممال وأسجج معناه ارفق وكن سهلاً
ومنه خذ أسجج أى طوّل سهل وناقه أسجج سهلة السيرينة المر * والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المجرور
في اللفظ وذلك لان البناء دخلت على شيء اوام تدخل على ما لم يختلف المعنى ولم يحتل ولم يحتج اليها ولمكان الكلام نصبا المست
تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجرى هذا مجراه قول الاعلم « وقد ردسيوره رواية البيت بالنصب
لان البيت من قصيدة مجردة معروفة وبه ما يدل على ذلك وهو قوله

أكانم أرضنا فجرزغوها قول من قوم أو من حميد

وسيو به رحمه الله غير منهم فيما نقله رواية عن العرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المروية
او يكون الذي أنشده رده الى لفته قبله منه سيو به منصوبة فيكون الاحتجاج بلفظة المنشد لا بقول الشاعر اه

أما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه إلا الأعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علته •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء قال

• لا أب وابنا مثل مروان وابنه • وقال • لا أم لي ان كان ذاك ولا أب • وان تعرف بالحمل

على الحمل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس •

قال الشارح : « حكم المعطوف كحكم الصفة » لانهما من التوابع الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف

وجعله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب

كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفا ولأنه يؤدي الى جعل ثلاثة أشياء

الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحدا وذلك اجحاف ؛ وما عدا البناء مما كان

جائزا في الصفة فهو جائز ههنا من الأعراب والتنوين وهما شيئان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ

المنفى لان الفتحة مشبهة بحركة الأعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لان موضعه نصب

بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع النفي والنافي وموضعها رفع على ما ذكر

في الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزمت أكن حملا على موضع فأصدق لان

موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلا على أنه

وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الإبهام

قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع

ورفع مثل على النعت أو الخبر ، بمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وأما قول الآخر

• لا أم لي ان كان ذاك ولا أب^(٢) • وقوله

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَقْنَيْتُمُوَا وَأُرْمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُنْحَسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا لَمَرُّكُمْ الصَّمَارُ بِعَيْنِي • البيت

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الاب على موضع النافي والمنفى على ما تقدم وصفه • فان

كان المعطوف معرفة • نحو لا غلام لك وزيد • ولا غلام لك والعباس • لم يجوز نصبه بالحمل على عمل لا

لان لا لا تعمل الا في النكرة وأما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعها ابتداء وقد تقدم بيانه •

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(٢) اختلف اللغاة في نسبة هذا البيت فقال سيويه هو لرجل من مذحج وهو مني - يضم أوله وفتح النون وياء مشددة -

ابن أحرر السكتاني وقال ابن الأعرابي هو لرجل من بني عبد مناة ونسبه الخاقاني الى ابن الأحرر ونسبه الاصفهاني الى

ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصنار - بفتح الصاد الذل وقوله بعينه تأكيد له والباء زائدة وكان

هذا الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه حاله يقال له جندب وبند الايات

عجب لتلك قضية وأقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه اذا كرر قل الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قل الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في التكررة النصب وتبني معها على المنح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتوكيد وهو في تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا لوجه جازقات لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لاعلى انها جواب كلام قد عمل به في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرف نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسئول واحد منهما قل غلام ان كان غلاماً او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قل لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لان قبل ان هذا جواب من قل أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسئول نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فذلك خالف حل التكرير حال الافراد ولم يجز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير ، وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

وما حَرَّكَكَ حَتَّى قَاتِ مَعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جِلَّ (١)

« فان فصلت بين المنفى والنافي » نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز أن تجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها الا فيما يابها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تبين أن يرفع ما بعدها بلا ابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قل الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها يزفون) وكذلك « اذا كن المنفى معرفة » لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه »

قل صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لانواك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله • حياتك لا تقع • وقوله • أن لا الينا رجوعها • ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز المبرد في السمة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا ﴾

قل الشارح : لما قرر أن المنفى اذا كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع وبازمه التكرير أورد هذه الالفاظ

(١) الراعي هو عبيد بن حصين النمرى أحد شعراء دولة بني أمية والشاهد في البيت ما بعد لا على أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير . ولو نصب على أعمالها لجاز الرفع أكثر لان ذلك جواب ان قال لك أنك في هذا ناقة او جل قلت له : لا ناقة لي في هذا ولا جل فجري ما بعد لا في الجواب مجزاه في السؤال ويروى بدل محركك « صرمتك » وهما بمعنى واحد يقول انه ما مجرها ولا ترك مودتها وغفل عما كان بينهما ألا بعد ان تبرات منه وصرمته وأعلنت ذلك باقول وضرب قوله لا ناقة لي في هذا ولا جل : لا أبرأها منه وتحليها عنه ونظما له وهذا مثل سائر في هذا المعنى

التي وردت ناقضة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نولك أن تفعل كذا » فهي كلمة يقال في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لأن حيث أنها جرت مجرى الفعل إذا كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يازم فيه التكرير فأجروا لا نولك مجري لا ينبغي لك لأنه في معناه كما قالوا لا سلام عليك فلم يكرروا لأنه في معنى لا سلم الله عليك كما أجروا يندر مجري يدع في حذف الواو التي هي فاء لانها مثلها في المعنى وان لم يكن في يندر حرف حلقى ، فأما قول الشاعر

وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا « حيانك لا نفع » وموتك فاجع (١)

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه والذي سوغه ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لان قوله حيانك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب الا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركايبها « أن لا إلينا رجوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفي ، وصف أنها فارقت فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تركب ، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنه لم يكرر لا على ما تقدم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يرى بأساً أن تقول لارجل في الدار « في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز « لا زيد في الدار « على تقدير هل زيد في الدار وان كان الاول أكثر فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي لاحول ولا قوة الا بالله ستة أوجه أن تفتحها وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفضها وأن ترفع الاول على أن لا يعني ايس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تمكس هذا ﴾

قال الشارح : لك في « لاحول ولا قوة الا بالله » وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية

(١) البيت منسوب في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) لرجل من بني سلول ونسبه العسكري للضحاك الرقاشي وبعده وأنت على ما كان منك - ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم ضائع قل الاعام والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حتى يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الافراد هنا ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنه اذا قال وموتك فاجع دل على ان حياته لا تضر فكأنه قال حيانك لا نفع ولا ضرر يقول هو منا في القسب الا ان نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا لدم مشاركتنا وموته يجمعنا لانه أحدنا « وحياتك مبتدأ ولا حرف نفى لا عمل له ونعم خبر المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٥) وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها قال الاعظم « ولشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وانما يبتدأ بعدها المشارف مكررة كقولها لا زيد في الدار ولا عمرو ووجه جوازه تشبيهه لا بليس ضرورة في افراد الامم بعدها وان لم تدل فيه عملها فكأنه قال ايس الينا رجوعها « اه واسترجعت بمحتمل أن يكون مر الاسترجاع عند الحزن أي قول الهزول انا فانا اليه راجعون وبمحتمل أن تكون السهف والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فنهام أنها طلبت الرجوع والعودة

نافية كالأولى كانت استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الأولى واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الأول وتنصب الثاني » نصبا صريحا بالتون فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المتون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافي المنفى وحقه أن يكون ممنونا الا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فوضع عثمان خفض الا انه لا ينصرف فجرى مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الأولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةً إنَّسَعَ الخُرْقُ على الرافِعِ^(١)

« ولك أن تفتح الأول وترفع الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار ان شئت خفضت ظريفاً على النعت لرجل وان شئت رفعت على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفى وان شئت حملت على موضع النافي والمنفى فيكون الثاني أيضا مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد الاعتماد في النفي على لا الأولى ويجوز أن نجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبراً منصوباً « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرَ تَكِ حَتَّى قُلْتَ مُعْلِنَةً لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ^(٢)

فيجوز ان يكون لافي هذا الوجه بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع « ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الأول على أن تكون لا بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركبت معها وبليت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فأعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفى في قولهم لا هليك أي لا بأس عليك ﴾

(١) قد مضى هذا البيت قريبا وهو لانس بن العباس أحد بني سليم وقيل هو لاثني عامر جد العباس بن مرداس ورواية البيت هناك في كتاب سيبويه { ج ١ ص ٢٤٩ } دبروه بعضهم اتسع الخرق على الراقع ويردون قبله
لا صلح بيني - فاعلموه ولا بينكم ما حملت طائفي
سبي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق

والرافع والراقع الذي يرتقي إلى الثوب من خرق ويخطه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزايدتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الحالة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيها مضى وقد مر ههنا ناصبا لخطه أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل في قول المرادي ألا رجلا جزاءه خيرا فلا أي لا تروني رجلا
(٢) سبق قريبا هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد في هناك

قال الشارح : اعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقلوا « لا عليك والمراد لا بأس عليك » أى لا شيء عليك وانما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقلوا لا كالمشية عشية والمراد لا عشية كالمشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت في قوله « قبل في معد دون ذلك مرفداً » (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ (٢)

كأنه قال لا شيء له كهذا الذي في الأرض ؛ فلما قول جرير « لا كالمشية زائراً ومزوراً » (٣) فلا يكون منصوباً إلا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والزور غير المشية فلا يكون بياناً لها فلم ان المراد لأرى كالمشية زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال *

خبر ما ولا المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرون ما هذا بشر لا من دري كيف هي في المصحف ، فإذا انتقض النفي بالآ أو تقدم الخبر بطل العمل فقبل ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل ﴾ قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن اعادته ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقاءم والمعنى ليس زيد قائماً قال الله تعالى (أليس الله

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جميل صدره « لا مرة سبعون ألف مدح » والشاهد فيه نصب مرفوع على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه وهو ذلك المرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قوته وأعتته بصف جوع ربيعة وحلفائهم من الاسد في الحروب التي كانت بينهم وبين تميم بالبصرة وأراد قبل في مد مرفد فوق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها في موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن الكاف في قوله ولا كهذا في تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب في آخر البيت عطف على موضع الكاف أي فالكاف هي خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير في قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف في هذا البيت عقاباً تتبع ذئباً ليصيده فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أما فأسقط الهجزة لأنها تم أثيم حركة اللام حركة الميم

(٣) هذا عجز بيت لجرير صدره يا أحبي دناء الروح فغيرا قال السيوطي « فلا يكون إلا نصيباً من قبل ان المشية ليست بالزائر وانما أراد لا أرى كالمشية زائراً كما تقول ما رأيت كاليوم رجلاً فكاليوم كقولك في اليوم لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال نا الله رجلاً وسبحان الله وأما أراد نا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك اظهار الفعل استثناء لان مخاطب يعلم ان هذا الموضع انما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اليه » اهـ وقال الاعلم ولا يحسن في هذا رفع الزائر لانه غير المشية وليس بمنزلة لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اهـ

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألت برهكم) أي ألت ربكم ، وما مشبهة بليس على ما تقدم فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك ما زيد بقائم قال الله تعالى (ما أنت بمؤمن لنا) أي مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أي طارد المؤمنين ، وقد زيدت الباء في غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يرى) أي أن الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرِ ضَيْقِي فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفَرٍ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ (١)

أي ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين إنما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم • كفى الشيب والاسلام المرء ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنْتَ فِيهِمْ نَحْيٌ مُضِرٌّ (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) قال أبو الحسن الباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة . نلها دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء في المنفى مع ليس لانه

(١) البيت من مملقة عنتره بن شداد العبسي التي أولها

هل غادر الشعراء من مترد أم هل عرفت الدار بعد توهم

والدحرضان تنية دحرض يفهم أوله وسكون ثانيه ويصدها راء مضومة فصاد معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيع فيجمع بينهما فيقال فيها ماء الدحرضان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرضان بلد - أي فهو كالبحرين ونحوه مما سمي به وأصله منى - والزوراء المسألة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤنت زوراء والديلم الاعداء عن الاصمعي وعن أبي عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل تروي التل وقيل ماء من مياه بني سعد والدي تحاففت عنها لأنها تعافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره : عميرة ودع ان تجهزت غازيا والشاهد فيه بحى فاعل كفى مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتي بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة . واعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كفى إذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فان اقترن بها ففيه العلة العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعى أن الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر . ثم أن كفى التي تزداد الباء في فاعلها عند الجمهور ليست هي التي بمعنى أجزأ وأغنى ولا التي بمعنى وقى فان كانت بمعنى أجزأ فهي متعدية لواحد كقول الشاعر

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

وان كانت بمعنى وقى فهي متعدية لاثنتين كما أن وقى التي هي بمعناها متعدية لاثنتين وذلك كقوله تعالى (وكنى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفنيكم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء في بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره ، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخرأ وأراد الشاعر بقوله غنى أنه لو غناه أى نفع وفائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فان زيادة الباء في الخبر المنفى مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخش بل الجمهور على أنه ينقاس . هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمتة زيادتها في الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب تنكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر . ومن زيادتها في الخبر قول شاعر الحامة « ومنكها بشيء يستطاع » فان المعنى ومنكها شيء يستطاع

فضلة والمعنى بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحملت ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً
 كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء في خبر ليس لانها غير متصرفة فتنزلات بذلك منزلة فعل
 لا يتعدي الا بحرف جر فمديت الى منصوبها بالحرف الذي هو الباء وحملت ما على ليس في ذلك ،
 وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما لضرب من التقابل وذلك أن التقابل يقول ان زيدا
 قائم فيقول النافي لذلك الخبر مازيد قائماً فيدخل ما بزاء ان فاذا قال ان زيدا قائم قال النافي مازيد بقائم
 فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بزاء الحرفين ثم دخلت على خبر
 ليس لانها يقعان لنفي مافي الحال ، والكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون
 ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاعه على المبتدأ والخبر والباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يقال مازيد بقائم
 وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقائم وانما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لان الاعراب
 يفصل بينهما ، وقوله « لا يصح دخول الباء الا على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بقائم » يريد
 ان ما بعد ما التيمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ وهذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين
 وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولها على ليس وما محمولة عليها لا اشتراكها في النفي فلا
 فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك وان كانت دخلت في خبر ما بزاء اللام في خبر ان قائمية
 والحجازية في ذلك سواء ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به برفع
 شيء على البديل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس
 زيد أبوه بقائم فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ اذ كان في خبر النفي أما اذا كان خبر المبتدأ موجيماً لم يصح
 دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بعلام الا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث
 كان في خبر المنفي قاعره *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا
 الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أي ليس الحين حين مناص ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما في لغة أهل الحجاز
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك وربما أدخلوا في خبرها
 الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقصد من لا في الشبه بليس
 ولذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملاً على ان ولما جوزوا فيها
 رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل
 بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا في نكرة ، فأما اذا لحقتها تاء التأنيث وقيل « لات » فالقياس أن
 تكون المشبهة بليس لانها في معني ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها في معني ان وليست
 ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فلم انها بمعنى ليس اذ لو لم تكن بمعنى
 ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسونها » أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال كسه أي ضربه من خلف وهذه
 استعارة لزيادة التاء آخر ، ولا تعمل هذه الا في الاحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعلة في ذلك

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لأنها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فإنه قد قرئ ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه •

ذكر المجرورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة •

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتتم المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من وإلى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر في موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصاله الى الاسم فلاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لها فالمقتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار » فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام زيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساء الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ونظير ذلك واورب من قوله • وبلدة ليس لها أنيس (١) • ونحو قوله

(١) قد سبق هذا الشاهد في الاستثناء ، وعجزه الا اليما فير والا العيس .. والشاهد فيه قوله وبلدة فانه جر البلدة بأنوار النائية عن رب هذا قول النحاة غير سيويه فان الجار عند رب المحذوف أما الواو لحرف عطف لا يعمل ولكنها دالة على رب وإلى هذا ذهب الشارح . قل سيويه « ولا يجوز أن تضم الجار ولكنهم لماذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها في قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضمارها بعد الواو كما في أمثلة الشارح وكما في قوله وأيض يستقى الفهم بوجهه ، واضمارها بعد الداء كثير غير أنه أقل من الاضمار بعد الواو ومثاله قول امرئ القيس

• وبلد عامية أعماءه (١) • ونحو قوله • وقام الاعماق خاوي المخرق (٢) •

وقد يره ورب كذا فالخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، ومما يدل أن الواو للعطف والجوهر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ (٣)

وقول الآخر • بل جوز نيهاء كظهر الخجفت • فكما أن الغاء وبل وان كانا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائية في اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل في المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعاني لا تعمل جرأ فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفا كقولك دار عمرو أو تخصيصا كقولك غلام رجل ولا تخلو في الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيدته وعبدته أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج • قال الشارح : اعلم أن اضافة الاسم الى الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجمل الثاني من تمام الاول ينزل منه منزلة التنوين • وهذه الاضافة على ضربين اضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط • فالإضافة اللفظية مستذكر بعد وأما الاضافة المعنوية فأن نجتمع في الاسم مع الاضافة اللفظية اضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف اضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أى الخالصة بكون المعنى فيها موافقا لفظ. « وإذا أضفته الى معرفة تعرف » وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالاضافة « وإذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصا » وخرج بالاضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أعم من غلام رجل ألا

فألهتها عن ذى تمام محول

فذلك جبل قد طرقت ومرصم

واضمارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن العجاج

بل بلد مله النعاج قتمه لا يشتري ككتانه وجهرمه

واضمارها في موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن ميمر العذري

رسم دار وقت في طلله كدت أنقى الحياة من جلله

أى رب رسم دار ، ورسم الدار ما بق من آثارها لاصقا بالارض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثاني ، وقوله من جلله - بفتحين - أى من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذى قبله . ولم أجده من نسب هذا البيت ولا تكلمته والاعماء اغفال الارض التي لا عمارة بها ومثله المامى ويقال اعماء عامية مباغة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن العجاج وبهذه مشتبه الاعلام لماع الخفق والقائم الذى فيه الفتحة وهي الفيرة ويقال أسود قائم والاعماق : جمع عمق بفتح العين وضما - وهو ما بعد من أطراف المناوز والخابى : العالى والمخرق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المعازة والشاهد فيه كالذى فيما قبله

(٣) الحور : جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين : جمع عيناء وهي الواسعة العين والمروط جمع مرط - بكسر فسكون - وهو الكساء من صوف أو خر والرباط ومثله الربط بفتح فسكون - جمع الربطة وهي كل ملادة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هي كل ثوب أين رقيق . والشاهد في البيت جر الحور بعد الغاء التي هي حرف عطف لا يسئل وهو من شواهد الاشعوى

تري أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المنسوبة تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن « فإذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيدوه والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص « وإذا كانت الاضافة بمعنى من « كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أي ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذي قبله أن المضاف اليه هنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج صاج والثوب من الخز خز كما أن الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا إذا قلت عين زيد ويد عمرو كان مقدرًا باللام والمعنى عين له ويد له لأنه وإن كان الاول بعضًا للثاني فإنه لا يقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيداً ويد عمرو ليست عمرًا فأعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد أن الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قلوا فلان ثبت النذر بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدرة يعني الفرس أي ما أثبتته في الغدر وهي الحجارة والخواقيق أي خروق الارض وشقوقها ، وعندني أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع ان اضافته محضة •

قال صاحب الكتاب « واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً أو الي قائلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهند جالة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الاتخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولا استواء الخالين وصف المنكرة بهذه الصفة مضافه كما وصف بها مفعولة في قولك مردت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه »

قل الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف امما الى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك وية قال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل « اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخضع ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافا الى معرفة لان المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيداً لان التنوين المقدر حكما كالوجود لفظا ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضا وهو نكرة

والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلَّ الْمُهُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ خَالِطٍ صَهْبَةً مُنَمَّيْسٍ (١)

والتقدير معطى رأسه لأن كلاً لا يقع بعدها الواحد إلا نكرة لأنها تقع على واحد في معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقائل وشبههما فإنه لا يضاف الا الى مفعوله لأنه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لأنه هو في المعنى والشيء لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمراً على معنى يضرب عمر الان الضارب هو زيد « الثاني الصفة الجارية اعرابها على ما قبلها » وهي في المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مرتت برجل حسن الوجه ومعمر الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمر دارة وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له في المعنى ، وكذلك قولك مرتت برجل معمر الدار اذ المعنى معمر دارة وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها قائمارة لدار والجولان للوشاح والوشاح الازار « فان قلت » اذا كان الحسن الوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمتم أن الشيء لا يضاف الى نفسه فالجواب انك لم تضافه الا بعد أن نقلت الصفة عنه وبعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائماً في جماته كأنه وصفه بأنه حسن المقامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائرته فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مرتت بالرجل الحسن وجهها والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لامن جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ تدجرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل انما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة هنا دليل على أنها مستندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التذكير ولم يجوز التأنيث لان الوجه مذكور ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مرتت برجل حسن الوجه فلولا تقدير الانفصال وارادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معني قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصلة » يعني ان حالها قبل الاضافة وبعدها في التشكيك وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصلة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين فتقول مرتت برجل حسن الوجه

(١) البيت للمرار الاسدي ، وبعده منتال أحبله ميسين عنقه • في منكب زون المطي عرندس والشاهد فيه اضافة معطى الى الرأس مع نية التنوين ونصبه لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلا في هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان يقع بقوله ناج وقوله متميس وهما تكرتان بلاريب دليل على أنه فكرة لان النكرة انما تنعت نعتاً للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى نلؤل منقاد ، وقوله ناج أى سريع النجاء السرعة والقوت ، والصبهة أن يضرب بياضه الى الحرة وهو نجار الكرم والعنق ، والمتميس ومثله الاعيس هو الابيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل هو ملك القى لزمك وفزات بك بسبب فراقك من تهواه ونأبه عنك بكل ميسر ترحمه الشاعر وهو سريع منقاد ، وصف بميراً يعظم الجوف فاذا شد رحله عليه انتال أحبله واشتوقاها كلها لعظم جوفه والاعتبال الذهاب بالشيء والمبين البين الطول ومعنى ذين زاحم ودفع والمرندس - يوزان سفرجل - الشديد ويروي « متين عنقه »

كما تقول مردت برجل حسن وجهه ، وبذل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته
فتقول مردت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الإضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الإضافة مع الالف واللام *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وماتقبله
الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء
قال الفرزدق * فَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ * وقال ذو الرمة * ثَلَاثُ الْأَنْفَى وَالْدِّيارِ الْبَلَّاقِعِ * ﴿

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الانكارة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الإضافة يبتغى بها
التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان
نكرة فإذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملاً كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً
بمعينه فإذا قلت غلام رجل فإن المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص
الآثرى انه خرج عن شياعه وبميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافة المعرفة مع بقاء
تعريفها فيها فإذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتي تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ثم
تكتسب تعريفها اضافياً غير التعريف الذي كن فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والإضافة لان ما
فيه الالف واللام لا يكون الامعرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فلما « الخمسة الاثواب » والاربعة
الغلمان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فلما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف
الاول منهما عرفت الثاني لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة
فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الاثواب
فلما قول الشاعر

مَا زَالَ مَذْعَقَتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَمِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْقَبْرِ مَشَارِ

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول يمدح بذلك يزيد بن
المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات
ومعبط القبار مكانه فكأنه لم يقا تل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ،
وقوله مذعقت يدها إزاره إشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الاشبار القبر أي ما زال
أميراً مذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

(١) من قصيدة مدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة وقبل البيت الشاهد

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ وَأَيْتَهُم خَضَمَ الرِّكَابَ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

ثم بعدهما البيت الذي ذكره الشارح ، ويرد على بدل خوافق « كتاب من كنانة » والشاهد فيه اضافة اسم
المدح مجرداً من الالف واللام الى الممدود كما هو مذهب ابصرين خلافاً للكوفيين في تجويزهم الخمسة الاشبار والثلاثة
الاثواب . وقوله عقدت يدها إزاره كناية عن سببه في طاب الجهد وحرصه على انتساب المأجد ودأبه على بلوغ أقصى
غاية المكرمات وقوله سما معناه علا وارتفع

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ (١)

البيت لدى الرمة والشاهد فيه تعريف الأثاني حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يجمع مع ذلك الي الألف واللام ، والأثاني للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الاطباخ ، والبلاغ جمع بلقع وهو الخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار ، يقول ان الأثاني ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبيء عن خبر إذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من اجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لان المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوباً ومجروراً وأما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيها حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس *

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى (والمقبى الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لانك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها في المثني والمجموع وقد أجازته الفراء وأما الضارب الرجل فشبهه بالحسن الوجه ﴾ قال الشارح : وقد جاءت الألف واللام فيها اضافته لفظية ﴿ قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح ﴾ وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوها تعريفاً من حيث كان النية فيها الانفصال اذ التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع اذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخول الألف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولها على النكرة غير المضافة وقالوا ﴿ هذان الضاربا زيد والضاربو زيد ﴾ قل الله تعالى (والمقبى الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف اليه وكان سيان لإضافته واثبتت النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد ﴿ فأما الضارب زيد فانه لا يجوز ﴾ لان الألف واللام اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيها بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره اذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله ، « وانما جازت الاضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد » لما يحصل بالاضافة من التخفيف بحذف النون فأما اذا قلت للضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم

(١) البيت لدى الرمة كما ذكر المصنف وقوله

أمنزاقى سلام عليكما
نوهتها يوماً فقلت لصاحبي
وبسده
قف العيس ننظر نظرة في ديارها
هل الا زمن اللاتي مزين رواج
وليس بها الا الظباء الخواضع
فهل ذاك من داء الصباية ناهج

وقوله يرجع أى يرد ويعيد وأراد من العمى الانباس والأثاني جمع أثنية وهى الحجارة التى توضع عليها القدور البلاغ جمع بلقع وهى الحالية من السكان التى لا أنيس بها ... والشاهد فيه كالذى فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك »
 نظراً الى الاسمية وأن الإضافة اللفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الإضافة والقياس ما ذكرناه ،
 فأما قولهم « الضارب الرجل » قائماً ساغت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف
 فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فتقضية الدليل أن لانصح اضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه
 ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً فتقول هذا
 ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الالف
 واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى
 ان المضاف اليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف اليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون
 وما عدم واحدا منهما شرعا في صحة الإضافة لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا
 بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضاربانك والضاربي والضارباني
 كما قالوا ضاربك والضاربك والضاربوك والضاربي والضاربي قال عبد الرحمن بن حسان

أَيُّهَا الشَّائِمِي لِتُحَسَّبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهْبِمُ

وقوله * هم الآمرون الخير والفاعلون * مما لا يعمل عليه ﴿

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمَر « فاضافته الى
 المضمَر » تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لا سبيل الى النصب لان النصب
 يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيدا وضاربان زيدا ومع المضمَر لا يثبت التنوين ولا
 النون لان بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمَر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى
 المضمَر ثم حل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ماها فيه ليكون الباب على منهاج واحد
 ولا يختلف ، وقوله « جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعا في صحة الإضافة » أي صار
 ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعني التنوين والنون ، وقوله شرعا أي سواء يقال القوم في
 هذا الامر شرع سواء بحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه
 يتساوي ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو « الضاربك
 والضاربانك » أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول
 الضاربي والضارباني « فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك
 « والضاربك والضاربوك والضاربي » فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الإضافة ضارب منون
 والضاربك ثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والضاربي ثنية وأصله ضاربي حذف
 نونه للإضافة ثم أدغمت ياء الثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعا لقبل ضاربى بالالف ، « والضاربي »
 جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء المنقلبة في ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شيئاً وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضاربى ورأيت الضاربى وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وأدغمت الياء في الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمّر بالظهور في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة المشيرة (١) بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصباً نحو الضارب زيدا ، وكان أبو الحسن الاخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمّر اذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان ، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فذهب ثالث لأعرفه وانما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمّر المتصل لان علامة المضمّر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحملها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كن بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذي أشده وهو • أبها الشامي الخ • (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الخطيم وهو بتمامه
الحافظو عورة المشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف

وعورة المشيرة هي كل ما يستحب منه والوكف - بزنة جبل - العيب ، ويروى لا يأتهم من ورائنا نطف والنطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيبتهم اذا انهمزوا ويحذفون من عدوهم ولا يخذلونهم والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما بعده على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضافة لجاز ذلك عربية

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء الجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبد الرحمن شاعراً متوسطاً في طبقة ، والبيت مسوق والمث الاستشهاد على أن ياء المتكلم في قوله الشامي في محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال أنها في محل نصب مفعول ... قال سيبويه • وإذا قلت هم الضاربوك وهما الضاربك فلوجه فيه الجر لأنك اذا كفت النون من هذه الاسماء في المظهر كن الوجه الجر الا في قول من قل الحافظو عورة المشيرة { أى ينصب عورة } ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع نصب لأنك لو كفت النون في الاظهار لم يكن الا حراً ولا يجوز في الاظهار هم ضاربو زيد لأنها ليست في معنى الذي لأنها ليست فيها الالف واللام كما كانت في الذي . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمّر غير المنفصل عنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون مثلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنها لا يكونان الا زواجا ولا يكونان الا في أواخر الحروف والمظهر وان كان يتأقب النون والتنوين فإنه ليس بكلامه المضمّر المتصل لأنه اسم يتصل ويتبدأ به وليس بكلامه الاظهار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين فهي أقرب إليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمثانية وقد جاء في الشعر

أنشده شاهداً على ما ادعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأى سيبويه وأبي الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ إِذَا مَاخَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

فانه أنشده سيبويه وزعم انه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكم المضمّر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة النون في الاتصال والضعف ومثله قول الآخر

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ (٢)

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون والمضمّر والوجه الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبردي يذهب الى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لانها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمثل لان فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الا أسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فتيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال * يارب مثلك في النساء غريرة * اللهم الا اذا شبر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله تعالى (غير المغضوب عليهم) أو بمائنته ﴾ قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة اذا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو * وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف * بذلك للابهام الذي فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك * غير ومثل وشبه * فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وانما نكرهن معانيهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر بمغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى ان كل من عداه فهو غير وجهة المائلة والمماثلة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جازاً أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالاشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الابهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومماثل ومماثلة كأن المائلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضيف وهو

فرعوا أنه مصنوع * اه * وحاصل كلامه أن المضمّر كالظاهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سعيد

(١) هذا هو الشعر الذي ذكر سيبويه في عبارته التي نقلنا انه مصنوع ، ويحاج به شاهداً للجمع بين النون والضمير في قوله الامرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة النون في الاتصال فهو معاقب لها اذا كان المظهر مع قوته واتصاله نداء يعاقبها وقول الاعام * وقد رد على سيبويه حله على هذا التفسير وجبات الهاء بياناً لحركة النون على نية الوقف ونباتها في الوصل ضرورة وتشبيهاً في الحركة بياء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد * اه * هذا البيت يروى { هم الفاعلون الخير والامررون } والمعظم - بزنة اسم المفعول - الامر الذي يصوب رده ويعظم دفعه (٢) الشاهد فيه قوله محتضرونه والمائة كلدي قبله ومعنى البيت كما قال الاعلم اند غشيه المعتفون - وهم السائلون - واحتضره الناس جميعاً للعطاء والاستمتاع فجلس لهم جلوس متعريف متبذل غير مرتفق متودع اه *

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيبَةٌ بَيَّضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ (١)

البيت لابي محجن الثقفي أنشده سيديويه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة وغريبة أي مقترنة بلين العيش غائلة عن صروف الدهر ومتعتها بطلاق أي أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أي صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أي ليس بك وأنه لم يمر باثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد تكون هذه الاشياء معارف اذا شبر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمائتته ، فيكون اللفظ بماله والتقدير مختلف فاذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبيهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك أو بمائتك في ضرب من ضروب المائنة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبده مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه على بناء فاعيل وفاعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق ونحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذو وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوي ومع ودون ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد ونوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع لازمة البتة لانها انما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على ضربين يكون لازماً وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفرداً « وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق ونحت وأمام وقدام وخلف

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة فهذا دليل أن متلاً وان أضيفت فأتزال نكرة وذلك أنها وما كان في معناها تنوب متاب الفعل كما هي مضافة الى ما بعدها والفعل نكرة كله فجرت مجراء في الجري على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة متاب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل يس بك أو يفارق ومنه مررت برجل حسبك من رجل لانه في معنى كافك من رجل ويدل على صحة هذا التمثيل أن العرب يصرحون أحياناً بالفعل في الموضع الذي يضمن فيه حسباً ومثلاً وغيره كقولهم مررت برجل كافك من رجل وهمك من رجل وبامرأة كافتك من امرأة وهمك من امرأة .. قال سيديويه « ومن ذلك قول العرب لي عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهم فالتل وأخواته كأنه كاذب حذف منه التنوين في قوله مثل زيداً وقيد الاوابد { أي بتكوين الاول في المتالين ونصب الثاني } وهذا تمثيل ولكنها كلمة وعشرين فلزمها شيء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى التنوين فتل ذلك قولهم مائة درهم » اهـ

ووراء وثاقه ونجاء وحذاء وحذوة فهذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزم الاضافة هذه الاشياء لانها أمور نسبية فان فوقا يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحتا بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتهما الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزم هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فلخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون انما لزم الاضافة لانها تكون اخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظروف الاضافة ليسد المضاف اليه مسد ما يطلبه بالفعل ويبدل عليه ، فإذا أفردت وقبل قم زيد خلفا وذهب عمرو قدما فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قم تدامك وذهب خلفك الا انه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدما شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروف الا مضافة واذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قل قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو تداما فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك « عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزم الاضافة لبيان اذ كانت مبهمة لانها لا تختص مكانا معينا لان القرب والجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيدا من آخر وهي لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند افتان عند وعند بفتح العين وكسرهما ، « ولدن » في معنى عند الان عند معربة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لذات يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثيرته وورود التنزيل به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون المخففة في اضرب ، وأما لدا فلانة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها أن لا تكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف علي والى على ماسيوضح أمره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فحذوقة من لدن قال الراجز

يَسْتَوِيبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لُدْ حَيَّيْهِ إِلَى حَنْجُورِهِ

والذي يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب ورب مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء
 الساكنين وقصد التخميف كأبن وكيف ، وأما من قل لد بسكون الدال وفتح الفاء فانه بناء على السكون
 بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « قان قبل » ولم يثبت لدن ولم تكن معربة كعند قبل لما لم يتجاوزوا بلدن
 حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بازاء معني لا
 يتجاوز به يثبت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما يحضرتك وما يبعد وان كان أصلها
 الحاضر فقالوا عندي مال وان كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من الممكن والتصرف ما ذكرناه فارت
 الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف « بين ووسط وسوى ومع ودون » كلها تلزمها الاضافة فأما « بين »
 فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجنة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو
 والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما
 تكون بين اثنين فصاعداً نحو المال بين الزيد والدار بين القوم فن أضفتها الى واحد وعطفت عليه
 بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لان الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالفاء قللت المال بين زيد وعمرو
 لم يحسن لان الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الاول فأما قول امرئ القيس * بين الدخول نحوكم *
 فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما
 على أما كن كالشام والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول ثم الكلام وصلح كما
 تقول مرنا بين الشام والمراد بين مواضع الشام فعلى هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم
 عطفت بالفاء فقال نحومل ؛ وأما « وسط » فيكون امماً وظرفاً فاذا أردت الطرف أسكنت السين واذا
 أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن اذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين
 ولصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفعت لانه اسم غير ظرف وتقول
 حفرت وسط الدار بئراً بسكون السين كأن البئر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ،
 وأما « سوى وسواء مقصوراً وممدوداً » فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندي رجل سوى زيد فمعناه
 عندي رجل مكان زيد أي بسد مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما وأما
 « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه اذا أفردنون فيقال
 جاء امماً وأقبلاً مماً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا اجئت من معه أى من عنده ولو كانت أداة
 لكانت ما كنة الآخر على حد هل وقد وبل اذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف
 فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشٌ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط ابهامها كلدن وحيث وإنما أعربت

(١) البيت قيل انه للرأعي . وقال البيهقي هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، والریش يستعمل
 في اللباس الفاخر أو المال وكان المراد به هنا القوة والاستعداد ، وقوله لماماً - بكسر اللام - أى وقتاً بعد وقت والمراد
 أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيبويه
 حيث ادعى أن التسكين ضرورة لالفة ، وهو مردود بأن ذلك امة غم وهم بطن من تطلب بن وائل وعامة ربيعة

ونصبت على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند فيقولون معنى مال أى هو فى ملكى وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد دون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضا كلاما كن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون الا ظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ومستردل فنقول ثوب دون أى ردى ويقال هذا دونك أى حقيرك ومستردك ، ويمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اما توسعا لضرب من التأويل لانك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فقدت كلاً الفرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

على ان أسفل اذا كان تقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب : وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وييد وقيد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو وذوئته ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال

قال الشارح : اعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعنى واحد « وغير وييد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعنى مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الأسماء كلها تلزم الاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالجمل بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضى مماثلاً وشبهاً يقتضى مشبهاً به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أى وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أى » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فانقر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهى بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أى الثياب فهى من الثياب فلزومها للاضافة لذلك « وبعض »

(٢) البيت من معلقة لبيد وقوله وتسمت رز الانيس فراعى عن ظهر عيب والانيس حلقها

ويروى فقدت - بالفتح المجمة كما هنا والعين المهملة - والضمير يعود على البقرة ، والرز والركر الصوت الخفى ، وقوله عن ظهر عيب معناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان تفتية افرج وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع الخافة ، وقوله مولى الخافة معناه الموضع الذى فيه الخافة ، وخذها مرفوع على أنه بدل مفصل من مجمل هو قوله مولى وأمامها مطوف عليه ويجوز أن يكون خائفها وأمامها مرفوعين على أنها خبر لبيدأ عندي كأنه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى الخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجعلتها خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضى الشيء البعض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضى الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءنى كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيذاً للمثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فلزمت اضافتها الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيده وليس اسماء شائما بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلى العوالم ولا تكون الا تأكيذاً فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذو الذى بمعنى صاحب فانك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذى مال أى صاحب مال وتقول فى التثنية هذا رجلان ذوا مال وأصله ذوان وإنما حذف نونه للاضافة وفى النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوى مال ومررت برجلين ذوى مال وتقول فى الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالاً ذوى مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وإنما حذف نونه للاضافة وإنما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول فى المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى (ذواتا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضاً جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولو بأس شديد) وقال تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجملن أن يضعن حملهن) جاء الجمع هنا على غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل هم وشيخ ففى فى السلامة بمنزلة المذاكير والملاح فى التكسير جاء على مالم يستعمل وإنما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بندي الذى بمعنى صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأى فى النداء نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعنى واحد الا ان قد وقط مبنيان على السكون وحسب مربة وذلك من قبل ان قد وقط وقما وقع فعل الامر فى أول أحوالها فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أى اكتف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً ولم يوقع موقع الفعل فى أول أحواله ألا ترى انك تقول أحسبني الشيء لحساباً أى كفتى ويقال هذا لك حساب أى كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حساباً) فالصرف حسب ولم يبن كبناء قد وقط ، واشتقاق قد من قدت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء اذا قطمته فأصلهما لذلك التنقيط وإنما خففنا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وإنما لزمته هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لا بد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع فالفاعل مضمرة واذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدنى وقطنى محافظة على سكونهما وصيانة لآخرهما عن الكسر كما قالوا مني وهني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي (١)

وقال الآخر • قدنى من نصر الخبيذين قدى • (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيت مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع والاضافة أكثر وأغلب فاعرفه • وأما الاضافة غير اللازمة • ففى أكثر الاسماء نحو ثوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف فى حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فإذا قال رأيت ثوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت ثوب خبز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وأيّ اضافته الى اثنين فصاعداً اذا أضيف الى المعرفة كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذين لقيت أكرم وأما قولهم أبى وأيك كان شراً فإخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب منى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أبناؤنا وبيننا قال العباس بن مرداس

قَاتِي مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا قَتِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا

وإذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال ، ولا تقول أبى ضربت وبأى مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى (أيا مأتدعوا فله الاسماء الحسنى) ولاستيجابه الاضافة عوضاً منها توسط المقسم بينه وبين صفته فى النداء ﴿قال الشارح : اعلم ان أيا إنما تقع على شيء هى بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدر أيهما هو وهى فى الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذى فإذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتاج الى صلة إنما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الى ومن وما اذا كانت موصولة وهى موضوعة على الاضافة لأنها فى الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تنفد الا بذكر المضاف اليه لهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا بما يتبعض ، ولا تقتضى جواباً الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعيين لأنها فى الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أى الرجلين عندك فعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب فى الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعيين فتقول زيد أم عمرو ولا يكفى لا أو نعم كذلك يلزم فى أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما بن أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فلذلك كانت أى واقعة على كل جملة اذا كانت بعضها ، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة • فإذا أضيفت الى المعرفة •

(١) البيت من شواهد الاشعوى وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أورد يرود

(٢) هو من أرجوزة حميد الارقط وتماهه ليس الامام بالشحيح الملحد ويروى «ليس أميرى بالشحيح الملحد» والشاهد فيه بحسب بنون الوقاية وتركها وهما أسران جائزان غير أن الجبى بالنون أكثر . وقوله الخبيذين يردى بصورة الثنى والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التغليب وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التغليب أيضاً ويردى بصورة الجمع والمراد بهما عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهما عبدالله ومن شايهه وقوله الامام المراد به عبد الملك بن مروان والشحيح البخيل والملحد المائل ، هذا ونسب الاعام هذا البيت لاني نخيلة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبع بعض وذلك بأن تكون المعرفة إما ثنائية أو جمعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهما مررت به وتقول « أي من رأيت أفضل » لأن من قد تعني بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وقال (ومنهم من يستمعون اليك) فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَمَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ (١)

ثني العائد حين عني اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل الا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيت كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعته ولا يكون من استفهاماً هنا ولا جزاء لأن أيا لا يضاف الى الجمل ، فأما تمثيله « بأي الذي لقيت أكرم » ففيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وإن صححت الرواية عنه بلفظ الواحد فجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى (كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير الى الذي مرة مفرداً ومرة مجموعاً كما كان في من كذلك وهو قليل في الذي ، ولو قلت « أي زيد أحسن » فجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الانواع نحو رجل و فرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام في قوله

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٢)

والوجه الثاني أن يريد أي شيء من أعضائه أحسن أعينه أم أنفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « آبي وأبيك كان شراً فأخزاه الله » فأضاف أيا الى المضمر الذي هو ضمير النفس وهو معرفة فأنما سوغ ذلك انه عطف عليه ضمير المخاطب باعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وإنما تجمع بين الشئيين أو الاشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينما فهو كقولك « أخزى الله الكاذب مني ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بيني وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك اذا قلت أينما فقد اشتركا في أي واذا قلت أبي وأبيك فقد أخلصته لكل واحد منهما فهو أبلغ ، فأما بيت العباس بن مرداس • فأبي ما وأبيك كان شراً الخ • (٣) وبعده

(١) البيت للفردوق ويروى « تمال فان عاهدتني الخ » والشاهد فيه في قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على منى حلا على معناها لأنها كناية عن اثنين وصف أنه أوتد ناراً وطرقه الذئب فدعاه الى العشاء والصحبة وقبل البيت وأطلس عسال وما كان صاحباً رفعت لنسارى موهناً فتأتاني

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « ياذئب » وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب ولو لم يذكره المتكلم . قال الاعلم « وان ندرت من نكرة ويصطحبان في موضع الفصل كان الفصل بينهما أهمل وأقيس » اهـ

(٢) الشاهد فيه في قوله أم العمرو حيث أدخل الالف واللام على عمرو وهو عالم لا يجوز ذلك فيه لثلاث يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرف ولكنه لما نكره وجعله بمنزلة الانواع كرجل وفرس جازله بعد ذلك أن يقرنه بالالف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عني وحال بيني وبين رؤيتها والتمتع بها ما أقمه أهلها من الحراس على أبواب القصور التي تسكنها .. هذا والبيت لاني النجم وقد تقدم في أول الكتاب في فصل ومعنى الاعلام تدخله لام التعريف

(٣) هو من قصيدة لم يخاطب بها خفاف بن ندبة السامي وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ألوكا بيت أهلك منتهاها

وقال سيويه وسألته { يعني الخليل } عن أبي وأبيك كان شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب مني

ولا وَاَنْتَ اَهِمُّ اَبَدًا حَصَانٌ وخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَقَاها
 فالشاهد فيه افراد أى لكل واحد من الاسمين واخلاصه له توكيداً والمستعمل إضافته اليهما معاً
 فيقال أينما والمراد أينما كان شراً من صاحبه فقيده الى المقامة لا يراها أى أعماه الله والمقامة جماعة الناس
 وقوله لا يراها أى يعنى عن رؤيتهم ، ويروى الى المنية أى جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثانى
 باقطاع النسل ومثله قول جميع

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَبَى وَأَيْكُمُ بَنَى حَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ (١)

وقول خداس بن زهير

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَرُوا أَبَى وَأَيْكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

المراد أينما وهو كثير ، فاذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والتنشئة والجمع فتقول « أى رجل
 وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص
 ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا قدم
 ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى)
 أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتهم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت
 أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الاضافة عليه لما جازا
 بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو
 يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الاضافة » يريد لوجوبها له فلاستيجاب مصدر بمعنى
 الوجوب كالاستقرار بمعنى القرار وفعله استوجب كقولك استوجب استنياباً واستوعب استيعاباً ، وقوله
 « توسيط المقم » يعنى بالمقحم هاء التنبيه « بينه » أى بين أى وصفته فها تنبيه وهى عوض من فظ الاضافة
 ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

تم الجزء الثانى والحمد لله ، وبالله ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه

فصل وحق ما يضاف اليه كلاً ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكمالته

— (انه نعم المولى ونعم النصير) —

ومنك تريد منا وكقولك هو بنى وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينما كان شراً الا أنهم لم يشتركا فى أى واسكنه
 أخلاصه لكل واحد منهما « ثم اسقشه بلايات التى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها افراد أى لكل واحد من
 الاسمين وانما قل ذلك فاخلص لكل اسم واحداً مع أن المستعمل اضافتهما اليهما معاً توكيداً

(١) الشاهد فيه كالأى فيما قبله . وقوله أبى مبتدأ وأيكُم معطوف عليه وقوله أوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ
 وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى عامر . وجملة المبتدأ وخبره مدت مسد المنولين اللذين يطلبهما قوله علم الاقوام والمعنى
 ان الناس قد علموا وظهر من كل واحد منهما ما يستطيعون ان يقضوا لاحدنا به بالنسبة فى الوفاء والكرم
 (٢) الشاهد فيه تكرير أى توكيداً كما تقدم فى سابقه ومعنى تناهزوا اقترب بعضهم ببعضاً فى الحرب . ومثل
 هذه الايات قول خداس بن زهير ايضاً

فأبى وأى ابن الحصين وعنت اذا ما التقينا كان بالخلف أغدرا

والخلف - بكسر الخاء - تماقد القوم واصطلاحهم واصله من اليدين لان التماقد يؤكدهما (نم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثاني من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة	صحيفة
٤٨ تعريف المفعول معه ومثاله	٢ توابع المنادى
٥١ تمثيل في المفعول معه بقولك كيف أنت وقصعة من تريد	٤ بيان حكم وصف المنادى بابن وابنة وتفصيل ذلك
٥٢ تعريف المفعول له ومثاله	٧ المنادى المبهم
٥٣ بيان شرائط المفعول له	٨ اسم الاشارة المنادى
٥٤ تقسيم المفعول له الى معرفة ونكرة	١٠ لتكرار المنادى في حال الاضافة وجهان
٥٥ تعريف الحال ومثاله	١٠ نداء المضاف اليه المتكلم نحو يا غلامى
٥٩ بيان أن الحال يقع مصدراً ومثال ذلك	١٣ المندوب وشروطه
٦٠ التمثيل بقوله هذا بسرّاً أطيب منه عمراً	١٥ حذف حرف النداء
٦٢ حق الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة	١٧ الاختصاص
وبيان ما خالف ذلك	١٩ الترخيم وشرائطه
٦٤ تعريف الحال المؤكدة	٢١ تعريف الترخيم
٦٥ بيان أن الحال تقع جملة اسمية أو فعلية ومثال ذلك	٢٢ تفصيل الترخيم الى مفرد ومركب وحكم كل مفصلاً
٦٨ انتصاب الحال بعامل مضمّر	٢٤ حذف المنادى
٧٠ تعريف التمييز وأمثله	٢٥ التحذير وأمثله
٧٢ التمثيل بالمفرد المميز	٣٠ حكم ما أضمر عامله على شريطة التفصيل
٧٣ في حكم تقدم المميز على عامله	٣٠ بيان الامماء التي يتعاجزها الابتداء والخبر والفعل والفاعل
٧٥ المنصوب على الاستثناء	٣٥ بيان ما يجب فيه الرفع
٧٥ تقسيم المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب	٣٨ حكم وقوع الاسم بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقم على ضميره
٧٧ الاستثناء بعدا وخلا	٣٩ حذف المفعول به
٧٩ تقديم المستثنى على المستثنى منه	٤٠ المفعول فيه
٨١ بيان أن حكم المستثنى من كلام تام غير موجب النصب والبدل	٤٠ تعريف المفعول فيه وتقسيمه
٨٤ بيان أن حكم حاشا عند سيديويه الخبر	٤٤ بيان أن المصدر قد يحمل حيناً لسمه الكلام ومثال ذلك
٨٥ بيان المستثنى الذي يجوز فيه الجر والرفع	٤٦ ينصب الظرف بعامل مضمّر
٨٧ حكم غير في الاستثناء	
٩٧ مبحث في قولهم إن خيراً نفي وإن شراً فشر	

صحيفة	صحيفة
١١٢ بيان أن في لاحول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه من الاعراب	٩٨ من المنصوب باضمار فعل قولهم ولو أنما
١١٤ مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس	٩٩ حل بيت شاهد : أبا خراشة أما أنت ذا نفر الى آخره
١١٧ مبحث ذكر المجزورات	١٠٠ المنصوب بلا التي لنفي الجنس
١١٨ بيان أن اضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية	١٠٢ حق اسم لا أن يكون نكرة
١٢١ حكم الاضافة المعنوية	١٠٤ تفصيل فيما اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة
١٢٢ أمثلة الاضافة اللفظية	١٠٥ مبحث بناء اسم لا
١٢٥ مبحث الاسماء اللازمة للاضافة	١٠٦ مبحث لفظ الملامح والمذاكير ولدن غدوة
١٢٦ بيان أن الاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين	١٠٨ مبحث في اسم لا المفرد اذا وصف
١٢٩ بيان أن من الاسماء أسماء غير ظروف	١١٠ بيان أن حكم المعطوف في باب لا حكم الصفة
١٣١ بيان أن أيا إنما تقع على شيء هي بعضه	١١١ مبحث في أن المنفى اذا كان معرفة لم يجوز فيه الا الرفع
١٣٤ تنمة الجزء الثاني من شرح المفصل	